الصَّرفُ أُمُّ العُلُوم
مَرَاحُ الأَرْوَاح
لِصرفيِّ الوقت
الشيخ أحمد بن عليّ بن مسعود رحمه الله الودود
مع حاشيتِهِ
ضِيَاءُ الإِصْبَاح
المدينة العلمية
(دعوتِ اسلامی)
(شعبۂ درسی کتب)

تقديم

مجلس " **المدينة العلمية** " (الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب الدراسية

مكتبة المدينة

للطباعة والنشر والتوزيع

كراتشي- باكستان

الموضوع: الصرف

العنوان: مراح الأرواح بضياء الإصباح

المحشي: أبو الضياء القادري الرضوي العطاري

الإشراف الطباعي: مكتبة المدينة كراتشي باكستان

التنفيذ: المدينة العلمية (الدعوة الإسلامية)
شعبة الكتب الدراسية

عدد الصفحات: ١٨٢صفحة

طبعة: ١٤٣٢هـ/2011م
(جمادى الأولى)/ (Apr)
عدد النسخ: 2000

طبعة: ١٤٣٤هـ/2013م
(ربيع الثاني)/ (mar)
عدد النسخ: 2000

طبعة: ١٤٣٥هـ/2014م
(ربيع الأوّل)/ (jan)

مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان

هاتف: +92-21-4921389/90/91

فاكس: +92-21-4125858

البريد الإليكتروني: ilmia@dawateislami.net

المدينة العلمية

من مؤسّس جمعيّة "الدعوة الإسلامية" محبّ أعلى حضرة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنّة، العلامة مولانا أبي بلال محمّد إلياس العطّار القادري[1] الرضوي الضيائي دام ظلّه العالي:

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وعلّم البيان، والصّلاة والسّلام على خير الأنام سيّدنا ومولانا محمّد المصطفى أحمد المجتبى، وعلى آله الطيّبين الطاهرين وصحبه الصدّيقين الصالحين برحمتك يا أرحم الراحمين! ....وبعد:

---

(١) قامع البدعة حامي السنّة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنّة أبو بلال العلاّمة مولانا محمّد إلياس العطّار القادريّ الرضويّ دامت بركاتهم العالية ولد في مدينة "كراتشي" في ٢٦ رمضان المبارك عام ١٣٦٩هـ الموافق ١٩٥٠م. عالم، عامل، تقيّ، ورِعٌ، حياته المباركة مظهر لخشية الله عزَّ وجلَّ وعشق الحبيب المصطفى صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم-، مع كونه عابداً وزاهدًا فإنّه داعية للعالَم الإسلامي، وأمير ومؤسّس لـ"الدعوة الإسلاميّة" غير السياسيّة العالميّة لتبليغ القرآن والسنّة، محاولاته المخلصة المؤثّرة، من تصانيفه وتأليفاته: المذاكرات المدنيّة (أسئلة حول أهمّ المسائل الدينيّة اليوميّة) والمحاضرات المليئة بالسنن النبويّة، ورسائله الإصلاحيّة في الأردية كثيرة، ومن بعض رسائله يترجم إلى اللغة العربية، منها: "عظام الملوك"، "هموم الميت"، "ضياء الصلاة والسلام"، وأسلوب تربيته أدّى إلى حصول انقلاب في حياة الملايين من المسلمين، خاصّة الشباب، وأعطى هذا المقصد المدنيّ بأنّه:

"عليّ محاولة إصلاح نفسي وإصلاح نفوس العالم" إن شاء الله عزَّ وجلَّ

ولتحقيق هذا المقصد انتشر الدعاة المستفيضون منه إلى أنحاء العالم المزيّنون بتيجان العمائم الخضر والمعطّرون بـ"الإنعامات المدنيّة" (السنن النبويّة) في "القوافل المدنيّة" (قوافل تسافر للدعوة إلى الله عزّوجلّ) للدعوة إلى الكتاب والسنّة. فالشيخ مع كونه كثير الكرامة فهو نظير نفسه في أداء الأحكام الإلهية واتباع السنّة، إنّه صورة للشريعة والطريقة العمليّة والعلميّة حيث بمظهره يذكّرنا بعهد السلف الصالحين، وتشرّف بالإرادة من شيخ العرب والعجم قطب المدينة المنوّرة مُضيف أضياف المدينة الطيّبة ضياء الدين أحمد القادري المدني رحمه الله، والحضرة مولانا عبد السّلام القادريّ رحمه الله جعله خليفةً له، وكذا الفقيه الأعظم المفتي بـ"الهند" الشارح للبخاري شريف الحق الأمجدي رحمه الله جعله خليفةً له، وأعطاه الإجازة في السلاسل الأربعة: القادريّة والجشتيّة والنقشبنديّة والسهرورديّة، وأعطاه الإجازة في الحديث أيضاً. وهكذا أكرمه الأمير خلَف قطب المدينة الحضرة مولانا الحافظ فضل الرحمن القادري الأشرفي المدني رحمه الله بالأسانيد والإجازات المُتاحة. وقد حصل له الخلافة من الطرق الأخرى مع إجازات في الحديث النبويّ الشريف أيضاً من عدّة من المشايخ الكرام والعلماء العِظام، منهم: المفتي الأعظم بـ"باكستان" مولانا وقار الدين القادريّ –رحمه الله– لكنّه يعطي الطريقة القادريّة فقط. نسأل الله عزَّ وجلَّ أن يغفر لنا بجاه هؤلاء الأولياء. آمين.

بحَمد الله عزّوجلّ جمعيّة الدعوة العالميّة الحركة الغير السياسيّة "الدعوة الإسلامية" لتبليغ القرآن والسنّة تصمّم لدعوة الخير وإحياء السنّة وإشاعة علم الشرائع في العالَم، ولأداء هذه الأُمور بحسن فعل ونهج متكامل أُقيمت مجالس، منها: مجلس "المدينة العلمية"، وبحمد الله تباركَ وتعالى أركان هذا المجلس هُم العلماء الكِرام والمُفتُون العِظام كثّرهم الله تعالى عزمُوا عزماً مصمّماً لإشاعة الأمر العلميّ الخالصيّ والتحقيقيّ. وأنشأوا لتحصيل هذه الأُمور ستّةَ أقسامٍ، فهي:

(١) قِسم لكتب أعلى الحضرة، إمام أهل السنّة، المجدّد الدين والملّة، الحامي السنّة، الماحي البدعة، العالم الشريعة، إمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن.

(٢) قسم للكتب الإصلاحيّة.

(٣) قسم لتراجم الكتب من العربيّة إلى الأُرديّة وبالعكس، ومن الأُرديّة إلى الفارسيّة والسنديّة إلى غير ذلك من ألسنة العالَم.

(٤) قسم للكتب الدراسية.

(٥) قسم لتفتيش الكتب.

(٦) قسم للتخريج.

ومِن أوّلِ ترجيحات مجلس "المدينة العلمية" أن يقدّم التصانيف الجليلة الثمينة لأعلى الحضرة، إمام أهل السنّة، العظيم البرَكة والمرتبة، المجدّد الدِّين والملّة، الحامي السنّة، الماحي البدعة، العالم الشريعة، شيخ الطريقة، العلامة، مولانا، الحاج، الحافظ، القاري، الشاه الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن بأساليب السهلةِ وفقاً لعصرنا الجديد.

فليعاون كلُّ أحدٍ مِنَ الإخوة الإسلامية في هذه الأُمور المَدنية ببساطه، ولْيُطالع الكُتبَ الّتي طُبعت من المجلس وليرغّب إليها الآخَرين مِن الإخوة الإسلامية.

أعطى الله عزّوجلّ مجالس "الدعوة الإسلاميّة" كلَّها لا سِيَّما "المدينة العلمية" ارتقاءً مستمرًّا وجَعل أُمورَنا في الدِّين مزيّنة بحليَة الإخلاص، ووسيلة لخير الدارَين، ورَزَقنا الشهادةَ تحتَ ظلالِ القبّة الخضراء (على صاحبها الصّلاة والسّلام)، والمدفنَ في البقيع، والمَسكنَ في جنّة الفردوس.

آمين بجاه النبيّ الأمين (صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم).

(تعريب: المدينة العلمية)

عملنا في هذا الكتاب

١- قد سعينا في أن نعرض الكتاب على نحوٍ يسهل به قراءته لطلبة العلم والعلماء وفهمُه بغير الزلّة والخطأ.

٢- وأوضحنا الآيات بالأقواس المزهرة هكذا: ﴿الحمد لله رب العلمين﴾ والأحاديث الشريفة بالأقوس الصغيرة هكذا: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده».

٣- قد قابلنا متنه وحاشيته مَعَ طبعات متعددة مهما أمكن.

٤- قد التزمنا الخط العربي الجديد وأوردنا علاماتِ الترقيم على وفقه.

٥- والتزمنا أن نسهّل الكتاب لإخواننا الكِرام سهْلاً جدّاً.

٦- قد التزمنا تفسير بعض الألفاظ الصعبة والاصطلاحات الفنية بين السطور بألفاظ سهلة، ليسهل فهم العبارة.

٧-قد زَخرفنا بعض العبارات المهمة باللّون الأحمر.

حسْبنا الله ونعْم الوكيل نعْم المولى ونعْم النصير ولا حولَ ولا قوّة إلاّ بالله العظيم. وصلى الله تعالى على حبيبنا، وشفيعنا، وقرّة عيوننا، سيّدنا ومولانا محمّد النبيّ المختار، وعلى آله الأطهار الأنوار، وأصحابه الأكْبار الأبْرار.

آمين، يا ربّ العلمين!

قِسم الكتب الدراسية،

"المدينة العلميّة" (الدعوة الإسلامية)

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين. أمّا بعد! فيقول العبد الراجي إلى عفو ربّه الباري أبو الضياء القادري الرضوي العطاري: الحمد لله على منّه وكرمه أنّ بين يديك كتاباً جامعاً في علم الصرف للعلامة الشيخ أحمد بن علي بن مسعود رحمه الله تعالى المسمّى بـ"مراح الأرواح" مع حاشيته الجديدة المسماة بـ"ضياء الإصباح" قد أشرفتُ على تأليف هذه الحواشي بشروحاته الثلاثة؛ أحدها: "الفلاح" للعلامة الشيخ شمس الدين أحمد بن سليمان الروميّ المشهور بـ«ابن كمال باشا»، وثانيها: "حنفية" للعلامة الجليل الشيخ المهدي الحنفي، وثالثها: "الشرح" للشيخ المولى شمس الدين أحمد المعروف بـ"ديكنفوز" هو أحد علماء القرن التاسع الهجريّ.

فما استفدت من شرحه الأوّل أعني: "الفلاح" فرمزت إليه بـ«ف»، وما أوردت فيه من "حنفية" فأشرت إليه بـ«ح»، وما اقتبست من شرح الشيخ شمس الدين الديكنفوز فذكرته بـ«ش».

وفسّرتُ بعض الألفاظ بين سطور المتن؛ ليسهل فهمه للطلبة الكرام. فالله أسأل أن يتقبّله منّي وجعله مفيداً للطالبين في تحصيل علوم الدين المتين. ورضِيَ عنّي وعن والديّ وأساتذتي وأحبابي وجميع المؤمنين والمؤمنات بفضله الكريم.

وأنتسب سعيي إلى شيخي وسيّدي شيخ العلماء والمسلمين، محيّ السنة في هذا الحين، محبّ رسول ربّ العالمين صلى الله تعالى عليه واله وسلم

الشيخ العلامة أبي بلال محمّد إلياس العطّار القادريّ الرضويّ الضيائيّ

مَتَّعَنَا اللهُ بِطُوْلِ حَيَاتِهِ وَعِلْمِهِ وَبَرَكَاتِهِ الْعَالِيَة

والصلاة والسلام على من اختصّ بخُلُقٍ عظيمٍ، عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين. والحمد لله ربّ العالمين.

عبدهُ عزوجل وعبد رسوله الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم:

أبو الضياء القادريّ العطّاريّ

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

محب/دوست

قال المفتقر إلى الله[2] الـودود[3] أحمد بن علي بن مسعود[4] غفر الله له

---

(١) قوله: [بسم الله الرحمن الرحيم] الباء: فيه متعلّق بقول المصنّف عليه الرحمة: «قال»، وإن قدّرتَ «أشرع» أو «أبدأ» جاز، بل تعلّق الباء بـ«قال» أولى؛ لأنّ المتعلّق موجود، اسم: بحذف الألف مضاف إلى اسم الجلالة (الله)، وهو اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الكمالية، والرحمن: صفة أولى لاسم الجلالة وهو مختصّ بالله تعالى خاصّةً، ولا يطلق على العباد مجازاً، والرحيم: صفة ثانية لاسم الجلالة، ويجوز استعماله لغير الله عزوجل، كما في قوله تعالى: ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[التوبة: ١٢٨]، وابتدأ كتابه الشريف باسم الله تعالى عملاً بالحديث: «كلّ أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد فهو أقطع»، "سنن ابن ماجه"، صـ١٨٩٤ المجلّد الثاني، كتاب النّكاح، باب خطبة النّكاح، مطبوعة: دار الكتب العلمية، بيروت. القادري.

(٢) قوله: [قال المفتقر إلى الله] المفتقر: صفة للموصوف المحذوف: العبد، أي: قال العبد المفتقر إلى الله، وقال: «قال» دون «يقول» مع أنه لَم يقل شيئاً لَمّا ابتدأ كتابه؛ لأنّ الماضي يقتضي التحقيق كما فهمتموا في قول المكبّر عند الإقامة: «قد قامت الصلوة»، مع أنّ الصلاة سيقوم ولا مانع لإقامته، والمفتقر مرفوع على أنه فاعلُ «قال» ظاهراً، وفي الحقيقة صفة الفاعل المحذوف والتقدير: «قال العبد المفتقر»؛ لأنّه اسم فاعل من الافتقار، وإنّما اختار المفتقر على المحتاج لأجل الموافقة بكلام الله تعالى وهو: ﴿اللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاء﴾ الآية [محمد: ٣٨].

(٣) قوله: [الودود] أي: الكثير الحبّ، «المنجد». إنّما اختار الودود دون غيره من صفات الله تعالى؛ رعايةً للسّجع وهو المسعود. فإن قيل: لو قال المصنّف: «إلى الله المحمود»، يكون السّجع موجوداً أيضاً؟ قلنا: الودود على وزن فعول وهو يجيء بمعنى الفاعل كالضّروب بمعنى الضّارب، وقد يجيء بمعنى المفعول كالحلوب بمعنى المحلوب، فيكون فيه مبالغة ليست في المحمود. ١٢ ح.

(٤) قوله: [أحمد بن عليّ بن مسعود] فـ«أحمد» مرفوع؛ لأنّه عطف بيان للمفتقر أو بدل منه و«عليّ» مجرور؛ لأنّه مضاف إليه. ١٢ ح.

ولوالديه[1] وأحسن إليهما وإليه[2]: اعلم أن علم الصرف أمُّ العلوم والنحو أبوها[3]، ويقوى في الدرايات[4] داروها[5] (أي عالموها) ويطغى[6] في الروايات[7] عاروها[8]،

---

(١) قوله: [غفر الله له ولوالديه] أي: لأحمد ولوالديه، ولا يخفى عليك أنّ هذه جملة معترضة دعائيّة وقعت بين قَالَ ومقوله، وهو قوله: «اِعلمْ أنّ الصرف اهـ». وإنّما ذكره بلفظ الماضي مع أنه أريد به الاستقبال؛ للتّفاؤل، لأنّه يدلّ على الثّبوت والتّحقيق، فكأنه غفر الآن وفيما مضى. ١٢ ح.

(٢) قوله: [وأحسن إليهما وإليه] فإن قيل: لِمَ قدّم المصنّف نسبة الغفران إلى نفسه وأخّرها عن الوالدين ثم أخّر نفسه في الإحسان وقدّم الوالدين فيه؟ قلنا: إنّما قدّم نفسه في الغفران؛ ليكون مستجاب الدّعوة فيكون دعاءه للغير أسرع إجابةً وفي الإحسان جرى على طريق القياس والأصلِ فلا يطلب نكتته. وقيل: إنّما قدّم نفسه في الغفران؛ لمتابعة إبراهيم صلوات الله على نبيّنا وعليه حيث قال: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ﴾[إبراهيم: ٤١]. ١٢ ح.

(٣) قوله: [اعلم: أنّ الصرف أمّ العلوم والنحو أبوها] هذا مقول لـ«قَالَ» فلفظ «اعلم» خطاب عامّ لكلّ من يسمع ويقرأ، وإنّما قال: «الصرف» ولَم يقل: «التصريف» مع أنّ في التّصريف مبالغة؟ لأنّ الصرف أصل والتصريف فرع، والمراد بأمّ العلوم أصل العلوم. وشبّه الصرف بالأمّ والنّحو بالأب، أمّا الأوّل: فمن حيث التولّد، كما أنّ الأمّ سبب لولادة الولد كذلك علم الصرف سبب لولادة الكلمات، وأمّا الثاني: فمن حيث الإصلاح كما أنّ الأب سبب لإصلاح الأولاد كذلك علم النّحو سببٌ لإصلاح الألفاظ.١٢ح.

(٤) قوله: [الدرايات] جمع دراية وهي العلم من «درى يدري» على حدّ «ضرب يضرب». ١٢ ح.

(٥) قوله:[داروها] أي: عالموها، هو مرفوع على أنّه فاعل «يقوى»، وهو جمع «دار»، اسم فاعل من الدّراية.١٢ح.

(٦) قوله: [يطغى] الواو لعطف الجملة على الجملة السّابقة، و«يطغى» بمعنى «يضلّ» من «الطغيان» من «فتح» أو «سمع»، يعني: درگزشتن وبے فرمانی کردن- ١٢ ح.

(٧) قوله: [الروايات] جمع رواية وهي المنقولات. القادري.

(٨) قوله: [عاروها] جمع عارٍ وهو اسم فاعل من «عري يعرى» على حدّ «سمع يسمع» والمصدر منه العريان والعُري، بضمّ العين وسكون الراء، والمراد من «عاروها» «جاهلوها». ولَمّا كان الصّرف أمّ العلوم والعالِم به

فجمعتُ فيه كتاباً[(١)] موسوماً بـ«مراح الأرواح»[(٢)]، وهو للصبي جَناح النَجاح[(٣)] وراح رَحراح[(٤)]، وفي معدته حين راح مثل تفّاح[(٥)] أو راحٍ، وبالله أعتصم[(٦)] عمّا يصم[(٧)] وبه أستعين[(٨)]، ....

يصير قويّاً والجاهل يصير طاغياً ومضلاً أشار إلى أنّه ينبغي أن يصنَّف في هذا العلم كتاب. ١٢ ح.

(١) قوله: [فجمعت فيه كتاباً]: الفاء لجواب الشّرط المحذوف، أي: إذا كان علم الصّرف كما ذُكر، فجمعت في علم الصّرف كتاباً، أي: مكتوباً. القادري.

(٢) قوله: [مراح الأرواح] المراح بفتح الميم: الموضع الّذي يروح منه القوم، فكأنه ادّعى أنّ الأرواح تروح من هذا الكتاب. ١٢ ح.

(٣) قوله: [جناح النّجاح] الجناح: بفتح الجيم وكسرها بمعنى: بال. يقال: «جنح الطير» إذا قوي وطار عن الوكر، والجمع أجنحة. والنّجاح بفتح النون بمعنى: خلاصى ورستگارى يافتن، والمراد: جناح الخلاص من ظلمة الجهل. ١٢ ح.

(٤) قوله: [راح رحراح] الرّاح مرفوع، قيل: يحتمل أن يكون بمعنى الارتياح وهو النّشاط. والرّحراح بمعنى الواسع، أي: هو للصّبيّ سبب نشاط كثير. ١٢ ح.

(٥) قوله: [وفي معدته حين راح مثل تفّاح] المعدة: بفتح الميم وكسر العين والمِعدة بمعنى واحد، وهي عبارة عن القوّة الجامعة للإدراكات واللّذّات، وقوله: راح أي: بات. وقوله: مثل التفّاح: يعني: إذا قرأ الصّبيّ هذا الكتاب واستقرّ معناه في ذهنه يقوي به كما يقوي الإنسان بالتفّاح أو الرّاح. ووجه التّشبيه بين هذا الكتاب والتّفاح والرّاح هو المنفعة. ١٢ ح.

(٦) قوله: [وبالله أعتصم]: الجار والمجرور متعلّق بقوله: أعتصم، وتقديم الجار والمجرور إمّا للشّرف أو للاهتمام أو للاختصاص أو للحصر. ١٢ ح ملخصاً.

(٧) قوله: [عمّا يصم] «ما» في قوله: «عما يصم» متعلّق بـ«أعتصم» يقال: «وصم يصم» على حد «ضرب يضرب» بمعنى: «عاب يعيب» وأصله يَوصِم كـ«يوعِد» فأعلّ كـ«إعلاله» ١٢ ح، ش وف بتصرّف.

(٨) قوله: [به أستعين]: وفي بعض النّسخ: «أستعين منه». أي: أطلب الإعانة من الله تعالى. وفي تقديم الجار

أي النصير

وهو نعم المولى[(١)] ونعم المعين. اعلَم[(٢)] أسعدك الله تعالى[(٣)] أنّ الصرّاف[(٤)] يحتاج[(٥)] في معرفة الأوزان[(٦)] ....

والمجرور ما مرّ في ما مرّ؛ فالمعنى على الحصر: بالله أستعين لا بغيره. أي: الاستعانة بالحقيقة، وأمّا بالمجاز فجائز بعباده الصّالحين وغيرهم خصوصاً بنبيّه الأكرم صلى الله تعالى عليه وسلم. فإن قيل: لا يجوز الاستعانة بغير الله تعالى لِما في الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة: ٥]؟ قلنا: فما يجاب عن هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ﴾الآية [البقرة:٢/١٥٢] والتطبيق بينهما: أنّ الاستعانة بغير الله تعالى لا يجوز حقيقةً وأمّا مجازاً فجائز، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللّهَ تَوَّاباً رَّحِيماً﴾[النساء:٤/٦٤] وهذا الحكم باق اليومَ كما في التّفاسير وكتب الفقه في باب زيارة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مع أنّه صلى الله تعالى عليه وسلم قد مات ظاهراً، فإنّ الأنبياء أحياء في قبورهم يرزقون. قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «فَنَبِيُّ اللهِ حَيّ يُرْزَقُ» أخرجه "ابن ماجه". فنعوذ بالله من الشيطان الرجيم الذي يوسوس في صدور الناس بُغضَ حبيبه الكريم عليه أكرم الصّلاة والتّسليم. ١٢ ح.

(١) قوله: [المولى]: أي: صاحب العبد وههنا نكرّر أنّ المولى حقيقةً هو الله تعالى وحده ولكن يجوز إطلاقه على النّاس كما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «مَنْ كُنْتُ مَوْلاَهُ فَعَلِيّ مَوْلاَهُ». وبعض جهلاء الحديث لا يجوّزون إطلاق المولى على العباد مجازاً وهو خطأهم. القادري.

(٢) كلمة «اعلم» للتّنبيه وهي كلمة تذكر في أوّل الكلام؛ لإيقاظ الغافلين على نكتة. ١٢ح، وقال العلاّمة ش: فقال: (اعلم) إحضاراً لذهن المخاطب وترغيباً له في استماع ما يعقبه ثم دعا له. ١٢ ش.

(٣) جملة دعائيّة معترضة وقعت بين «اعلم» ومعموله وهو «أنّ الصرّاف إلخ». والتّعبير بلفظ الماضي؛ للتفاؤل وإن كان مستقبلاً في الواقع. ١٢ح.

(٤) أي: الشّارع في الصّرف، وإنّما عبّر عنه به إمّا بتأويل الإرادة أي: أنّ من أراد أن يكون صرّافاً، وإمّا تفاؤلاً كأنه حين شرع صار صرّافاً، وإمّا باعتبار ما يؤوّل إليه، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾[يوسف: ٣٦] والمعصور العنب. ١٢ ف.

(٥) دون محتاج؛ ليدلّ على التجدّد ١٢ ف.

(٦) أي: الموزونات الجزئية التي هي الغاية والغرض من تحصيل الصرف ١٢ ش.

إلى سبعة أبواب[1] : الصحيح[2] ، والمضاعف[3] ، والمهموز[4] ، والمثال[5] ، والأجوف[6]، والناقص، واللفيف[7] . واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر[8] وهي

---

(١) إنّما انحصرت الأبواب في سبعة؛ لأنّ كلّ كلمة لا يخلو إمّا أن يكون في تركيب حروفها حرف علّة أو ملحق حروف علّة أو لا، فإن كان الثّاني فهو الصّحيح، وإن كان الأوّل فلا يخلو من أن يكون ذلك على سبيل الانفراد أو على سبيل الاجتماع فالأوّل على ثلاثة أقسام؛ لأنّه إن كان في مقابلة الفاء يسمّى «مثالاً» وإن كان في مقابلة العين يسمّى «أجوف» وإن كان في مقابلة اللام يسمّى «ناقصاً» وإن كان على سبيل الاجتماع فهو «اللّفيف»، هذا إذا كان في تركيب حروفها حرف علّة، وأمّا إذا كان ملحقاً بحرف العلّة فلا يخلو إمّا أن يكون على سبيل الانفراد أو على سبيل الاجتماع، فإن كان الأوّل فهو «المهموز» وإن كان الثّاني فهو «المضاعف». ١٢ ح.

(٢) أي: أنواع من أنواع الموزونات فما ظنّك بغيره، وما يقال من أنّ العالِم بالفعل يحتاج إليها أيضاً؛ لامتناع حصول الشّيء بدون شرائطه وما يتوقّف عليه، فليس مما يعتدّ به عرفاً؛ إذ لا يقال في متعارف اللغة لِمن حصل المطلوب: إنه يحتاج إلى شرائطه، بل يقال: كان محتاجاً حين لَم يكن حاصلاً. ١٢ش

(٣) إنّما قدّم الصحيح على المضاعف وغيره؛ لأنّه لا تغيّر فيه والأصل هو الإبقاء. ١٢ ح.

(٤) إنّما قدّم المضاعف على المهموز؛ لأنّه أخفّ وأكثر مشابهةً بالصّحيح بخلاف المهموز؛ لأنّ الهمزة من ملحقات حروف العلّة. ١٢ ح.

(٥) إنّما قدّم المهموز على المعتلّ وإن كان الهمزة من ملحقات حروف العلّة؛ لقوتها منها؛ لأنّها حرف صحيح قابل للحركات. ١٢ ح

(٦) إنّما قدّم المثال على الأجوف؛ لتقدّم حرف العلّة فيها، وكذلك تقديم الأجوف على الناقص. ١٢ ح

(٧) قوله: [الصحيح...اللفيف] بالجرّ والرفع، والجرّ أولى؛ لعدَم الاحتياج إلى المحذوف بخلاف الرّفع، والأولى عدَم الحذف، أمّا الجرّ فعلى البدليّة من «سبعة أبواب» وأمّا الرّفع فعلى الخبريّة للمبتدأ المحذوف أي: أحدها الصحيح إلخ. ١٢ ح.

(٨) اشتقاق: أي: إخراج تسعة أشياء من كلّ مصدر إمّا بواسطة أو بدونها. ١٢ش. وقال في ف: و«اشتقاق» عطف على قوله: سبعة أبواب، معناه إلى معرفة اشتقاق تسعة أشياء من كلّ مصدر، فإن قلتَ: يرد عليه

الماضي والمضارع والأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة، فكسرتُه على سبعة أبواب[1].

المصادر الّتي لا يشتقّ منها شيء كـ«ويل» و«ويح»؟ قلتُ: المراد من اشتقاق تسعة أشياء اشتقاقها منه إن وجدت، ويحتمل أن يكون بناء على الغالب، وإنّما انحصر الاشتقاق في التّسعة؛ لأنّ ما يشتقّ من المصدر إمّا أن يكون فعلاً أو اسماً، فإن كان فعلاً فلا يخلو من أن يكون إخباريّاً أو إنشائيّاً فإن كان إخباريّاً فإن لّم يتعاقب في أوّله الزوائد الأربع وهي حروف أتين فهو الماضي، وإن تعاقب فهو المستقبل، وإن كان إنشائيّاً فإن دلّ على طلب الفعل فهو الأمر، وإن دلّ على ترك الفعل فهو النّهي، وإن كان اسماً فإن دلّ على ذاتِ من قام به الفعل فهو اسم الفاعل، وإن دلّ على ذاتِ من وقع عليه الفعل فهو اسم مفعول، وإن دلّ على ما وقع فيه الفعل؛ فإن كان مكاناً فهو اسم المكان، وإن كان زماناً فهو اسم الزمان، وإن دلّ على ما وقع الفعل بسببه فهو اسم الآلة. ١٢ف.

(١) أي: جمعت هذا الكتاب أو جعلته مشتملاً على سبعة أبواب. ١٢ح.

الباب الأول في الصحيح[1]

الصحيح: هو الذي ليس في مقابلة الفاء والعين واللام حرف علّة وتضعيف[2] وهمزة، نحو: الضّرب[3]. فإن قيل: لم اختص الفاء والعين واللامُ للوزن؟ قلنا: حتىّ يكون فيه من حُروف الشفة والوسط والحلق شيء[4]. فقلنا:

من بين الحروف الباقية — والمعيار — هي الفاء — هي اللام — هي العين — أي حرف — ن فقولنا

---

(١) ولَمّا كان المقصود الأصليُّ البحثَ عن أحوال الأبنية، وكانت أبنية الصّحيح تستحقّ التّقديم؛ لسلامتها عن التغيّرات الكثيرة وكونها مقيساً عليها لسائرها قدّم باب الصّحيح. ١٢ش.

(٢) بالرفع عطف على «حرف علّة». ١٢القادري

(٣) ولَمّا كان حروف العلّة والتّضعيف مشهوراً معلوماً فيما بينهم لَم يلتفت المصنّف إلى بيانهما فلا يكون التّعريف بالمجهول، وقد اعترض بأنّ التّعريف حقّه أن يكون بأمر وجوديّ؛ لأنّه معرِّف والمعرِّف لا بدّ أن يكون وجوديّاً؛ إذ يقال: إنّ المعدوم لا يصلح أن يكون مقوّماً للماهيّة؛ لأنّ الّذي لا يكون موجوداً بنفسه كيف يعرِّف غيره؛ إذ وجوده سبب لوجود المعرَّف من حيث المعرفة، وأجيب: بأنّ المعدوم يجوز به التعريف إذا لَم يكن طريق معرفة الشيء سوى هذا المعدوم، نحو: العمي عدم البصر، فالصّحيح كذلك، اعلم أنّ الصحيح والسالِم متّحدان في الصّدق ولا فرق بينهما عند المصنّف، وأمّا عند البعض فتعريف السالِم هو المذكور، وتعريف الصحيح: ما لَم يكن فيه حرف علّة وتضعيف فحسب، فبينهما عموم وخصوص مطلق؛ إذ كلّ سالِم صحيح من غير عكس، ثمّ اعلم أنّ اشتراط خلوّه عن التضعيف والهمزة؛ لترتّب أحكام حروف العلّة من الإبدال والحذف عليهما. ١٢ح

(٤) وهذا وجه مستقلّ لاختصاص «فعل» للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما أنّ كونه شاملاً للأفعال وجه آخر له مستقلّ ولا ينافيه شمول غيره إيّاها لكن إذا طلب لهذا الوجه مرجّح على نحو «علم» جعل الوجه الآخر مرجّحاً كعكسه على نحو «جعل»، وإذا طلب المرجّح على «عمل» فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجّحاً؛ لأنّ «فعل» من باب «فتح» وعمل من باب «علم» وإنّما لَم يقل: واختصّ «فَعَلَ» للوزن واحتاج إلى تفصيل حروف؛ ليمكن كونه وزناً للمتّحركات بالحركات المختلفة من نحو:

الضّرب مصدر يتولّد منه الأشياء التسعة، وهو أصل[1] في الاشتقاق عند البِصريّين؛ لأنّ مفهومه واحد ومفهوم الفعل متعدّد؛ لدلالته على الحدث والزمان، والواحد قبل المتعدّد[2]، وإذا كان أصلاً للأفعال يكون أصلاً لمتعلّقاتها أيضاً؛ ولأنّه اسم والاسم مُستغنٍ عن الفعل[3]، ويقال له: مصدر؛

(أي من ذلك المصدر) (المذكورة) (لا في العمل) (أي معنى المصدر) (وهو الحدث) (بحسب الوضع) (ماضياً كان أو مضارعاً) (المصدر) (في الاشتقاق) (المصدر) (أي للأفعال)

ضرب وعلم وحسن؛ إذ لو قال «فَعَلَ» لما صلح لكونه وزناً لـ«علِم» و«حسُن» ويزاد في الرّباعي لام ثانية نحو «فَعْلَل» في نحو: جعفر، ولام ثالثة في الخماسيّ، نحو: «فَعْلَلِل» في نحو: جَحْمَرِش، وإنّما يزاد اللام دون غيره؛ لأنّ الزيادة بالآخر أولى، فالأولى أن يزاد من جنس الآخر.١٢ ش

(١) للفعل معلوماً كان أو مجهولاً فالمصدر المعلوم أصل للفعل المعلوم، والمصدر المجهول أصل للفعل المجهول.١٢ ف

(٢) واعلم أنّ البصريّين والكوفيّين اختلفوا فيما بينهم أنّ المصدر أصل أو الفعل؛ فذهب البصريّون إلى أصالة المصدر والكوفيّون إلى أصالة الفعل، ولكلّ واحد من الطائفتين دلائل تمسّكوا بها في إثبات مطلوبهم، أمّا دلائل البصريّين فمنها: أنّ مفهوم المصدر واحد وهو الحدث ومفهوم الفعل متعدّد؛ لأنّه يدلّ على الحدث والزمان يعني: أنّ مفهوم الفعل الحدث مع أمر زائد وهو الزمان، والمزيد فرع على المزيد عليه، أو يقال: إنّ الواحد قبل المتعدّد، فيكون الاسم أصلاً من الفعل فلا شكّ في فرعيّة ما حصل بالزيادة، وبيان ذلك أنّ الواحد مفرد والمتعدّد مركّب والمفرد سابق على المركّب فما كان سابقاً جعله أصلاً أولى من جعل اللاحق أصلاً؛ لأنّ السّبق من خاصّة الأصل، فلو جعل الفعل أصلاً كما قال الكوفيّون يلزم فساد الوضع، والاجتناب عنه واجب، كذا قيل. فإن قيل: مفهوم الفعل ثلاثة؛ الحدث، والزّمان، والنسبة إلى فاعل مّا، فلِمَ لَم يذكر النسبة إلى الفاعل؟ قلنا: قد اختلفوا في النسبة إلى الفاعل فقيل: النسبة إلى فاعل معيّن معتبرة في مدلول الفعل، وقيل: النسبة إلى فاعل مّا معتبرة في مدلول الفعل، بخلاف الحدث والزمان؛ فإنّه لا اختلاف في مدلوليّتهما فلمّا كانت النسبة مختلفة لَم يتعرّض إلى ذكر النسبة وتركه من البين رعاية للمذهبين، فلهذا قال: متعدّد، ولَم يقل: إثنان. ١٢ ح

(٣) أي: غير محتاج إليه في الإفادة التي هي الغرض من وضع الألفاظ؛ لأنّ التركيب من اسمين يفيد، والفعل

لأنّ هذه الأشياء (السبعة المذكورة) تصدرُ عنه[1]، والاشتِقاقُ[2] هو أن تجدَ بين اللفظَين (المتغايرين) تناسُباً في اللفظ[3] والمعنى، وهو (أي الاشتقاق) على ثلاثة أنواع[4]؛ صغير: (أولها) وهو أن يكون بينهما (أي بين اللفظين) تناسب في الحروف والترتيب، نحو: ضرَب (ماضياً) من الضرب (المصدر)، وكبير: (ثانيها) وهو أن يكون بينهما

محتاج فيها إلى الاسم؛ لأنّ التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد، ولا شكّ أنّ المحتاج إليه أصل للمحتاج، وفيه أيضاً نظر؛ لأنّ الأصالة في الإفادة عند التركيب لا يستلزم التقدّم في الوضع والكلام فيه. ١٢ش

(١) أي: عمّا صدق عليه المصدر، فإنّ معنى المصدر: موضع الصدور ف«ضرب» مثلاً إنّما سمّي باسم المصدر؛ لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الأشياء الثمانية، وفيه أيضاً نظر؛ لأنّ باب المجاز مفتوح، فلِمَ لا يجوز أن يكون لفظ المصدر مصدراً ميميّاً بمعنى الصدور، أو يكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز، أو يكون بمعنى مصدريّة كضرب الأمير، ومع هذا الاحتمال لا حجّة للبصريّين فيه، والحجّة القويّة لهم أنّ يقولوا: كلّ فرع يصاغ من أصل ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ، كالباب من السّاج، والخاتم من الفضّة، هكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة الثلاثة التي هي الغرض من وضع الفعل؛ لأنّه كان يحصل في نحو قولك: «لِزَيْدٍ ضَرْبٌ»، نسبةُ الضرب إلى زيد، لكنّهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر فوضعوا الفعل الدالّ بجوهرحروفه على المصدر أي: على الحدث وبوزنه على الزمان. ١٢ ش

(٢) الاشتقاق: افتعال من الشقّ بمعنى: «پاره كردن وشگافتن» والمراد: استخراج لفظ من لفظ آخر. ١٢ ح

(٣) وهو يتناول التناسبَ في نفس حروف اللفظ، نحو: ضربٌ وضاربٌ، والتناسبَ في مخرج حروف اللفظ، نحو: «نَعَقَ ونَهَقَ». ١٢ ف.

(٤) وذلك؛ لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون حروف المشتقّ من جنس حروف المشتقّ منه ذاتاً أو مخرجاً، فالثّاني هو الأكبر، والأوّل لا يخلو إمّا أن يكون على ترتيب حروف المشتقّ منه أو على خلاف الترتيب فالأوّل هو الصغير، والثاني هو الكبير، ولَمّا كان الصغير أقرب تناولاً للمبتدي قدّمه على أخوَيه، أو يقال: لأنه هو المقصود عند البصريّين، فلهذا قدّمه. ١٢ ح.

تناسب في اللفظ دون الترتيب، نحو: جبذ من الجذب[1]، وأكبر[2]: وهو أن يكون بينهما تناسب في المخرج دون الحروف والترتيب، نحو: نَعَقَ من النَهْقِ[3]. والمراد من الاشتقاق المذكور هاهنا اشتقاق صغير[4]. وقال الكوفيّون: ينبغي أن يكون الفعل أصلاً؛ لأنّ إعلاله[5] مدار[6] لإعلال المصدر

(سواء كان مع الموافقة في المعنى) (بتقديم الباء) (وثالثها) (والمصدر فرعا) (وسبب)

---

(١) وهما متوافقان في المعنى، أو مع المناسبة فيه بدون الموافقة، نحو: «ثلم» من «الثلب»، والأوّل الإخلال بالحائط والثاني الإخلال بالعرض، فهما متناسبان في المعنى. ١٢ ش.

(٢) إنّما سمّي به؛ لأنّه أبعد من الفهم؛ إذ لا يفهم ببداهة الفهم أنّ «نَعَقَ» مشتقّ من النهق؛ لعدَم اتّحاد الحروف، بل بالتأمّل القويّ يفهم ذلك. ١٢ ح.

(٣) الأوّل صوت الغراب، والثاني صوت الحمار، فهما متناسبان في المعنى، وتناسبهما في المخرج ظاهر؛ إذ العين والهاء كلاهما من الحلق، ويعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها؛ لأنّه إن اعتبر الموافقة في الحروف مع الترتيب فهو صغير، سمّي به؛ لكفاية تأمّل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلّة العمل، وإن اعتبر الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير؛ لاحتياجه إلى تأمّل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه، وإن اعتبر عدَم تناسب الحروف فهو أكبر؛ لاحتياجه إلى تأمّل أكثر في العلم بالاشتقاق بسبب تبدّل الحروف فيه. ١٢ ش.

(٤) قيل: أمّا غيره فيجوز أن يُجعل كلّ منها أصلاً بالاتّفاق، فإن قلتَ: فما الفائدة حينئذ في تعريف مطلق الاشتقاق ثمّ تقسيمه إلى ثلاثة أنواع؟ قلتُ: الفائدة زيادة اتّضاح المراد عند المبتدي وتميّزه فضل تميّز؛ إذ معرفة حقيقة النوع إنّما هي بمعرفة جنسه وفصله، ويمكن أن يقال: المراد من الاشتقاق المطلق المذكور المعرَّف: اشتقاق صغير، على معنى أنّ الغرض من تعريف الاشتقاق المطلق معرفة الاشتقاق الصغير على حذف المضاف في الموضعين، لكنّ الأوّل أوفق. ١٢ ف.

(٥) قوله: [الإعلال]: هو تغيير حرف العلّة للتخفيف، وهو قد يكون بالقلب،كما في «قال»، وقد يكون بالحذف، كما في «قلت» وقد يكون بالإسكان، كما في «يقوْل» .١٢ف.

(٦) أي: سبب يثبت الأثر بثبوته وينتفي بانتفائه، وهو مصدر ميميّ من «دار يدور» أصله «مَدْوَرٌ» بفتح الواو فأعلّ

وجوداً[1] وعدَماً[2]، أمّا وجوداً ففي يَعِدُ (أصله يوْعِدُ) عِدَةً[3] وقَامَ[4] قِيَاماً[5] وأمّا عدماً ففي يَوْجَلُ وَجْلاً وقَاوَمَ قِوَاماً[6]، ومداريّته[7] تدلّ على أصالته وأيضاً يؤكّد الفعل (بالمصدر) به، نحو: ضربتُ ضرباً[8]، وهو بمنزلة ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ[9]. والمؤكَّد (بفتح الكاف) (لأنه متبوع) أصل من المؤكِّد (بكسر الكاف)[10] ويقال له (للمصدر): مصدر؛ لكونه مصدوراً عن الفعل كما قالوا: مَشْرَبٌ

بالنقل والقلب. ١٢ ف.

(١) أي: من جهة الوجود، أي: إن وجد إعلال الفعل وجد إعلال المصدر. ١٢ ش.

(٢) أي: مدار عدماً، أي: أنّ عدم إعلال الفعل عدم إعلال المصدر، والدوران ترتّب الشيء على ما له صلوح العلّيّة، وسمّي الشيء الأوّل المترتِّب «الدائر»، والشيء الثاني المترتَّب عليه «المدار». ١٢ ش.

(٣) هي مصدر «يَعِدُ» أصله: «وِعْدَةٌ»، ولَمّا حذف الواو من «يَوْعِدُ» لعلّة توجب الحذف، حُذف من «وعدة» وإن لَم توجد فيها تلك العلّة؛ تبعاً له. ١٢ ش.

(٤) أصله: «قَوَمَ»، فقلبت الواو ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار «قَامَ». ١٢ ف.

(٥) أصله: «قِوَاماً»، فقصد بقلب الواو تبعاً لفعله لا لوجود موجب الإعلال لكن لَمّا كان ما قبلها مكسوراً قُلبت ياءً لا ألفاً، فيكون المصدر تابعاً لفعله في مطلق الإعلال. ١٢ ف.

(٦) فلمّا لَم يعلّ الفعلان لَم يعلّ المصدران تبعاً لهما. ١٢ ش.

(٧) أي: مداريّة الفعل فيهما في الإعلال تدلّ على كون الفعل أصلاً والمصدر فرعاً حاصل هذا الدليل أنّ المصدر لو كان أصلاً من الفعل لَمَا كان تابعاً للفعل في الإعلال؛ لأنّ الأصل لا يتبع الفرع، وإذا كان تابعاً علِمنا أنه ليس بأصل؛ لأنّ الشيء إذا تبع غيره في الصحّة والإعلال صار فرعاً عليه فصار المتبوع أصلاً والتابع فرعاً. ١٢ ح.

(٨) فإنّ ضرباً مصدر مؤكّد للفعل أعني: ضربت. ١٢ ش.

(٩) بتكرير الفعل؛ لأنّ معنى التركيبين واحد، فيكون «ضرباً» مؤكّداً لـ«ضربت» تأكيداً لفظيّاً، كما كان «ضربت» الثاني مؤكّداً له كذلك. ١٢ ش.

(١٠) فهذا دليل ثانٍ على أصالة الفعل وفرعيّة المصدر عند الكوفيّين، وتقرير ذلك: أنّ المصدر قد يقع تأكيداً

عَذْبٌ ومَرْكَبٌ فَارِهٌ أي: مَشْرُوب ومَرْكُوْب[1]. قلنا في جوابهم: إعلال المصدر للمشاكلة لا للمداريّة[2] كحذف الواو في تَعِدُ[3] والهمزة في تُكْرِمُ[4]،

للفعل، كما في قولنا: «ضربت ضرباً»؛ لأنّ التأكيد تابع للمتبوع، والتأكيد فرع المؤكّد، فيكون المصدر فرعاً عن الفعل. ١٢ ح.

(١) هذا دليل ثالث للكوفيّين على أصالة الفعل وفرعيّة المصدر بطريق المعارضة للبصريّين، وتقرير ذلك: أنّ البصريّين لَمّا قالوا في وجه تسمية المصدر مصدراً: إن هذه الأشياء تصدر عنه؛ لأنّه «مَفْعَلٌ» وهو ظرف بمعنى صدور الفعل فيكون المصدر محلّ صدور الأشياء عنه. فأجاب الكوفيّون عن ذلك بطريق المعارضة: بأن تسمية المصدر مصدراً ليست باعتبار ما زعمتم بل باعتبار أنّه « مَفْعَلٌ» وهو مصدر ميميّ بمعنى: المفعول، فيكون المصدر بمعنى: «المصدور عن الفعل»، فثبت أنّ المصدر فرع للفعل، ثمّ أشار إلى دليل إثبات المعارضة بقوله: كما قالوا: «مشرب عذب إلى آخره». وبيانه: أنّ المصدر «مَفْعَلٌ» وقد يذكر «مَفْعَلٌ» ويراد به المفعول، كما في قول العرب: «مَشرب عذب» أي: مشروب عذبٌ، و«مَرْكَبٌ فارِهٌ» أي: مركوب فاره. فكذلك المصدر بمعنى المصدور عن الفعل، فيكون فرعاً له لا محالة، ولا يصحّ أن يكون المشرب في قولهم بمعنى: محلّ الشرب؛ لأنّ محلّه القصعة مثلاً، وهي ليست بعذب بل العذب إنّما هو الماء، وكذلك المَرْكَب؛ لأنّ محلّ الركوب هو السرج، وهو ليس بفاره بل الفاره هو الفرس، وهو مركوب. ثم اعلم أنّ قوله: «كما قالوا إلخ...» الكاف بمعنى المثل وهو منصوب المحلّ على أنّه صفة للمصدر المحذوف، وما مصدريّة، وهو وما بعده مجرور المحلّ على أنّه مضاف إليه لـ«مثل»، أي: يقال للمصدر: «مصدر»؛ لأنه مصدور.. إلخ. قولاً مثل قولهم: «مشرب عذب.. إلخ». ١٢ ح.

(٢) إعلال المصدر إذا أعلّ فعله إنّما هو للمشاكلة أي: الموافقة والاطّراد في الإعلال بسبب المناسبة بينهما في اللّفظ والمعنى، لا للمداريّة، ولهذا قد يعلّ كلّ منهما بدون إعلال الآخر، نحو: «رَمٰى رَمْيًا» و«اِعْشَوْشَبَ اِعْشِيْشَاباً»، فلا تدلّ الأصالة في الإعلال على الأصالة في الاشتقاق. ١٢ ش.

(٣) بنقطتين من فوق، وباقي صيغ المضارع الّتي لا يقع الواو فيها بين ياء وكسرة موافقة لـ«يعد»، أي: لئلا يختلف بناء المضارع بل يجري على وتيرة واحدة وإن لَم يوجد موجب الحذف. ١٢ ف.

(٤) في "ح":«تُكْرِمُ» بالفوقانيّة، وفي شرح العلاّمة "ش" وفي "ف" بالتحتانيّة: «يُكْرِمُ». القادري. وقال صاحب

والمؤكّديّة لا تدلّ على الأصالة في الاشتقاق بل في الإعراب كما في جاءني زيد زيد[1]، وقولهم: مشرب عذب ومركب فاره[2] من باب جرى النّهرُ وسال الميزابُ[3].

"ف": بنقطتين من تحت، وباقي صيغ المضارع سوى «أُكْرِمُ» وسائر متصرّفاتها من الفاعل والمفعول وغيرهما وإن لم يوجد فيها علّة الحذف وهي اجتماع الهمزتين موافقة لـ«أُكْرِمُ»، أي: ليطّرد الباب. ١٢ ف.

(١) هذا الجواب الثاني عن التمسّك الثاني للكوفيّة وهو قولهم: «وأيضاً يؤكّد الفعل.. إلخ». وبيان الجواب: أنّ المؤكّديّة لا تدلّ على أصالة الفعل وفرعيّة المصدر في الاشتقاق بل في الإعراب، كما في قوله: «جاءني زيد زيد»، فإنّ زيداً الثاني تأكيد للأوّل وليس بمشتقّ منه بل هو فرع للأوّل، وقد يخطر ببالي أنّ مدّعى الكوفيّة هو أصالة الفعل في الاشتقاق لا مطلقاً ثمّ أثبت مدّعاهم بدليل هو كون المصدر تأكيداً للفعل والتأكيد يدلّ على الفرعيّة في الاشتقاق، فنقض البصريّة بقولهم: «جاءني زيد زيد» ليس بشيء؛ إذ «زيد» ليس مِمّا يصحّ أن يشتقّ منه شيء؛ لكونه من الجوامد، وإنّما المدّعى اشتقاق الثاني من الأوّل فيما يصحّ أن يشتقّ أحدها من الآخر تأمّل، ويمكن الجواب: بأنّ مبنى استدلال الكوفيّة هو التأكيد فقط مطلقاً. ١٢ ح.

(٢) ليس بحقيقة في معنى المشروب والمركوب اتّفاقاً بأنّ وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب، فيكون لفظ المشرب مرادفاً للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفاً للفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر أيضاً حقيقةً في معنى المصدور ومرادفاً للفظ المصدور به بل يكون ذلك من باب «جرى النّهر» و«سال الميزاب» (أي: المجاز). ١٢ ش.

(٣) هذه جواب عن التمسّك الثالث يعني: لَمّا تمسّكت الكوفيّة: بأنّ المفعل يكون بمعنى المفعول كالمشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب؛ إذ العذب والفاره ليس إلاّ إيّاهما، وكذلك المصدر بمعنى المصدور عن الفعل، فيكون فرعاً، فأجاب المصنّف عن هذا التمسّك: بأنّ هذا القول من قبيل الإسناد المجازيّ، فلا اعتبار له بكونه متمسّكاً به، وتوجيه ذلك: أنّا لا نسلّم أنّ قولهم: المشرب والمركب بمعنى المشروب والمركوب بل المراد موضع الشرب ومحلّ الركوب، ونسب إليهما العذوبيّة والفراهيّة مجازاً، كما نسب الجري إلى النهر مجازاً وإنّما الجاري هو الماء، فهو من قبيل ذكر المحلّ وإرادة الحالّ، فبقي

ومصدر الثلاثي المجرد كثير[1] ، وهو عند سيبويه ذلك المصدر يرتقي إلى اثنين وثلاثين باباً[2] ، نحو: قَتل وفِسق وشُغل[3] ، ورَحمة ونِشدة وكُدرة[4] ودَعوى وذِكرى وبُشرى[5] ولَيّان وحِرْمان وغُفران ونَزوان[6] ....

المصدر بمعنى المصدور بلا نظير، لا يؤلّفه الطبائع ولا يقبله السَماع. ١٢ ح.

(١) أي: سَماعيّ لا ضبط له، وأمّا مصدر غير الثلاثي المجرّد فله ضبط وقياس. ١٢ ف.

(٢) أي: بناءً وضبطه أن تقول: عينه إمّا ساكن أو متحرّك، فإن كان ساكناً فإمّا أن يكون بزيادة شيء أو لَم يكن فإن لَم يكن بزيادة شيء فالفاء منه إمّا مفتوح أو مكسور أو مضموم. ١٢ ش.

(٣) أي: على وزن «فعْل» بالحركات الثلاثة في الفاء مع سكون العين. القتل: بفتح القاف وسكون التاء بمعنى: «كشتن» من حدّ «نصر». والفسق: بكسر الفاء وسكون السين معناه: «بيرون آمدن از فرمان خدا تعالیٰ» من حدّ «نصر». والشغل: بضمّ الشين وسكون الغين المعجمة معناه: «مشغول شدن بكارے» من حدّ «فتح». ١٢ ح.

(٤) على وزن «فِعْلة» بالحركات الثلاثة في الفاء مع سكون العين. الرحمة: بفتح الراء وسكون الحاء المهملتين معناه: «بخشودن ومہربانی کردن» من «رحم يرحم» على حدّ «سمع يسمع»، والنِشدة: بكسر النون وسكون الشين المعجمة معناه: «جستن گم شده را» من «نشد ينشد» على حدّ «نصر ينصر» وقيل: من «سمع يسمع»، والكُدرة: بضمّ الكاف وسكون الدال معناه: «تيره شدن» من «كدر يكدر» على حدّ «نصر» وقيل: من «سمع يسمع». ١٢ ح.

(٥) على وزن «فِعْلى» بالحركات الثلاثة في الفاء مع سكون العين. الدعوى: بفتح الدال وسكون العين المهملتين معناه: «خواندن وطلبيدن» من «دعا يدعو» على حدّ «نصر»، والذكرى: بكسر الذال المعجمة وسكون الكاف معناه: «ياد كردن» من «ذكر يذكر» على حدّ «نصر»، وبشرى: بضمّ الباء وسكون الشين المعجمة معناه: «بشارت دادن ومژده دادن» من «بشر يبشر» على حدّ «نصر ينصر». وكلّ من هذه الثلاثة بالألف المقصورة. ١٢ ح.

(٦) على وزن «فعلان» بالحركات الثلاثة في الفاء. اللَيّان: بفتح اللام وتشديد الياء المثناة التحتانية من «لوٰى يَلوِي» بمعنى: «پيچيدن» وقيل: اللّيّ واللّيّان: «نرم شدن» على حدّ «علم يعلم» وقيل: اللّيّان: «موافقت كردن دام را» قد حكي اللِيّان بكسر اللام أيضاً على حدّ «ضرب يضرب»، وأصله: «لَوْيَان»، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً فاجتمعت الياءانِ فأدغمت الياء في الياء فصار «ليّان»، والحرمان:

وطَلَب وخَنِق وصِغَر [١] وهُدًى وغَلَبَة وسَرِقَة [٢] وذَهاب وصِراف وسُؤَال [٣] ومَدْخَل ومَرْجِع [٤] ومِسْعَاة ومَحْمِدَة وزَهَادة ودِرَايَة [٥] ....

بكسر الحاء المهملة وسكون الراء معناه: «محروم وب بهره شدن» من «حرم يحرِم» على حد «ضرب يضرب»، وغفران: بضمّ الغين المعجمة وسكون الفاء معناه: «آمر زيدن» من «غفر يغفر» على حدّ «ضرب يضرب». ونَزوان: بفتح النون والزاء المعجمة معناه: «اززمين برجستن» من «نزا ينزو» على حدّ «نصر ينصر». ١٢ ح.

(١) الطلب: بفتحتين بمعنى «طلب كردن وجستن چيزے را» من باب «طلب يطلب» على حدّ «نصر ينصر». الخنق: بفتح الخاء المعجمة وكسر النون ولا يقال بالسكون وهو مصدر إذا حبس حلقه كذا في "المغرب"، والصغر: بكسر الصاد المهملة وفتح الغين المعجمة معناه: «خرو شدن» من صغُر يصغُر على حدّ «كرم يكرم». ١٢ ح.

(٢) الهدى: على وزن فُعى بسكون اللام وبالألف المقصورة أصله: «هُدَيٌ» فقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف لاجتماع الساكنين بين الألف والتنوين فصار وزنه «فُعًى» معناه: «راه راست نمودن» من «هدى يهدي» على حدّ «ضرب يضرب»، والغَلَبة: بفتح الغين المعجمة وبفتح اللام أيضاً معناه: «غلبه كردن وزور آوردن» من «غَلَبَ يَغْلِبُ» على حدّ «ضرب يضرب». والسَّرِقة: بفتح السين المهملة وكسر الراء المهملة: «دزدى كردن» من «سرق يسرق» على حدّ «ضرب يضرب». ١٢ ح.

(٣) كلّها على وزن «فعال» بالحركات الثلاثة في الفاء مع فتح العين. الذَهاب: بفتح الذال المعجمة معناه: «رفتن» من «ذهب يذهب» على حدّ «فتح يفتح». والصراف: بكسر الصاد المهملة من «صرف يصرف» على حدّ «ضرب يضرب» معناه: «گشتن وگردانيدن وميل كردن»، وقيل: الصرف والصراف بمعنى النقل والرد لغةً، وقيل: الصرف: الزيادة لغةً، والسؤال بضمّ السين المهملة بمعنى: «خواستن وپرسيدن» من «سأل يسأل» على حدّ «فتح يفتح».١٢ ح.

(٤) المدخل: بفتح الميم وسكون الدال المهملة وبفتح الخاء المعجمة من «دخل يدخل» على حدّ «نصر ينصر» بمعنى: «در آمدن» وقد جاء بمعنى المكان أيضاً. والمرجع: بفتح الميم وسكون الراء المهملة وكسر الجيم من «رجع يرجع» على حدّ «ضرب يضرب» معناه: «باز گشتن».١٢ ح.

(٥) المسعاة: بكسر الميم وسكون السين وفتح العين، والألف لام الكلمة والتاء زائدة على وزن «مِفْعَلَةٌ» أصله: «مِسْعَيَةٌ»، قلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وقيل: المَسعاة: بفتح الميم، من «سعى يسعى مَسعاةً وسعياً» على حدّ «فتح يفتح» معناه: «سعى كردن وويدن برائے كارے» وقيل: المسعاة: السعي في الكرم

المصدر
ودُخول وقَبول[1] ووَجِيْف وصُهُوبَة[2]. ويجيء على اسمي الفاعل والمفعول[3]،

والجود. والمَحمِدة: بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وبكسر الميم الثانية وفتح الدال والتاء الزائدة على وزن «مَفْعِلَةٌ» من «حمد يحمد» على حدّ «سمع يسمع» معناه: «ستودن وخصلت نيک گرفتن». والزهادة: بفتح الزاء المعجمة وبفتح الهاء المخفّفة أيضاً على وزن «فَعالة»، من «زهد يزهد» على حدّ «سمع يسمع» بمعنى «زاہد شدن» أي: «ناخواہان شدن» يقال: «زهد عنه» أي: رغب عنه أي: أعرض عنه، وأيضاً يقال: «زهد فيه»، إذا رغب فيه أي: مال إليه، وأقبل إليه، من حدّ «سمع». والدراية: بكسر الدال وفتح الراء المهملتين على وزن «فِعَالَةٌ»، بمعنى: «دانستن ودريافتن» من «درى يدري» على حدّ «ضرب يضرب». والبغاية: بضمّ الباء وفتح الغين المعجمة، على وزن «فُعالة»، من «بغى يبغو» على حدّ «نصر ينصر»، معناه: «باغى شد» اعلم أنّ لفظ «البغاية» ليس في كثير من النسخ فالحقّ تركه من البين؛ لئلاّ يزيد الأبنية على الاثنين لثلاثين، وما يقال: إنّها داخلة في الدراية بالكسر والضمّ، خطأ، تأمّل. ١٢ ح.

(١) الدخول: بضمّ الدال المهملة والخاء المعجمة المضمومة، بمعنى: «در آمدن دركارے ودر آوردن چيزے در چيزے» على حد نصر ينصر، قيل: الفرق بين المدخل والدخول أنّ الدخول يتعدّى ولا يتعدّى بخلاف المدخل فإنه لازم قطعاً، وذكر في "المفصل" و"المنهل" أنّ الدخول لازم؛ لأنّه مصدر وهو في الأغلب لازم. والقبول: بفتح القاف بمعنى: «قبول كردن وپذيرفتن» على حد «علم يعلم». ١٢ ح.

(٢) الوجيف: بفتح الواو على وزن «فَعيل»، من «وجف يوجف» على حدّ «كرم يكرم»، معناه: «پوشيدن ستور و تپيدن دل و بد بو شدن» وأيضاً بمعنى: «تغيركردن نيز آمده است» وقيل: من باب «ضرب يضرب» فحينئذ يجيء مضارعه: «وَجَفَ يَجِفُ» كـ«وعد يعِد» وفيه نظر؛ لأنّ الفعيل اللازم لا يجيء إلاّ من مضموم العين في الماضي والمضارع، اللّهم إلاّ أن يقال: قد نقل هذا الباب من «ضرب» إلى «كرُم» مضموم العين كالنصر، تأمّل. والصُهوبة: بضمّ الصاد المهملة، على وزن «فُعُولة»، بمعنى: «موئے سرخ شدن» من «صهُب يصهُب»، على حدّ «كرم يكرم»، يقال: أصهب الإبل، إذا خالط بياضه وحمرته وصار لونه كالحمرة، وقيل: الصهوبة: بفتح الصاد قد جاء أيضاً، والقياس ذكرها مع «دخول» لكن أخرّ؛ لقلّته بالنسبة إلى ما تقدّم. ١٢ ح.

(٣) إلاّ أنّ مجيئه على وزن اسم الفاعل أقلّ من مجيئه على وزن اسم المفعول. ١٢ ش.

نحو: قُمتُ قائماً[1] ونحو قوله تعالى: ﴿بِأَ يِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[2] [القلم: ٦].

ويجيء (المصدر) للمبالغة[3]، نحو: التَّهْدَارُ[4] والتَّلْعَابُ[5] ....

---

(١) فقائماً مصدر بمعنى: قيام وإن كان وزنه اسم الفاعل، لا أنّه فاعل حقيقةً يراد به معنى المصدر، كما يذكر المصدر ويراد به الفاعل، نحو: رجل عدل أي: عادل. ١٢ ف.

(٢) فالمفتون مصدر، بمعنى: الفتنة على تقدير عدم زيادة التاء وإن كان وزنه وزن المفعول، لا أنّه مفعول حقيقةً يراد به معنى المصدر، كما يذكر ويراد به المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿هذا خلق الله﴾ أي: مخلوقه، هذا عند غير سيبويه، وأمّا هو فلم يجوّز مجيء المصدر بوزن المفعول، قال في "مختار الصحاح": المفتون: الفتنة وهو مصدر كالمعقول والمخلوق. وقال: «المعقول» مصدرُ «عَقَلَ». وقال سيبويه: هو صفة، وقال: إنّ المصدر لا يأتي على وزن «مفعول» ألبتة اه. ومنهم من ظنّ أنّ معنى قوله: «ويجيء المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول» أنّ الفاعل والمفعول يذكران ويراد بهما المصدر،كما يذكر ويراد به الفاعل والمفعول،كما في «رجل عدل» أي: عادل، و«هذا خلق الله» أي: مخلوقه، وأنت خبير بأنّ هذا المعنى لا يفهم من عبارة الكتاب وأنه لا يناسب المقام مع أنّ المثال المذكور خلاف ما ثبت في اللغة على ظنّهم. ١٢ ف.

(٣) في الفعل، والتكثير فيه قياساً مطّرداً عند سيبويه من الثلاثي المجرّد وعند الزمخشريّ قياساً مطّرداً في الثلاثي وغيره؛ لأنّه قال حين سئل عنه: هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي أن يكون قياساً، ولذلك ذكر في الأمثلة: الرميا، وقال: هي الرمي الكثير وهو على ضربين أحدهما: التفعال بفتح التاء وسكون الفاء، نحو: التهدار. ١٢ ش.

(٤) بفتح التاء وسكون الهاء على وزن «تَفْعَال» من «هدر يهدر» معناه: «بسيار نا چيز كردن چيزے را» وجاء أيضاً بمعنى «بسيار جوشيدن شراب» وقيل: «التهدار» بمعنى كثيرة الهدر بفتح الهاء وسكون الدال المهملة، وهو غليان الشراب، وما وقع في بعض الحواشي من أنّ التهدار كثيرة الهدر ومعناه: بطلان الدم، فليس بشيء، ويؤيّد لهذا ما قيل: من أنّ الهدر بسكون العين من «هدر الشراب يهدر هدراً» أي: غلى، وقيل: التهدار كثرة القول بالهذيان، على حدّ «نصر ينصر»، وقيل: على حدّ «ضرب يضرب». ١٢ ح.

(٥) على وزن «تَفعال بفتح التاء؛ لأنّ جميع ما جاء من المصادر على هذا المثال، فهو مفتوح التاء إلاّ «تِلقاء وتِبياناً»، فإنّهما بالكسر، وجوّز الزجّاج الفتح فيهما أيضاً في غير القرآن، تأمّل. وهو مشتقّ من «لعب يلعب» ومعناه: «بسيار بازى كردن» من حدّ «سمع يسمع»، وقيل: من «فتح». ١٢ ح.

والحِثِّيثْلى[1] والدِلِّيْلىٰ[2]، ومصدر غير الثلاثي[3] يجيء على سننٍ واحد إلا في كَلَّمَ كِلاّماً[4] وفي قاتل قِتَّالاً وقيتالاً[5] وفي تَحَمَّلَ تِحِمَّالاً[6] وفي زَلْزَلَ زِلزَالاً، والأفعال التي تشتقّ من المصدر[7] وهي خمسة وثلاثون باباً: ستة للثلاثي المجرد[8]، ....

(١) بكسر الحاء المهملة وتشديد الثاء المثلّثة الأولى وسكون الياء المثنّاة التحتانية وبالثاء المثلّثة الثانية المفتوحة وآخره ألف مقصورة مكتوبة بصورة الياء، وهو مشتقّ من «الحثّ» وهو مضاعف ومعناه: كثير الحثّ يعني «بسيار برانگیختن» على حدّ «ضرب». ١٢ ح.

(٢) بكسر الدال وتشديد اللام الأولى وسكون الياء المثنّاة التحتانية وباللام الثانية المفتوحة وآخره ألف مقصورة كتبت على صورة الياء على وزن «فِعِّيْلىٰ»، ومعناه: كثيرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها، يعني: «بسيار راه نمائيدن» على حدّ «نصر». ١٢ ح.

(٣) رباعياً مجرّداً كان أو مزيداً فيه أو ثلاثياً مزيداً فيه وسواء كان المصدر ميميّاً أو غير ميميّ. ١٢ ش.

(٤) فإنّه لا يجيء مصدره قياساً وهو «تَكليْماً» بل يجيء «كِلاّماً» بكسر الكاف وتشديد اللام. ١٢ ف.

(٥) والقياس المشهور: المقاتلة، والمفهوم من عبارة "الرضي" أنّهما قياسان أيضاً حيث قال: وأمّا فعال في مصدر فأعلّ كقتال، فهو مخفّف القياس؛ إذ أصله قيتالاً. ١٢ ف.

(٦) بكسر التاء والحاء وتشديد الميم فيمن قال «كِلاّماً»؛ فإنه قياس لغتهم أيضاً؛ لأنّه كُسر الأوّل وزِيد قبل الآخر ألف. ١٢ش.

(٧) وتستعمل مبنيةً للفاعل ومبنيةً للمفعول إمّا بنفسها أو بزيادة حرف الجرّ، وإنّما لَم يقل: على مذهب البصريّين إشارةً إلى أنّه الحقّ، فكأنّه لا خلاف فيه، كما ذكرنا، وإنّما قيّدنا بقولنا: «تستعمل» احترازاً عن باب «فعل يفعل» على صيغة المبنيّ للمفعول فيهما؛ لأنّ المقصود من ذكر الأفعال بيان أحكامها. ١٢ ش.

(٨) والمراد من الثلاثي المجرّد ما كان ماضيه على ثلاثة أحرف أصول، ووجه تقديمه على ما عداه ظاهر، ووجه الضبط فيها: أنهم فتحوا أوّل الماضي للخفّة ولامتناع الابتداء بالساكن، ولا يشكل بالمجهول ولا بفعل

نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ[1]، وقَتَلَ يَقْتُلُ[2]، وعَلِمَ يَعْلَمُ[3]، وفَتَحَ يَفْتَحُ[4]، وكَرُمَ يَكْرُمُ[5]، وحَسِبَ يَحْسِبُ[6]. ويسمّى الثلاثة الأُوَلُ (أي أصولها) دعائمَ الأبواب[7]؛

مكسور الأوّل كـ«شهد»؛ لعروض الضمّ والكسر فيهما، ولأنّ الضمّ في المجهول للفرق، واعتبروا في العين ثلاث حركات؛ إذ لو كان ساكناً يلزم التقاء الساكنين عند اتّصال الضمير المرفوع، مثل: «ضربت» ولَم يعتبروا حركة اللام؛ لكونها محلّ التغيير، فكانت للماضي ثلاثة أبنية، والتزموا سكون الفاء في المضارع فراراً من توالي الحركات الأربع كما سيأتي في فصله، واعتبروا في عينه أيضاً ثلاثة حركات؛ لأنّه لو كان ساكناً يلزم التقاء الساكنين عند دخول الجوازم عليه، مثل: «لَم يضرب» فضربوا الثلاثة في الثلاثة فحصل تسعة، ثلاثة منها بفتح الأوّل مع الحركات الثلاث في الثاني، وثلاثة بكسر الأوّل مع الحركات الثلاث في الثاني، لكن لَم يعتبروا الكسر مع الضمّ؛ لأنّ الكسر مع الضمّ ثقيل، فبقي اثنان، وثلاثة بضمّ الأوّل مع الحركات الثلاث في الثاني، لكنّهم لَم يعتبروا الضمّ مع الكسر وكذا مع الفتح؛ لأنّ الضمّ معها ثقيل، فبقي واحد وهو الضمّ مع الضمّ، فبقي من التسعة الستّة. فإن قلتَ: الكسر مع الكسر وكذا الضمّ مع الضمّ ثقيل أيضاً؟ قلتُ: لَمّا كان الكسر مع الكسر من جنس واحد وكذا الضمّ مع الضمّ لَم يكن ثقيلاً؛ إذ الثقل في اختلافها، فتدبّر. ١٢ ف.

(١) على وزن «فعَل يفعِل» بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر، وهو الباب الثاني، لكن قدّمه في الذكر؛ لزيادة الاختلاف بين الفتح والكسر؛ لأنّ الأوّل علويّ والثاني سفليّ والضمّ متوسّط، وإنّما استحقّ التقديم بزيادة اختلاف حركتها؛ لأنّها تدلّ على زيادة اختلاف معناهما، فيصير غريقاً في كونه من الدعائم. ١٢ ف.

(٢) على وزن «فعَل يفعُل» بفتح العين في الماضي وضمّها في الغابر، وهو الباب الأوّل. ١٢ ف.

(٣) على وزن «فعِل يفعَل» بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر، وهو الباب الرابع ولكن قدّمه. ١٢ ف.

(٤) على وزن «فعَل يفعَل» بفتح العين فيهما، وهو الباب الثالث؛ لدخوله في الدعائم. ١٢ ف.

(٥) على وزن «فعُل يفعُل» بضمّ العين فيهما، وهو الباب الخامس. ١٢ ف.

(٦) على وزن «فعِل يفعِل» بكسر العين فيهما، وهو الباب السادس. ١٢ ف.

(٧) قوله: [الأُوَل] بضمّ الهمزة وفتح الواو، صيغة جمع مؤنّث، واحده: أُولى، ومذكّره: أَوّل، الدعائم: جمع دعيمة وهي عِمَاد البيت، والمراد: أصول الأبواب و هي ضربَ، قتلَ و علمَ. ١٢ ح بتصرّف.

لاختلاف حركاتهن[1] في الماضي والمستقبل وكثرتهنّ[2]، و«فتح يفتح» لا يدخل في الدعائم؛ لانعدام[3] اختلاف الحركات وانعدام مجيئه بغير حرف الحلق[4]، وأمّا رَكَنَ يَرْكَنُ وأبٰى يأبٰى فمن اللغات المتداخلة والشواذّ[5]، وأمّا

نـ حركاتهن

---

(١) الضمير في «حركاتهنّ» يرجع إلى العيون أي: حركات عيون هذه الثلاثة، وإن كان يرجع بحسب الظاهر إلى الأبواب الثلاثة يعني: أنّ الماضي لَمّا كان مخالفاً للمستقبل في المعنى أوجبت تلك المخالفة اختلافهما في اللفظ أيضاً؛ ليكون اللفظ مطابقاً للمعنى، والمطابقة أصل في الكلام، فتكون أصولاً. ١٢ ح.

(٢) بالجرّ معطوف على الاختلاف، يعني: لكثرة استعمال هذه الأبواب الثلاثة، فتكون أصولَ الأبواب؛ لأنّ غير الأصل يقع في الكلام قليلاً. ١٢ ح.

(٣) يعني: العلّة المقتضيّة للأصالة منعدمة، فلا يكون هذا الباب أصلاً، فلا يدخل في الدعائم. ١٢ ح.

(٤) وحروف الحلق: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، وإنّما فتحوا عين المضارع إذا كان عينه أو لامه حرفاً من هذه الحروف؛ لأنّها ثقيلة، فأعطوها وما قبلها الفتحة؛ للخفّة ولامتناع السكون في عين المضارع، وإنّما قلنا: إذا كان عينه أو لامه؛ لأنّه إذا وقع حرف منها فاء نحو: «أمر يأمر» لَم يلزم الفتح في مضارعه؛ لسكون حرف الحلق فيه والساكن لا يجب فتح ما بعده لضعفه بالسكوت ولا يشكل بمثل يدخل؛ لأن المراد أنّ شرط الفتح أن يوجد في العين واللام حرف منها لا أنّ كل ما فيه حرف منها يكون مفتوحاً. ١٢ ف بحذف.

(٥) يعني: أنّ المثال الأوّل من المتداخل، والمثال الثاني من الشواذّ، ففي الكلام لفّ ونشر مرتّب، فمعنى تداخل اللغتين فيه أنّ «رَكَنَ يَرْكَنُ» بمعنى «مَالَ يَميل» كـ«نصر ينصر» في لغة، وكـ«علم يعلم» في لغة أخرى، فأخذ الماضي من الأُولى والمضارع من الثانية، والمراد بالشاذّ في استعمالهم: ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته، كالقود. والنادر: ما قلّ وجوده وإن لَم يكن بخلاف القياس، وما قيل: من أنّ «أَبَى» بمعنى «امتنع» وهو فرع «منع» وفيه حرف حلق، فحمل عليه، فضعيف؛ لأنّ وجود حرف الحلق في لفظ معنى الكلمة لا يوجب ثقل تلك الكلمة على اللسان حتى يضطرّ إلى أن يحمل على فرعه ويفتح لأجْله ما بعده. ١٢ ف بتصرّف.

بقٰى يبقٰى وفنٰى يفنٰى وقلٰى يقلٰى فلغات «بني طي» قد فرُّوا من الكسرة إلى الفتحة[(١)] و«كرُم يكرُم» لا يدخل في الدعائم؛ لأنّه لا يجيء إلا من الطبائع والنعوت[(٢)]، و«حسب يحسب» لا يدخل في الدعائم؛ لقلّته[(٣)]، وقد جاء «فعُل يفعَل» على لغة من قال: كُدْتَّ تكادُ[(٤)] وهي شاذّة كفَضِلَ يَفْضُلُ[(٥)] ودِمْتَ تَدُوْمُ[(٦)]، واثنا عشر لمنشعبة الثلاثي، نحو: أَكْرَمَ إكراماً[(٧)] ....

---

(١) جواب سؤال بيانه ظاهر، وتقرير الجواب: أنّ الأصل في هذه الكلمات اختلاف العين كسراً وفتحاً إلاّ أنّ «بني طي» لَمّا استثقلوا الكسرة قبل الياء؛ لاجتماع الكسرات فرّوا عنها إلى الفتحة؛ طلباً للتخفيف، فافهم. البقاء: «ماندن»، والفناء: «نیست شدن»، ويقال: قلى يقلي قلياً وقلواً بالواو والياء بمعنى: «بريان كردن گندم» وغيره. ١٢ ح.

(٢) أي: الأفعال الطبيعية أي: الغريزية التي جبل أي:خُلق الفاعل عليها من غير اختيار، كالحسن والكرم. ١٢ش.

(٣) أي: الصفات اللازمة، ولأجل أنّ هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع منه حركة لا تحصل إلاّ بلزوم إحدى الشفتين للأخرى وانضمامها بها أعني: الضمّ، رعايةً للتناسب بين الألفاظ ومعانيها. ١٢ ش.

(٤) في الاستعمال ولعدم اختلاف حركتها. ١٢ ف. فيه إشارة إلى أنّ قلّة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الأسباب ولا بشرط من الشروط. ١٢ ش.

(٥) وهو ضمّ العين في الماضي وكسرها في الغابر؛ لأنّ أصل «كُدْتَّ»: كَوُدْتَ بضمّ الواو، فنقلت ضمّتها إلى ما قبلها بعد سلب حركته؛ لتدلّ على أنّ البناء من مضموم العين، وأصل «تَكَادُ»: تَكْوَدُ بفتح الواو، فأعلّ بالنقل والقلب. ١٢ ف.

(٦) بكسر العين في الماضي وضمّها في الغابر، وأصل «دِمْتَ»: دَوِمْتَ، فنقل حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها في الأصل، فصار «دامْتَ» فاجتمع الساكنان الألف والميم، فحذفت الألف فصار «دِمْتَ» بالكسر، فالكسرة تدلّ على أنّ عينه مكسورة، وأصل «تَدُوْمُ»: تَدْوُمُ بضمّ الواو، فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها فصار «تَدُوْمُ». ١٢ ح.

(٧) بزيادة الهمزة المفتوحة في أوّله، وإنّما كسرت في المصدر فرقاً بينه وبين الجمع على أفعال، ولَم يعكس؛

وقَطَّعَ[(١)] وقَاتَلَ[(٢)] وتَفضَّلَ[(٣)] وتَضارَبَ[(٤)] وانْصَرَفَ[(٥)] واحْتَقَرَ[(٦)] واسْتَخْرَجَ[(٧)] واخْشَوْشَنَ[(٨)] واجْلَوَّذَ[(٩)] واحْمَارَّ[(١٠)] واحْمَرَّ[(١١)]، أصلهما اِحْمَارَرَ واحْمَرَرَ.....................

لثقل الجمع وخفّة الفتحة، وهذا باب «الإفعال»، قدّمه على غيره؛ لأنّ الزيادة فيه في الأوّل. ١٢ ش.

(١) تَقْطِيْعاً، بتضعيف العين، قيل: الزيادة هي الأُولى؛ لأنّ الحكم بزيادة الساكن أَولى، وقيل: الثانية؛ لأنّ الزيادة بالآخر أنسب، وسيبويه أجاز الوجهين؛ لتعارض الدليلين، وهذا باب «التفعيل» قدّمه؛ لأنّ الزيادة فيه في الأصول. ١٢ ش.

(٢) مُقَاتَلَةً، بزيادة الألف بين الفاء والعين، وهذا باب «المفاعلة». ١٢ ش.

(٣) تَفَضُّلاً، بزيادة التاء في أوّله وتضعيف العين وهذا باب «التفعّل» قدّمه؛ لأنّ إحدى الزيادتين من جنس الأصول. ١٢ش.

(٤) تَضارُباً، بزيادة التاء في أوّله والألف بين الفاء والعين، وهذا باب «التفاعل» قدّمه؛ لمشاركته الأوّلَ في زيادة التاء في الأوّل. ١٢ ش.

(٥) اِنْصِرَافاً، بزيادة الهمزة والنون في أوّله، وهذا باب «الانفعال» قدمه؛ لأنّ الزيادتين في الأوّل. ١٢ ش.

(٦) اِحْتِقَاراً، بزيادة الهمزة في الأوّل والتاء بين الفاء والعين، وهذا باب «الافتعال». ١٢ ش.

(٧) اِسْتِخْرَاجاً، بزيادة الهمزة والسين والتاء في الأوّل، وهذا باب «الاستفعال» قدّمه؛ لأنّ الزوائد فيه في الأوّل. ١٢ ش.

(٨) اِخْشِيْشَاناً، بزيادة الهمزة في الأوّل والواو بين العين واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو بالاتّفاق؛ لانعدام سكون الأوّل، وهو باب «الافعيعال» قدّمه؛ لأنّ إحدى الزوائد من جنس الأصول. ١٢ ش.

(٩) اِجْلِوَّاذاً، بزيادة الهمزة في الأوّل والواوين بين اللام والعين، وهذا الباب «الافعوّال» قدّمه؛ لأنّ كلّ الزوائد فيه قبل الآخر. ١٢ ش.

(١٠) اِحْمِيْرَاراً، بزيادة الهمزة في أوّله والألف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره اتّفاقاً؛ لأنّ سكون الأوّل هنا للإدغام بخلاف سكون «فَعَّلَ وتَفَعَّلَ»؛ فإنّه للفرار عن توالي الحركات الأربع من أول الأمر، وهذا باب «الافعيلال» قدّمه؛ لأنّه في قسمه ولكونه أبلغ من «اِحْمَرَّ» في المعنى. ١٢ ش.

(١١) اِحْمِرَاراً، بزيادة الهمزة في أوّله وحرف من جنس اللام في الآخر أيضاً، وهذا باب «الافعلال» وإنّما ذكره في

فأدغما[(١)] للجنسيّة ويدلّ عليه[(٢)] ارْعَوٰى[(٣)]، وهو من باب اِفْعَلّ[(٤)] ولا يدغم؛ لانعدام الجنسيّة، وواحد للرباعي[(٥)] المجرد، ....

القسم الذي زِيدَ فيه ثلاثة أحرف مع أنّ الزائد فيه حرفان؛ لمناسبة «اِحْمَارَّ» في البحث والمعنى وتكرار اللام، بل هو منقوص منه. ١٢ ش.

(١) أي: الحرفان المتجانسان أعني: الراءين بعد سلب حركة أوّليهما في تينك الصيغتين. ١٢ ش.

(٢) أي: على أنّ أصلهما: «اِحْمَارَرَ» و«اِحْمَرَرَ» بفكّ الإدغام على ما صرّح به صاحب "المفتاح" وهو ظاهر من كلام المصنّف أيضاً. ١٢ ش

(٣) معنى «اِرْعَوٰى» «نگاه داشت»، اعلم أنّ أصل «اِرْعَوٰى» اِرْعَوَوَ، قلبت الواو الأخيرة ياءً؛ لوقوعها رابعةً بعد ما كان ثالثةً في «رعو» فصار «اِرْعَوَيَ» بتحريك الياء، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار «اِرْعَوٰى». ١٢ ح.

(٤) فإنه لو كان أصلهما: «اِحْمَارَرَ» و«اِحْمَرَرَ» من الأصل بلا إدغام لوجب أن يقال: «اِرْعَوَّ»؛ لأنّه من بابهما فلمّا قيل: اِرْعَوٰى، بلا إدغام؛ لمانع منه، علم أنّ أصلهما: «احمارَرَ» و«احمرَرَ»، وفائدة كون أصلهما بالفكّ تظهر في تقطيع الشعر إذا وقعا فيه، وهذا الدليل مخصوص بـ«احمرّ» وأمّا «احمارّ» فحكمه يعلم بالمقايسة عليه؛ لأنّه منقوص «احمارّ» وأيضاً يدلّ عليه وجود النظائر وهي: افعوّل وافعوعل وافعنلل، يعني: لو جعلنا الأصل «احمارر» ثم سير إلى الإدغام بترك المناسبة بينه وبين نظائره بخلاف ما لو جعلناه مدغماً من الأصل، ويحتمل أن يوجّه بأن يقال أي: على أنّ أصلهما: احمارر واحمرر بفتح ما قبل الآخر حملاً على الأخوات بدليل فتح ما قبل الآخر فيما لَم يدغم؛ لمانع، نحو: ارعوى، ويحال معرفة حال ما قبل الآخر في المضارع على الحمل على الأخوات، فيكون قوله: فأدغمتا؛ للجنسيّة. ١٢ ش. وتحقيق انعدام الجنسيّة أنّ أصل (ارْعَوٰى) «اِرْعَوَوَ» بـ«واوين» فاجتمع فيه سبب الإدغام كما في «اِحْمَرَرَ» وهو ظاهر، وسبب الإعلال بقلبه الواو الثانية ياءً وهو وقوعها خامسةً في الطرف، وبعد الإعلال الثاني لم يجز الإعلال الأوّل لئلاّ يلزم الإعلال في الإعلال، فأعلّ بموجب الإعلال لأنّ الإعلال مقدّم على الإدغام فلمّا انقلبت الواو المتطرّفة ياءً لم يبق سبب الإدغام لانعدام الجنسيّة بين الواو والياء فلم يدغم. ١٢ ف.

(٥) ولم يضعوا له إلاّ باباً واحداً؛ لأنه لَمّا كثر حروفه التزموا إليه الفتحات؛ طلباً للخفّة فلم يبق للتعدّد فيه مجال؛

نحو: دَحْرَجَ[1]، وثلاثة لمنشعبة الرباعي[2]، نحو: اِحْرَنْجَمَ[3] واقْشَعَرّ[4] وتَدَحْرَجَ[5]، وستّة لملحق «دَحْرَجَ»[6]، نحو: شَمْلَلَ[7] وحَوْقَلَ[8] وبَيْطَرَ[9] وجَهْوَرَ[10] وقلسٰى[11] وقَلْنَسَ[12]، وخمسة لملحق تَدَحْرَجَ،..........

إذ التعدّد إنّما يكون باختلاف الحركات، ثُمّ لَمّا لَم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية سكنوا الثاني؛ إذ في إسكان غيره مانع لا يخفى. ١٢ ش.

(١) يعني: «غلط ايندن آن مرد»، والدليل على ذلك: هو الاستقراء. ١٢ ح.

(٢) المجرّد، ولَم يضعوا لَها أكثر من ثلاثة أبنية؛ طلباً للتخفيف، وزادوا فيها حرفاً أو حرفين دون أكثر؛ لئلاّ تخرج عن الاعتدال، وقدّم ما زِيد فيه حرفان؛ لأنّه اثنان فهما غالبان. ١٢ ش.

(٣) اِحْرِنْجَاماً، بزيادة الهمزة في الأوّل والنون بين العين واللام الأولى، وهذا باب «الافعنلال»، قدّمه؛ لتقدّم الزيادة فيه.١٢ش.

(٤) اِقْشِعْرَاراً، بزيادة الهمزة في الأوّل وتكرار اللام الثانية، وهذا باب «الافعلال». ١٢ ش.

(٥) تَدَحْرُجاً، بزيادة التاء في الأوّل، وهذا باب «التَفَعْلُلْ». ١٢ ش.

(٦) أي: مزيد على الثلاثي المجرّد؛ للإلحاق بـ«دَحرَجَ». ١٢ ش. **واعلم** أنّ كلّ باب زِيد فيه شيء من الحروف المجرّدة للإلحاق فهو مُلْحَق، وكلّ باب زِيد فيه شيء من الحروف للمعنى المقصود فهو غير ملحَق.١٢ح.

(٧) شَمْلَلَةً، بزيادة حرف من جنس اللام في آخره، وهذا باب «الْفَعْلَلَة»، قدّم الزائد فيه من جنس حروفه الأصول. ١٢ ش.

(٨) حَوْقَلَةً، بزيادة الواو بين الفاء والعين، وهذا باب «الْفَوْعَلَة»، قدّمه؛ لقوّة الواو. ١٢ ش.

(٩) بَيْطَرَةً، بزيادة الياء بين الفاء والعين، وهذا باب «الْفَيْعَلَة»، قدّمه؛ لتقدّم الزائد. ١٢ ش.

(١٠) جَهْوَرَةً، بزيادة الواو بين العين واللام، وهذا باب «فَعْوَلَ»، قدّمه؛ لاشتراكه مع «حَوْقَلَ» في نفس الزائد ومع «بَيْطَرَ» في كونه حرف علّة، وأمّا تقدّمهما على ما تقدّم عليه «جَهْوَرَ» فلتقدّم الزائد فيهما. ١٢ ش.

(١١) قَلْسَاةً، بزيادة الياء في الآخر ثمّ القلب ألفاً، ولا يبطل به الإلحاق؛ لكونه محلّ التغيير، وهذا باب «الفَعْلاَة». ش.

(١٢) قَلْنَسَةً، بزيادة النون بين العين واللام، وهذا باب «الفَعْنَلَةُ»، قدّم لتقدّم الزائد. ١٢ ش.

نحو: تَجَلْبَبَ[(١)] وتَجَوْرَبَ[(٢)] وتَشَيْطَنَ[(٣)] وتَرَهْوَكَ[(٤)] وتَمَسْكَنَ[(٥)]، واثنان لملحق «احرنجم»، نحو: اقْعَنْسَسَ[(٦)] واسْلَنْقَى[(٧)]. ومصداق الإلحاق[(٨)] اتّحاد المصدرين[(٩)].

---

(١) تَجَلْبُباً، بزيادة التاء في الأوّل وحرف من جنس اللام في الآخر، وهذا باب «التَفَعْلُلْ».١٢ ش.

(٢) تَجَوْرُباً، بزيادة التاء والواو، وهذا باب «تَفَوْعَلَ». ١٢ ش.

(٣) تَشَيْطُناً، بزيادة التاء والياء، وهذا باب «التَفَيْعُل»، وجوه تقديم هذه الثلاثة كوجوه تقديم الثلاثة الأُوَل ملحقات «دحرج». ١٢ ش.

(٤) تَرَهْوُكاً، بزيادة التاء والواو، وهذا باب «التَّفَعْوُل» قدّمه؛ لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في الأوّل، وأمّا تقديم السوابق على ما تقدّم عليه «تَرَهْوَكَ» فلكثرتها. ١٢ ش.

(٥) تَمَسْكُناً، بزيادة التاء والميم في الأوّل، وهذا باب «التَّمَفْعُل». ١٢ ش.

(٦) اِقْعِنْسَاساً، بزيادة الهمزة في الأوّل والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام في الآخر، وهذا باب «الافعنلال»، قدّمه؛ لتقدّم الزائد. ١٢ ش.

(٧) اِسْلِنْقَاءً، بزيادة الهمزة في الأوّل والنون بين العين واللام والياء في الآخر ثمّ القلب ألفاً، ولايبطل به الإلحاق؛ لِما مرّ، وهذا باب «الافعنلاء». ١٢ ش.

(٨) أي: في الفعل، أي: ما يصدقه ويدلّ عليه. ١٢ ف.

(٩) وإنّما اشترط للإلحاق اتّحاد المصدرين ولَم يشترط الاتّحاد في غير المصدرين؛ لأنّ المصدر أصل، فإذا وجد الاتّحاد بين اللفظين يوجد الاتّحاد بينهما في جميع التصاريف لا محالة، وهذا الشرط لازم. ١٢ ح.

فصل في الماضي [١]

وهو يجيء على أربعة عشر وجهاً [٢] كما فهمتم، نحو: ضرب إلى ضربنا. إنّما بُنِي الماضي؛ لفوات موجب الإعراب فيه [٣] وعلى الحركة [٤]؛ لمشابهته الاسم أي اسم الفاعل في وقوعه صفةً للنكرة، نحو: مررت برجل ضرب وضارب [٥]. وعلى الفتح؛ لأنّه أي الفتح أخو السكون [٦]؛ لأنّ الفتحة جزء الألف [٧]، ولم يعرب أي الماضي؛ لأنّ

---

(١) أي: هذا فصل في بيان أمثلة الماضي، هو فعل دلّ وضعاً على معنى وجد قبل زمان إخبارك. ١٢ ش.

(٢) مع أنّ القياس يقتضي: أن يجيء على ثمانية عشر وجهاً: ستّة للغيبة وستّة للمخاطَب وستّة للمتكلّم، لكن لَم يجئ منه في الاستعمال إلاّ أربعة عشر وجهاً إمّا لأنّه سماعيّ، أو لِما يجيء في آخر بحث الضمائر، قوله: «أربعة عشر» مبنيّ على الفتح؛ لتضمّنه معنى الحرف وهو الواو، وقوله: «وجهاً» أي: طريقاً منصوب على التميز. ١٢ ح.

(٣) أي: الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة؛ لأنّه فعل، والفعل لا يكون عرضة لاعتوار هذه المعاني عليه. ١٢ ش.

(٤) مع أنّ الأصل في البناء السكون؛ لأنّه ضدّ الإعراب وأصله الحركة، وضدّ الحركة السكون. ١٢ ف.

(٥) حاصل الجواب: أنّ الماضي مبنيّ لأدنى مشابهته بالاسم، وهو وقوعه موقع الاسم في كونه صفةً للنكرة وهو موصوف، فإنّ «ضَرَبَ» في المثال المذكور واقع موقع «ضارب» في كونه صفة للرجل، وإنّما قيّد بالنكرة، للاحتراز عن المعرفة، فإنّ الفعل لا يقع صفة للمعرفة نحو: «مررت بزيد ضرب»، فإنه نكرة شائع والتطابق واجب بين الصفة والموصوف. ١٢ ح.

(٦) أي: لا يفارقه بل يقارنه و يلازمه. ١٢ ف.

(٧) أي: الألف الذي سكونه لازم أبداً يعني: أنّ الألف مركّب من الفتحتين، فيكون الفتحة أخاً للسكون أي: مشابهاً وموافقاً له، فإذا امتنع البناء على السكون بني على ما هو قريب منه، وهو الفتح رعاية للأصل بقدر الإمكان؛ لأنّ المصير إلى الأخوات أولى، أو لأنّ الفتحة أخفّ الحركات. ١٢ ح.

اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل[1] (أي من الماضي) بخلاف المضارع؛ لأنّ اسم الفاعل أخذ منه العمل[2] (وهو العمل)، فأعطى الإعراب له عوضاً عنه أو لكثرة مشابهته يعني: يُعرب المضارع؛ لكثرة مشابهته له[3] (للاسم)، وبُنِي الماضي على الحركة لقلّة مشابهته له[4]، وبُنِي الأمر (بغير اللام) على السكون لعدم مشابهته للاسم[5]، وزيدت الألف

---

(١) يعني: أنّ مجرّد المشابهة لا يكفي في كون الفعل معرباً بل لابدّ فيه من شرط آخر، وذلك الشرط: إمّا أن يأخذ الاسم المعرب الذي شابه الفعل العمل منه، وإمّا أن تكون تلك المشابهة تامّة، فإن كان الشرط الأمر الأول لَم يعرب الماضي؛ لانتفائه فيه. ١٢ ف.

(٢) جواب سؤال مقدّر: وهو أن يقال: لِمَ يعرب المضارع؟ فقال: لأنّ اسم الفاعل قد أخذ منه العمل، وذلك؛ لأنّه إذا كان بمعنى الحال والاستقبال يعمل عمل المضارع، فيقال: «زيد ضارب غلامه عمرواً الآن أو غداً»، كما يقال: «يضرب غلامه عمرواً». ١٢ ح.

(٣) وجوه المشابهة ما ذكره الشارحون منها: أنّه موازن لاسم الفاعل في حركاته وسكناته، نحو: ضارب ويضرب، ومنها: أنه شائع بين الحال والاستقبال ثم يختصّ بأحدهما بدخول اللام والسين وسوف، كما أنّ اسم الجنس شائع في أمثلته ثم يختصّ بواحد بعينه بدخول لام العهد، وقد قيل: إنّه بالشيوع قد أشبه الأسماء المشتركة كالعين، فلمّا كان كثير المشابهة بالاسم فبالحري أن يعرب. ١٢ ح.

(٤) لأنّها من جهة وقوعه صفةً للنكرة فقط، فينتفي الشرط فلم يعرب بل بُنِي على الحركة، قال "الفاضل الرضي": المضارع لَمّا شابه بالمشابهة التامّة استحقّ الإعراب، والماضي لمشابهته الناقصة استحقّ البناء على الحركة. ١٢ ف.

(٥) يعني: ليست المشابهة بين فعل الأمر وبين الاسم بوجه من الوجوه المذكورة في المضارع فيكون باقياً على أصل البناء؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء على السكون. فإن قيل: الأمر مشابه لاسم الفاعل في الحركات والسكنات، نحو: «اضرب» و«ضارب» وقفا قلنا: المشابهة لفظاً فقط لا يؤثّر؛ لأنّه ينتقض بالماضي من حيث إنّه له مشابهة واحدة فقط بالاسم كما عرفت، والحقّ: أنّ آخر الأمر يكون مبنيّاً على السكون أبداً

أي في آخر الماضي — أي الحروف المذكورة

والواو والنون في آخره حتّى يدللن على هما وهموا وهنّ[١]، وضمّ الباء في «ضَرَبُوْا»؛ لأجل الواو[٢] وبخلاف «رَمَوْا»؛ لأنّ الميم ليست بما قبلها[٣]، وضمّ في «رَضُوْا» وإن لم يكن الضادّ بما قبلها (أي قبل الواو) حتّى لا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمّة[٤]، وكتب الألف في «ضربوا» للفرق بين واو العطف وواو الجمع في مثل: حضروقتل[٥]، وقيل: للفرق بين واو الجمع وواو

بخلاف آخر الاسم؛ فإنه معرب بالحركات، فلا يوجد المشابهة بينهما في الحركات والسكنات. ١٢١ ح.

(١) أي: زيدت الألف في آخر الماضي؛ للتثنيّة مطلقاً، نحو: ضربا وضربتا وضربتما، وزيدت الواو في آخر الجمع المذكّر الغائب، وزيدت النون في آخر الجمع المؤنّث الغائبة والمخاطبة حتّى يدللن، أي: الحروف المذكورة، على «هما» و«هموا» و«هنّ»، أي: يدلّ الألف على «هما» والواو على «هموا» والنون على «هن». ١٢ ش.

(٢) أي: وضمّ ما قبل الواو في مثل «ضربوا» مع أنّ الأصل في الماضي البناء على الفتح، لأجل الواو، أي: ليكون الواو الّتي هي مَدّة محفوظة على مَدّتها بسبب مجانسة حركة ما قبلها لها. ١٢ ف.

(٣) أي: لأنّ الميم ليست بما قبل الواو حقيقةً، لأنّ أصله «رَمَيُوْا» بضمّ الياء، فقلبت ألفاً، فالتقى الساكنان فحذفت الألف؛ لأنّ الواو علامة الفاعل، فبقي «رَمَوا» وكذا الحال في كلّ ناقص عين ماضيه مفتوح، فافهم. ١٢ ف.

(٤) أي: من الكسرة التحقيقيّة إلى الضمّة التقديريّة أعني: الواو، وهو صعب؛ لأنّه صعود أي: يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمّة على تقدير عدَم ضمّ الضاد؛ لأنّ أصله «رَضِيُوْا» فبعد إسكان الياء لثقل الضمّة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج، فضمّت الضاد؛ لئلاّ يلزم ذلك الخروج، لا لأنّها ما قبل الواو حقيقةً، واختير الضمّة؛ للمناسبة وإن كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف «رَمَوْا»؛ لأنّ الفتحة فيه أصليّة. ١٢ ش.

(٥) وفي مثل: «لَم يحضرويتكلم زيد» يعني: إذا لَم يكتب الألف بعد الواو لَم يعلم أنّ «حضر» مفرد عطف عليه

الواحد في مثل: لن يَّدْعُوَ ولن يَّدعوْا[1]، وجعلت التاء علامةً للمؤنّث في ضربتْ؛ لأنّ التاء من المخرج الثانيّ وهو الوسط **والمؤنّث أيضاً ثانٍ في التّخليق[2]، وهذه التاء ليست بضمير كما يجيء، وأسكنت الباء في مثل: ضَرَبْنَ وضربتَ[3] حتىّ لا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة[4]، ومن ثمّ لا يجوز العطف على ضميره بغير التاكيد، فلا يقال:**

«قتل» أو جمع لَم يعطف عليه «قتل»، وأمّا إذا كتبت زال هذا الالتباس؛ لأنّ الألف لا تزاد بعد واو العطف، وهذا الالتباس وإن لَم يلزم في «ضربوا تكلم زيد» و«لَم يضربوا تكلم زيد»؛ لأنّ واو العطف لا تتّصل بما قبلها إلاّ أنّهم حملوهما عليهما؛ طرداً للباب. ١٢ "ف" بتصرف.

(١) يعني: قال بعض الصرفيّين: إنّما كتب الألف بعد واو الجمع؛ لتكون فارقةً بين واو الجمع وواو الواحد في مثل: «لَنْ يَدْعُوَ» و«لَنْ يَدْعُوْا»؛ لأنّه لَمّا لَم يكتب الألف في «لن يدعو» ونصب آخر المضارع وهو الواو بكلمة «لن» التي هي التأكيد عُلم أنه مفرد لا جمع، ولَمّا كتب الألف في مثل: «لن يدعوا» عُلم أنه جمع لا مفرد، وأصله «يدعون»، حذفت النون بدخول كلمة «لن» عليه علامةً للنصب، فصار «لن يدعو» فيزول الالتباس، ولأجل الطراد الباب كتب في سائر الأمثلة. ١٢ ح.

(٢) أي: المخلوقية؛ لأنّ الله تعالى خلق آدم على نبيّنا وعليه الصّلاة والسّلام أوّلاً ثم خلق حواء رضي الله تعالى عنها من ضلع من أضلاعه، كما قال الله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾[النساء: ١] فناسب التاء المؤنّث، ولو جعل زيادة العلامة للمذكّر يحصل الفرق أيضاً، إلاّ أنّهم راعوا مناسبة الفرعيّة بين الزيادة والمؤنّث.١٢ ش.

(٣) أي: عند إلحاق الضمائر المتحرّكة للماضي وهي تسعة أوجه: ضربن ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضربتُ ضربنا. ١٢ ف.

(٤) لأنّها ضمير الفاعل والفاعل كالجزء من الفعل؛ لأنّ «ضربن» كلمتان في الأصل: الفعل وضمير الفاعل، لكن لَمّا اشتدّ اتّصاله بالفعل بحيث صار جزء الفعل لشدّة اتّصاله به، فيكون كالكلمة الواحدة، ولهذا لا يجوز أن

ضربتَ وزيد. بل يقال: ضربت أنت وزيد[1]. بخلاف «ضربتا»؛ لأنّ حركة التاء فيه في حكم السكون[2]، ومن ثمّ يسقط الألف في كل اللغات في «رمتا» لكون التحريك عارضاً[3] إلا في لغة رديّة يقول أهلها: «رماتا» وبخلاف مثل «ضربك»؛ لأنّه ليس كالكلمة الواحدة[4]؛ لأنّ ضميره[5] ضمير منصوب[6]،

يقال: «ضربتَ وزيد» بغير التأكيد؛ كي لا يلزمَ العطف على بعض أجزاء الكلمة، واجتماع أربع حركات في كلمة واحدة مستثقل؛ فلذلك أسكنت الباء. ١٢ ح.

(١) وذلك؛ لأنّه كناية من الفاعل، والفاعل مع الفعل بمنـزلة كلمة واحدة، فلو عطف على الضمير يلزم العطف على بعض الكلمة وذا ممتنع. ١٢ ح.

(٢) لأنّها كانت ساكنةً، فحرّكت لألف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم، فتكون في حكم السكون، فلم يلزم ذلك المحذور. ١٢ ش.

(٣) لأنّ هذه التاء هي تاء «رمت» وقد عرفت أنها ساكنة، فإذا اتّصل به ضمير التثنية وهي الألف الساكنة حرّكت تلك التاء لأجل ذلك الألف؛ إذ إلحاق الساكن بالساكن محال، فيكون حركتها عارضة، والعارض المعدوم. ١٢ ف.

(٤) قوله: رديّة، أصله «رديئة» قلبت الهمزة ياءً وأدغمت، مثل: خطيّة، من «ردؤ» بالضمّ ضدّ جار من الجيّد، فإنّ الألف لا تسقط فيها، إذ يقول أهلها: «رماتا» بإثبات الألف نظراً إلى الحركة الصوريّة، وبخلاف مثل: «ضربك»، أي: لَم يلزم فيه على تقدير عدَم إسكان الباء وإبقائها على الحركة ذلك الاجتماع المستهجن؛ لأنّه أي: مثل: «ضربك» ليس كالكلمة الواحدة، واستهجان ذلك الاجتماع إنّما هو فيما هو كالكلمة الواحدة. ١٢ ش.

(٥) أي: كاف الخطاب في «ضربك» ليس ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب. ١٢ ش.

(٦) والضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل؛ لأنّه مفعول والمفعول فَضلة في الكلام يتمّ الكلام بدونه بخلاف الفاعل. ١٢ ش.

وبخلاف «هُدَبِدٍ» [اللبن الغليظ]؛ لأنّ أصله: هُدَابِدٍ ثمّ قُصر كما في مِخيط أصله: مِخياط[1]، وحذفت التاء في «ضربن» حتىّ لا يجتمع علامتا التانيث كما في «مسلمات»[2] وإن لم تكونا [العلامتان] من جنس واحد لثقل الفعل[3] بخلاف «حُبليات» لعدم الجنسية[4]، وسوّي [أي لم يفرق] بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة وبين [أي سوي] الإخبارات[5]

---

(١) هذا نظير «هدبد» في القصر بحذف الألف لا نظيره في اجتماع أربع حركات متواليات، والكاف بمعنى المثل وهو منصوب المحلّ على أنه صفة مصدر محذوف أي: ثم قصر «هدابد» قصراً مثل القصر في «مخياط» وإنّما قصروا؛ لأنّ في الاقتصار راحة مع حصول المقصود. ١٢ ح.

(٢) أصله «مسلمتات»؛ لأنّ مفرده مسلمة، فجمعت بالألف والتاء، فاجتمع علامتان من جنس واحد وهما التاءان، فحذفت الأولى؛ لأنّ الثانية علامة الجمع أيضاً. ١٢ ف.

(٣) أي: وإن لَم تكن العلامتان من جنس واحد في ضربتنّ؛ إذ الأولى التاء والثانية النون ولا جنسيّة بينهما، وهذا دفع توهّم من يتوهّم أنّ التاء إنّما حذفت في مسلمات لاجتماع علامتي التأنيث وكونِهما من جنس واحد وليس كذلك في «ضربن» فينبغي أن لا تحذف التاء في «ضربن» فأجاب: بأنه إنّما حذفت التاء في «ضربن» وإن لَم تكن العلامتان من جنس واحد لأجل أنّ الفعل ثقيل، والثقيل أولى بأن يحترز فيه عن اجتماع التأنيثين سواء كانتا من جنس واحد أو لَم تكونا؛ لأنّ التأنيث ثقيل من التذكير؛ لأنّ التأنيث لا يخلو عن نوع الزيادة، وإنّما كان الفعل ثقيلاً؛ لدلالته على الحدث والزمان والنسبة إلى الفاعل، بخلاف الاسم، ولأنّ في الفعل ضمير وليس في الاسم ضمير، وفيه ما فيه. ١٢ ح.

(٤) أي: لَم يحذف إحدى العلامتين الألف والياء المنقلبة من ألف التأنيث، بل جوّزوا اجتماعهما فيه؛ لعدَم كونِهما من جنس واحد وخفّة الاسم. ١٢ ش.

(٥) أي: نفس المتكلّم، صيغ الإخبارات على مقتضى القياس ستّة؛ ثلاثة للمذكّر مفرداً ومثنّى ومجموعاً، وثلاثة للمؤنّث كذلك، لكن سوّي بين مفردي المذكّر والمؤنّث، فقيل فيهما: «ضربت»، وسوّي بين الأربعة الباقية، فقيل فيها: «ضربنا». ١٢ ف.

لقلّة الاستعمال في التثنية[1]، ووضع الضمائر للإيجاز[2] وعدم الالتباس في الإخبارات[3]، وزيدت الميم في «ضربتما» قبل الألف حتىّ لا يلتبس بألف الإشباع[4] في مثل قول الشاعر:

أخوك أخو مكاثرة وضحك وحيّاك الإله فكيف أنتا
فإنك ضامن بالرزق حتّى توفّي كلُّ نفس ما ضَمِنْتَا[5]

---

(١) بالنسبة إلى المفرد، وحكمها احتياجها في حصولها إلى ضمّ أحد المثلين إلى الآخر بخلاف المفرد، وبالنسبة إلى الجمع أيضاً؛ لعدَم الاتساع فيها؛ إذ لا تستعمل حقيقة إلاّ في الاثنين فقط، بخلاف الجمع، فإنّ صيغة قلّته تستعمل في الثلاثة وفي الأربعة وفي الخمسة وفي الستّة وفي السبعة إلى العشرة، وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة بالغاً ما بلغ، فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع، ففيه اتّساع وكثرة استعمال، بخلاف التثنية. ١٢ ش.

(٢) أي: الغرض من وضع الضمائر: الإيجاز والاختصار، ألاَ تَرَى أنك إذا قلت: «زيداً ضربته» بالضمير كان أقصرَ من أن تقول: «ضربت زيداً» بغير الضمير، فلو جعلت للمخاطبة علامة أخرى يلزم التطويل المخلّ بالإيجاز المقصود مع قلّة الاستعمال في التثنية، وهذا معطوف على قوله: «لقلّة الاستعمال»، فكان المعطوف والمعطوف عليه دليلاً واحداً على التسوية بين الاثنين لا الواحد منهما، فليعرف. ١٢ ح.

(٣) لأنّهم مستغنون عن التميز بين المذكّر والمؤنّث في اللفظ؛ لأنّ المتكلّم يُرى في أكثر الأحوال ويعلم بالصوت أنه مذكّر أو مؤنّث. ١٢ ح.

(٤) أي: بسبب ألفه، يعني: إذا قيل: «ضربتا» بسكون الباء لَم يعلم أنه مثنّى ألفه لأجل التثنية، أو مفرد أشبع فتحه للإطلاق. ١٢ ف.

(٥) يريد به «أنت» إلاّ أنه أشبع فتحة التاء فتولّدت منه ألف فصار «أنتا»، فلو لَم يزد الميم في «ضربتما» وقيل: «ضربتا» لَم يعلم أنها ألف الإشباع أو ألف التثنية، وأخوك خطاب للممدوح، وقوله: مكاثرة، يعني: صاحب التبسّم، والمكاثرة: مفاعلة من الكثرة، وهو إظهار الأسنان للتبسّم، وضحك: بالكسر عطف تفسيريّ

وخُصّتِ الميم في «ضربتما»[1]؛ لأنّ تحته «أنتما» مضمر[2] وأدخلتْ في «أنتما» لقرب الميم إلى التاء في المخرج[3] وقيل: تبعاً لـ«هما» كما يجيء[4]، وضمّتِ التاءُ في ضربتما وضربتم وضربتنّ (مع أن الضم أثقل)؛ لأنّها ضمير الفاعل[5] وفُتحتْ (تلك التاء) في الواحد؛ خوفاً من الالتباس بالمتكلم[6] ولا التباس في التثنية[7] وقيل: اتباعاً

للمكاثرة، وحيّاك: مأخوذ من الحياة يعني: «زنده دارد ترا خدائے تعالیٰ جل شانه»، والمعنى: أنّ أخاك يا مخاطب صاحب ملاعبة وضحك، فكيف تكون أنت، يعني: حيّاك الله تعالى، وهذه جملة دعائيّة له بالإحياء. ١٢ ح.

(١) للزيادة؛ لدفع الالتباس مع أنه مندفع بزيادة غيرها. ١٢ ش.

(٢) فزِيدت الميم فيه؛ لموافقة «أنتما» وقد سبق توجيه هذا التسامح، فقوله: «أنتما» مبتدأ، وقوله: «مضمر» خبره، وقوله: «تحته» ظرف للخبر، قدّم للاهتمام. ١٢ ش.

(٣) لأنّ الميم شفويّة والتاء من المخرج الثاني من مخارج الفم، وهو طرف اللسان وأصول الثنايا. ١٢ ف.

(٤) يعني: إنّما زيدت الميم في «أنتما» لأجل متابَعة «هما» الذي هو ضمير تثنية الغائب، فيكون مناسباً لـ«أنتما» الذي هو ضمير لتثنية المخاطبة. ١٢ ح.

(٥) والضمّة تناسب حركة الفاعل، فعلى هذا الألف للفرق بينه وبين المتكلّم الواحد والميم زيدت بعد الألف، وقيل: التاء مع الألف ضمير جزؤه الأول متحرّك بالضمّ، وقيل: الألف ضمير والتاء للفرق بينه وبين تثنية المذكّر الغائب والميم زيدت بعد التاء، وضمّ التاء حينئذ؛ لأنّه فارق للفاعل. ١٢ ف.

(٦) أي: بنفس المتكلّم الواحد، ولو كسر يلتبس بالواحدة والمخاطبة، وتفصيله: أنّ أوّل ما يبدأ بوضعه من أنواع الضمائر الضمير المرفوع المتصل، وأوّل ما يبدأ بوضعه المرفوع المتصل ثم المخاطب ثم الغائب، فنقول: إنّما ضمّوا التاء في المتكلّم؛ لمناسبة الضمّة لحركة الفاعل، وفتحوا للمخاطب؛ فرقاً بينه وبين المتكلّم بأخفّ الحركات، وكسروا للمخاطبة؛ فرقاً، ولَم يعكس الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة؛ لأنّ خطاب المذكّر أكثر، فالخفيف به أولى، وأيضاً هو مقدّم على المؤنّث، فخصّ للفرق بالتخفيف، فلم يبق للمؤنّث إلاّ الكسر. ١٢ ف.

(٧) على تقدير الضمّ فأبقيت على الضمّة الأصليّة؛ لأنّ العدول من الأصل لغلبة الاستعمال وذلك مفقود. ١٢ ح.

للميم؛ لأنّ الميم شفويّة فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضمّ الشفويّ[1]، وزيدت الميم في «ضربتم» حتىّ يطّرد بتثنيته[2] المذكر والمخاطب، وضمير الجمع فيه محذوف وهو ضمير الجمع الواو؛ لأنّ أصله: ضربتموا[3] فحذفت الواو[4]؛ لأنّ مع الواو الميم بمنـزلة الاسم ولا يوجد في آخر الاسم واو قبلها مضموم إلا في «هو»[5] ومن ثَمّ يقال في جمع دَلْو: أَدْلٍ، أصله: «أدلو» قلبت الواو ياءً[6] بخلاف

---

(١) قال بعض الصرفيّين: إنّما ضمّت التاء في «ضربتما» و«ضربتنّ» لأجل موافقة الميم؛ لأنّها شفويّة والضمّ أيضاً شفويّة فتناسبا، قوله: «شفويّة» منسوبة إلى الشفة، وأصلها: شفوة؛ لقولهم في الجمع: الشفوات، فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها ثم حذفت فصار «شفة». ١٢ ح.

(٢) في زيادة الميم، ولئلاّ يلتبس بواو الإشباع في الوقف وأسكنت الميم؛ لأنّه إنّما ضمّوها لأجل الواو ولَمّا حذف الواو بقي على الأصل الذي هو السكون. ١٢ ش.

(٣) فإن قلتَ: فما فائدة التاء إذن؟ قلتُ: فيه قولان، قال بعضهم: إنها للفرق بينه وبين الجمع الغائب؛ لأنّ الميم زيدت بعد زيادة التاء، وحاصله: زيدت للجمع المخاطب على «ضرب» مثلاً أوّلاً الواوُ فصار «ضربوا» فالتبس بالجمع الغائب فزيدت التاء للفرق، ثم زيدت الميم؛ ليطّرد بتثنيته فصار «ضربتموا»، هذا ما اختاره المصنّف، أو لئلاّ يلتبس بالمتكلّم إذا أشبعت ضمّته، وهذا ما اختاره "الرضي"، وقال بعضهم: التاء مع الواو ضمير الجمع وجزؤه الأوّل متحرّك بالضمّ؛ لأنّه ضمير في الفاعل كما في التثنية، وضعفه ظاهر. ١٢ ف.

(٤) لأنّهم لَمّا ثنّوا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لَم يأتوا بنوني المثنّى والمجموع بعد الألف والواو، كما أتوا بهما في «هذان» و«اللّذان» و«اللّذين» فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموماً ما قبلها. ١٢ ش.

(٥) يعني: أنّ الميم في «ضربتموا» بمنـزلة الاسم؛ لأنّه جزء من الاسم وبها يصير اللفظ اسماً، كـ«مخرج»، أصله: «يخرج»، ولا يوجد في آخر الاسم واو قبلها مضموم إلاّ في لفظ «هو». ١٢ ح.

(٦) لوقوعها طرفاً بعد ضمّة ثم كسرت اللام لأجل الياء، ثم أعلّ إعلالَ قاضٍ، ولو حذفت الواو ابتداءً بقي بضمّ

«ضربوا»؛ لأنّ باءه ليس بمنزلة الاسم[(١)]، وبخلاف ضربتموه[(٢)]؛ لأنّ الواو قد خرج من الطرف بسبب الضمير كما في «عظاية»[(٣)] وشدّد النون في «ضربتنّ» دون «ضربْنَ»؛ لأنّ أصله: «ضربتمن» أي ضربتن فأدغم الميم بعد قلبه نونا في النون لقرب الميم من النون في المخرج[(٤)]، ومن ثَمّ تُبدلُ الميمُ من النون كما في عمبر أصله عنبر[(٥)] ....

اللام؛ إذ لا وجه لزواله، فيبقى أثر من ذلك الاستثقال المحسوس. ١٢ ش.

(١) وقد اختلف النسخ في هذا المقام؛ ففي بعض النسخ: لأنّ باءه ليست بمنزلة الاسم، وفي بعض آخر: ليس، ولكلّ منهما وجه؛ لأنّ الحرف يذكّر ويؤنّث، وتوجيه السؤال: أنّ «ضربوا» في آخره واو مضموم ما قبلها فينبغي أن يحذف الواو، وتقرير الجواب: أنّ باءه أصليّة، فيكون في آخر الفعل، وشُرط في حذفها أن يكون الواو المضموم ما قبلها في آخر الاسم، وهذه الواو وقعت في آخر الفعل، نحو: يغزوا ويدعوا، ولَم تحذف؛ لأنّهما فعلان، بخلاف «ضربتموا»؛ لأنّ الميم بمنزلة الاسم، وقيل: حاصل الجواب: أنّا لا نسلّم أنّ سبب حذف الواو ثابت في «ضربوا» كما في «ضربتموا»؛ لأنّ الباء لَم يجعل شيئاً من الأفعال اسماً بخلاف الميم، فحينئذ فقد سبب حذف الواو من «ضربوا» فلم يحذف الواو منه بخلاف «ضربتموا»؛ فإنه ثابت فيه، فحذفت الواو منه. ١٢ ح.

(٢) أي: لَم يحذف واوه وإن كان واوه بعد ميم. ١٢ ش.

(٣) لانتفاء شرط القلب، وهو وقوعه في الطرف بعد ألف زائدة، بسبب اتصال التاء له، والعظاية: دويبة أكبر من الوزغة. ١٢ ف.

(٤) لأنّ الميم شفويّة والنون من المخرج السابع من مخارج الفم، وهو طرف اللسان، ومِمّا فوقه من الحنك، والأوجه أن يقال: زيدت النون مشدّدة؛ ليكون بإزاء الميم والواو في المذكّر، نحو: «ضربتموا»، وإنّما اختاروا النون؛ لمشابهته بسبب الغنّة للميم والواو معاً مع كون الثلاثة من حروف الزيادة، كذا قرره "الرضي" وصاحب "النجاح".١٢ف.

(٥) قلبت النون ميماً؛ لقرب المخرج بينهما، وقيل: وجه ذلك أنّ النون إذا ظهرت يلزم اجتماع حرفي الشفة

وقيل: أصله ضربتُنْ (أي ضربتن)[(١)] فأُريد أن يكون ما قبلَ النون ساكناً؛ ليطّرد بجميع نونات النساء[(٢)] ولا يمكن إسكان تاء الخطّاب (أي قبل النون)؛ لاجتماع الساكنين[(٣)]، ولا يمكن حذفها (أي حذف التاء)؛ لأنّها علامة (للخطاب) والعلامة لا تحذف[(٤)]، فأدخل النون (الساكنة)؛ لقرب النون من النون ثم أدغم فصار ضربتنّ، فإن قيل: لِمَ زيدت التاء في ضربت؟ قلنا: لأنّ تحته «أنا» مضمر[(٥)] ولا يمكن الزيادة من حروفه (أي حروف أنا)؛ للالتباس[(٦)] فاختيرت

والغنّة وهو النون والباء، فيكون التلفّظ به ثقيلاً كالمشي في القيد وذلك متعذر، وإن حذفت يلزم التباس الرباعي بالثلاثي، قيل: العنبر: ضرب من الطيب ويكتب بالنون ويتلفّظ بالميم، كذا في "شرح الشافية" لنظام الدين. وقال "الفاضل الأستاذ شمس الدين القهستاني الكسائي" في "شرح مختصر الوقاية": العنبر في البحر بمنزلة الحشيش في البرّ، وقيل: صمغ شجر، وقيل: زبد البحر، والحقّ أنه ما يخرج من عين في البحر ويطفو ويرمى بالساحل، كما في حال الموج. ١٢ح.

(١) بتخفيف النون بلا ميم؛ لأنّ العلّة الّتي في التثنية لزيادة الميم لَم توجد هاهنا، والأصل عدَم الحمل.١٢ ش.

(٢) في إسكان ما قبلها في الماضي والمضارع، نحو: «ضربن» و«يضربن» و«تضربن». ١٢ ف.

(٣) أي: لو أسكنت تاء الخطاب يلزم اجتماع الساكنين وهما تاء الخطاب والباء. ١٢ ح.

(٤) إلاّ إذا اجتمعتا لشيء واحد، فتحذف إحداهما؛ للاستغناء عنها بالأخرى، وهاهنا ليس للخطاب علامة أخرى حتى تحذف التاء فاضطرّوا إلى زيادة حرف، ولَم تكن الزيادة من حرف العلّة؛ أمّا الألف والياء فلضمّة التاء، وأمّا الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكّر مع علامة جمع المؤنّث. ١٢ ش.

(٥) توجيه السؤال: أنه لِمَ زيدت التاء في نفس المتكلّم الواحد مذكّراً كان أو مؤنّثاً؟ وتوضيح الجواب ما أشار المصنّف إليه بقوله: لأنّ تحته «أنا» مضمر. ١٢ ح.

(٦) يعني: وإن كان المناسب أن يزاد من حروف «أنا» إلاّ أنه لو زيدت شيء من حروفه يلزم الالتباس؛ إذ لو زيدت الألف يلتبس بـ«ضربا» وهو تثنية المذكّر الغائب، ولو زيدت النون يلتبس بـ«ضربن» وهو جمع المؤنّث الغائبة، فلم يمكن الزيادة من حروف «أنا» للالتباس. ١٢ ح.

التاء لوجوده في أخواته[1] أي التاء**، وزيدت النون في «ضربنا»؛ لأنّ تحته «نحن» مضمر ثم زيدت الألف حتى لا يلتبس بضربنَ فصار ضربنا**[2]**، وتدخل المضمرات في الماضي وأخواته**[3] أي المضمرات **وهي ترتقي إلى ستين نوعاً؛ لأنّها في الأصل ثلاثة: مرفوع، ومنصوب، ومجرور**[4]**، ثمّ يصير كلّ واحد اثنين نظراً إلى اتصاله وانفصاله**[5]**،..**

---

(١) أي: أخوات «ضربتُ» وهي: «ضربتَ» و«ضربتِ» و«ضربتما» و«ضربتم» و«ضربتنّ»، وأمّا زيادة التاء في تلك الأخوات فحكم وضعيّ، ولعلّ حكمتها أنه لَمّا كان المخاطب من يُلقى إليه الكلام اختير له حرف شديد؛ ليتنبّه عن سنة الغفلة وألقى سمعه إلى ما يلقى إليه وهو شهيد، والحروف الشديدة هي: «أجدك قطبت» ولا يمكن زيادة الألف منها؛ للالتباس بالتثنية، وغير التاء مِمّا بقي ليس من حروف الزيادة، فتعيّن التاء. ١٢ ش.

(٢) توجيه السؤال: أنّه لِمَ زيدت النون في نفس المتكلّم مع الغير؟ وتنقيح الجواب: أنّ الضمير المرفوع المنفصل وهو «نحن» مستتر تحته وفيه نون، فزيدت النون فيه فصار «ضربن»، فلمّا التبس بجمع المؤنّث الغائبة زيدت في آخره الألف؛ لرفع الالتباس، فصار «ضربنا». ١٢ ح.

(٣) قوله: وتدخل المضمرات أي: المرفوعة والمنصوبة، أي: تتصل، وإنّما عبّر عن الاتصال بالدخول؛ ليتناول المستكنّ من المتصل؛ إذ المتبادر من الاتصال اللغوي في الماضي وأخواته من الأفعال، وأمّا الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالأفعال، والمجرور أيضاً، ولا يتّصل بالحروف إلاّ المنصوب والمجرور، والأسماء إلاّ المجرور. ١٢ ش.

(٤) لأنّ المضمرات قائمة مقام الظاهر؛ لدفع الالتباس إن كان منفصلاً، وله وللاختصار إن كان متّصلاً، والظّاهر إمّا مرفوع أو منصوب أو مجرور، فكذا ما يقوم مقامه من المضمرات. ١٢ ف. بحذف.

(٥) وكلا الضميرين يرجعان إلى كلّ واحد من الضمائر أي: أنّ كلّ واحد من الضمائر إمّا متّصل أو منفصل وذلك؛ لأنّه إمّا أن تستقلّ بنفسه أو لا، فالأوّل المنفصل والثاني المتّصل، واعلم: أنّ قوله: نظراً، مفعول له لقوله: « ثم يصير كل واحد... إلخ»، ومِن شرط حذف اللام منه أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلّل به

فاضربِ الاثنين[أي المتصل والمنفصل] في الثلاثة[1] حتىّ يصير ستّة، ثمّ أخرج المجرور المنفصل[من الستة] حتىّ لا يلزم تقديم المجرور على الجار[2]، فلا يقال: مررت زيد ب، بل يقال: مررت بزيد[3]، فبقي[بعد الإخراج] لك خمسة[من الستة]: مرفوع متّصل ومنفصل، ومنصوب متّصل ومنفصل، ومجرور متّصل. ثمّ انظر إلى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر

ومقارناً له في الوجود، وهاهنا لَم يوجد؛ لأنّ الصيرورة صفة حال الضمائر، «والنظر» صفة المتكلّم فلا يصحّ حذف اللام منه فكيف يصحّ علّة لقوله: يصير، ويمكن أن يقال: إنّ قوله: نظراً مفعول مطلق لفعل محذوف أي: انظر نظراً، فيكون الجملة حاليّة أي: بيان حال الضمائر، وقيل: قوله: نظراً حال من فاعل «يصير» والمصدر بمعنى الفاعل والمفعول. وأقول: إذا جعل المصدر بمعنى المفعول يصحّ أن يقع مفعولاً له للصيرورة؛ لأنّ المنظوريّة صفة للضمائر، كما أنّ الصيرورة صفة لَها، تأمّل. ١٢ ح.

(١) قوله: في الثلاثة، أي: المرفوع والمنصوب والمجرور، أي: اجعل كلّ واحد من المتّصل والمنفصل مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وهذا أي: جعلُ كلّ واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضرب، فليكن على ذكر منك حتّى يصير المجموع الحاصل من الضرب ستّة. ١٢ ش.

(٢) هذا هو الدليل المشهور، لكن فيه نظر؛ إذ الانفصال لا يستلزم التقدّم، والدليل المطابق: القياس على المظهر، كما أشار إليه بعض المحقّقين بقوله: المضمر المتّصل جار مجرى المظهر في استقلاله والتلفّظ به وحده، فيقع مرفوعاً ومنصوباً، نحو: «هو فعل» و«إيّاك أكرمت» كما يقع المظهر كذلك، ولا يقع مجروراً ألبتّة، كما لا يقع المظهر المنفصل مجروراً؛ إذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب. ١٢ ف.

(٣) يعني: تقديم المجرور على الجارّ لا يجوز حتى لا يقال: «مررت زيد ب» في قولك: «مررت بزيد»، فلأجل هذا لَم يجئ المجرور المنفصل في كلامهم، بخلاف المرفوع والمنصوب؛ فإنّ تقديمه على الرافع والناصب جائز، وإنّما لَم يجز تقديم المجرور على الجارّ؛ لأنّه لشدّة اتصاله بالجار صار كالجزء منه وجزء الشيء لا يتقدّم عليه. ١٢ ح.

نوعاً في العقل[1] ستّاً في الغيبة وستّاً في المخاطبة وستّاً في الحكاية (أي المتكلم)[2]، واكتفى بخمسة (من الوجوه الستة) في الغيبة باشتراك التثنية؛ لقلّة استعمالها[3] وكذلك في المخاطب والمخاطبة[4] وفي الحكاية بلفظين (ضربتُ وضربنا)؛ لأنّ المتكلم يُرى في أكثر الأحوال أو يُعلَم بالصوت أنّه مذكّر أو مؤنّث[5]، فبقي (بعد الأسقاط) لك اثنا عشر نوعاً، فإذا صار قسم (وهو المرفوع المتصل)

---

(١) لأنّ المعاني الّتي عبّر عنها بالضمير المرفوع المتّصل ثمانية عشر، فيعتبر العقل لكلّ معنى منها ضميراً على حدة بالأصالة. ١٢ ف.

(٢) أي: حكاية المتكلّم مخبراً عن نفسه ومخبراً عنها وعن غيرها اثنان من تلك الستّة للواحد المذكّر والواحد المؤنّث، واثنان للمثنّى المذكّر والمؤنّث، واثنان لجمع المذكّر والمؤنّث. ١٢ ح.

(٣) وهاهنا بحث، وهو أنّ تثنية المذكّر تجيء في الغائب على وزن فَعَلاَ، نحو: «ضربا»، وتثنية المؤنّث تجيء على وزن فعلتا، نحو: «ضربتا»، فلا اشتراك بينهما، وأجيب: بأنّ المراد من الاشتراك هاهنا الاشتراك في أصل الضمير يعني: أنّ الضمير في المذكّر والمؤنّث إنّما هو الألف فيكون الضمير فيهما واحداً فيشتركان، وفيه نظر وهو أنّ تلك الألف في تثنية المؤنّث ليس إلاّ مع التاء وفي المذكّر بدونها فافترقا، وبالجملة أنّ عبارة المتن لا يخلو عن التقلقل، والجواب: أنّ كلامنا في الضمائر لا في صيغ الأفعال، وضمير التثنية وهو الألف مشترك بين تثنية المذكّر والمؤنّث، وقيل: المراد من الاشتراك هاهنا الاشتراك في المعنى لا في اللفظ ونعني بذلك: أنّ ضمير منفصلها وهو «هما» مشترك في اللفظ مذكّراً كان أو مؤنّثاً وفيه نظر؛ لأنّ كلامنا في اشتراك لفظ الضمير المتّصل لا المنفصل. ١٢ ح.

(٤) باشتراك التثنية كذلك، نحو: «ضربتما» فيهما. ١٢ ش.

(٥) قوله: يُرى في أكثر الأحوال أو يعلَم بالصوت أنه مذكّر أو مؤنّث، المعطوف والمعطوف عليه مجموعهما دليل واحد ولا يصحّ أن يكون كلّ واحد منهما دليلاً على الاستقلال؛ لصدقه على الغالب؛ لأنّه يعلم بالصوت، وعلى المخاطب؛ لأنّه مرئيّ في أكثر الأحوال ومعلوم بالصوت أيضاً، فينبغي أن يكتفى بلفظين فيهما والأمر ليس كذلك، وتقرير المقصود: أنّ المتكلّم يُرى في أكثر الأحوال ومعلوم بالصوت أيضاً وكلّ

واحد من تلك الأقسام الخمسة (أي الضمائر) اثنا عشر نوعاً فيصير كل واحد (غير المرفوع) منها (أي الأقسام) مثلَ ذلـك فيحصل لك بضرب الخمسة في اثني عشر ستّون نوعاً اثنا عشر (أي المرفوع المتصل) للمرفوع المتّصل، نحو: ضرب إلى ضربنا(١) واثنا عشر للمرفوع المنفصل، نحو: هو ضرب إلى نحن ضربنا(٢). والأصل في «هُوَ» أن يقال: هُوَ هُوَا هُوُوْا(٣)، ولكن جعل الواو الأولى ميماً في الجمع لاتّحاد مخرجيهما (وهو الشفة) واجتماع الواوين، فصار هموا ثمّ حذفت الواو لما مرّ في ضربتموا وحُملت

ما كان أمره كذلك لا يحتاج إلى تكثير الأمثلة، فينتجّ أنّ المتكلّم لا يحتاج إلى تكثير الأمثلة في التذكير والتأنيث والواحد والتثنية والجمع، فاكتفي بلفظين. ١٢ ح.

(١) يعني: اثنا عشر للمرفوع المتّصل، خمسة للغائب مع الغائبة، نحو: ضرب ضربا ضربوا ضربتْ ضربتا ضربن، وخمسة للمخاطب مع المخاطبة، نحو: ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ واثنان للمتكلّم ،نحو:ضربتُ ضربنا.١٢ح.

(٢) تقول: هو ضرب، هما ضربا، هم ضربوا، هي ضربتْ، هما ضربتا، هنّ ضربن، أنتَ ضربتَ، أنتما ضربتما، أنتم ضربتم، أنتِ ضربتِ، أنتما ضربتما، أنتنّ ضربتنّ، أنا ضربتُ منتهياً إلى نحن ضربنا. وتحريك نون «نحن» إنّما هو للساكن، وضمّه إمّا لكونه ضميراً مرفوعاً، وإمّا لدلالته على المجموع الذي حقّه الواو. ١٢ ش.

(٣) كما يقال: ضربا ضربوا، اعلم أنّ الواو في «هو» والياء في «هي» من أصل الكلمة لا للإشباع عند البصريّين؛ لأنّ حرف الإشباع لا يتحرّك وأيضاً لا يثبت حرف الإشباع إلاّ ضرورة، وأمّا عند الكوفيّين: فهما للإشباع والضمير الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع؛ فإنك تحذفهما فيهما، وأنت تعلم أنّ ما ذكره البصريّون من الدليلين حجّة على الكوفيّين وحذفهما في التثنية والجمع لا ينافي كونهما من أصل الكلمة، فالقياس عند البصريّين أن يقال في التثنية والجمع: «هوا»، «هووا». ١٢ ف.

التثنية عليه[1]، وقيل: قد فرّوا (من الواو إلى الميم) حتّى يقع الفتحة على الميم القوي[2] وأدخل الميم في «أنتما» (كما مرّ) لما ذكر في «ضربتما» وحمل الجمع عليه[3]، وقيل: أدخل الميم في «ضربتما»؛ لأنّه أدخل في «أنتما» وأدخل في «أنتما»؛ لأنّه أدخل في «هما» وأدخل في «هما»؛ لأنّه أدخل في «هموا» وأدخل في «هموا»؛ لاجتماع الواوين هٰهنا في الطرف[4]، ولا يحذف واوُ «هُوَ» لقلّة حروفه من القدر الصالح[5] ويحذف (جوازاً) واوُ هو إذا تعانق (أي اتصل)..............................

---

(١) قوله: واجتماع الواوين، أي: واو الضمير والواو الذي هو جزء الضمير واجتماعهما غير جائز؛ لأنّ الواو أثقل حروف العلّة مع أنّ الأوّل مضموم فاجتماعهما في غاية الثقل، فصار «همو»، ثمّ حذفت الواو لِما مرّ، أي: لعلّة مذكورة في «ضربتموا»، وهو أنّه لا يوجد اسم آخره واو ما قبلها مضموم، وأسكنت الميم؛ لأنّ ضمّها؛ لأجل الواو فصار «هم». وقوله: وحملت التثنية عليه، أي: في جَعْلِ الواو ميماً فصارت «هما». ١٢ ف.

(٢) قوله: وقيل: قد فرّوا إلخ، وفيه ما فيه كما ستعرف، تأمّل. والمقصود على تقدير الاستيناف: أنّ بعض الصرفيّين قد فرّوا من أن تقع الفتحة على الواو الضعيف وقالوا: إنّما جعلت الواو ميماً في التثنية حتّى تقع الفتحة على الميم القويّ، وأمّا الجمع فهو محمول على التثنية؛ لأنّ هذا الجواب لا يتأتى فيه، تأمّل. ١٢ ح.

(٣) قوله: وحمل الجمع، أي: للخطاب، وهو «أنتموا»، «أنتمن». وقوله: عليه، أي: على «أنتما» في إدخال الميم وإن لَم يوجد علّة الإدخال فيه وبقي العمل فيهما، كما في «ضربتم» و«ضربتنّ». ١٢ ش.

(٤) يعني: لَمّا أدخل الميم في «هموا» أدخل في «هما» لأجل الاطراد بينهما للمشاكلة الّتي من حيث تجاوز كلّ واحد منهما الواحد. ١٢ ح.

(٥) قوله: ولا يحذف واو «هو» مع أنّ القياس الحذف؛ لأنّه اسم آخره واو ما قبلها مضموم، وقوله: لقلّة حروفه من القدر الصالح، أي: من المقدار الذي يحتاج إليه في الكلمة وهو ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسّط بينهما. ١٢ ف.

وانضمّ بشيء آخر[1] لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على الطرف[2] فبقي الهاء مضموماً على حاله، نحو: له[3]. وتُكسَر إذا كان ما قبله مكسوراً[4] أو ياءً ساكنة حتىّ لا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمّة، نحو: في غلامه وفيه[5] وتجعل ياء هي ألفاً كما تجعل في يا غلامِيَ يا غلاما[6]، وفي يا باديةُ يا باداةُ، وتجعل الياءُ ميماً في التثنية[7] حتىّ لا يقع الفتحة على

---

(١) أي: اتّصل بأوّله شيء آخر اتّصال تعانق حتّى يكون كجزء منه وعاملاً فيه ويوجب كونه ضميراً متّصلاً من مضاف، نحو: «غلامه»، أو حرف جرّ، نحو: «له»، أو فعل، نحو: «ضربه». ١٢ ش.

(٢) وقبله ضمّة؛ ولذلك لا تحذف ياءُ هِيَ وإن تعانق بشيء آخر بل تقلب ألفاً كما في ضربها. ١٢ ش بتصرّف.

(٣) وكان في الأصل «لهو»، فحذفت الواو فصار «له»، وأبقيت الهاء على حالِها مضمومة وأشبعت الضمّة فصار «له».١٢ح بحذف.

(٤) أي: تكسر الهاء إذا كان ما قبلها مكسوراً نحو: «به»، كان في الأصل: «بهو»، فحذفت الواو وكسرت الهاء وأشبعت الكسرة فصار «به». ١٢ ح.

(٥) والمراد من الكسرة هي الحقيقيّة فيما إذا كان ما قبلها مكسوراً، أو التقديريّة، فيما إذا كان ما قبلها ياءً ساكنةً؛ لأنّ الياء بمنزلة الكسرة التقديريّة، نحو: «فيه». ١٢ ح.

(٦) أي: تجعل الياء ألفاً في «هي» جعلاً مثل جعله في ياء «غلامي»، وهو بكسر الميم وفتح الياء، فقلبت كسرة الميم فتحةً؛ للتّخفيف فقلبت الياء ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فكذلك في «هي» قلبت الكسرة فتحةً؛ للتخفيف ثم قلبت الياء ألفاً؛ لأنّ الألف أخفّ الحروف فيقال: «لَها»، كما يقال: «يا غلاما». هكذا قيل، وفيه أنّ ياء المتكلّم يجوز فيه الفتح والسكون وتقلب بالألف، فلا معنى لتخصيص الياء بالفتح وقلبها ألفاً. ١٢ ح.

(٧) أي: في تثنية «هي» ويجعل كسرة الهاء ضمّةً؛ اتباعاً للميم كما مرّ في «ضربتما»، يعني: لَم يترك الياء على حالِها. ١٢ ش.

لأن أصله همن

الياء الضعيف مع ضعفها[(١)]، وشدّد نون «هُنَّ» لما مرّ في «ضربتنّ»،

نوعاً من الستين — أي في المنصوب المتصل

واثنا عشر للمنصوب المتّصل، نحو: ضربه إلى ضربَنا. ولا يجوز فيه اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في مثل: ضربتَك وضربتُني حتىّ لا يصير الشخص فاعلاً ومفعولاً في حالة واحدة[(٢)] إلا في أفعال القلوب[(٣)]، نحو: علمتَك (بفتح التاء والكاف) فاضلاً وعلمتُني (بضم التاء) فاضلاً؛ لأنّ المفعول الأوّل ليس بمفعول في الحقيقة[(٤)] ولهذا قيل في تقديره: علمتُ فَضلي وعلمتَ فضلك[(٥)]. واثنا عشر (نوعاً من الستين)

---

(١) أي: مع ضعف الفتحة، وضمّت الهاء لأجل الميم فصارت «هما». ١٢ ف.

(٢) وفي هذا الدليل نظر؛ إذ يجوز أن يصير الشخص الواحد فاعلاً ومفعولاً في حالة واحدة لجواز أن يقال: «ضربتَ نفسك» و«ضربتُ نفسي»، والصواب ما ذكره "الفاضل الرضي" وهو: أنّه لا يجوز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد في غير أفعال القلوب؛ لأنّ أصل الفاعل أن يكون مؤثّراً والمفعول متأثّراً منه، وأصل المؤثّر أن يغاير المتأثّر، فإن اتّحدا معنى كره اتفاقهما لفظاً، فلهذا لا يقول: «ضرب زيد زيداً»؛ وأنت تريد: ضرب زيد نفسه، فلم يقولوا: «ضربتُنِي» ولا «ضربتَكَ» وإن تخالفا لفظا الضميرين لاتّحادهما معنى، ولاتفاقهما في كون كلّ واحد منهما ضميراً متّصلاً، فقصدوا مع اتّحادهما معنى تغايرهما لفظاً بقدر الإمكان فقالوا: «ضرب زيد نفسه» و«ضربتُ نفسي» و«ضربتَ نفسكَ»؛ لأنّه صار النفس بإضافته إلى الضمير فيها كأنّه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه. ١٢ ف.

(٣) وهي سبعة بالاستقراء، وهي: علمت ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت، وإنّما سمّيت بِها؛ لأنّ الثلاثة الأُوَل لليقين، والباقي للشكّ، وكلّ منها فعل القلب. ١٢ ف.

(٤) لأنّ المفعول الذي تعلّق به العلم في الواقع هو المفعول الثاني، فذكر الأوّل إنّما هو ليترتّب الثاني عليه، فلم يؤدّ الجمع بينهما إلى مكروه؛ لأنّهما ليسا في نفس الأمر فاعلاً ومفعولاً. ١٢ ش.

(٥) أي: في تقدير كلّ واحد من المثالين المذكورين والمقصود منه: أنّ المفعول الأوّل جعل مضافاً إليه، فعلم

للمنصوب المنفصل، نحو: إيّاه ضرب إلى إيّانا ضربنا. واثنا عشر للمجرور المتّصل، نحو: ضاربُه إلى ضاربُنا[1] وفي مثل ضاربِيَّ أصله: ضاربوي[2] جعل الواو ياءً ثمّ أدغم (الياء في الياء) كما في مهديٍّ أصله: مهدوي (بوزن مضروب)، والمرفوع المتّصل (أي الضمير) يستتر في خمسة مواضع[3] في الغائب (يستتر هو)، نحو: ضَربَ يَضربُ وَلِيَضْربْ وَلاَ يَضْربْ وفي الغائبة (يستتر هي)، نحو: ضَرَبَتْ وتضربُ ولتضرب ولا تضرب، وفي المخاطب (يستتر أنت) الذي في غير الماضي[4]، نحو: تضرب واضْربْ ولا تضرب، والياء في تضربين علامة الخطاب (فقط لا فاعل)، وفاعله مستتر عند الأخفش (أبي الحسن)[5] وعند سيبويه والعامّة

أنه ليس بمفعول في الحقيقة. ١٢ ح.

(١) وأمّا مثال الحرف، نحو: له لهما لهم لها لهما لهن لك لكما لكم لك لكما لكنّ لي لنا. واعلم: أنه إنّما أخّر ذكر المجرور المتّصل عن المنصوب؛ لأنّ المنصوب متّصل ومنفصل وليس له منفصل، فحينئذ كان للمنصوب مزيد عليه أو لأنّ المنصوب معمول الفعل بلا واسطة والمجرور معموله بواسطة، فتقديم المنصوب أولى؛ لأنّ الأصل عدم الواسطة. ١٢ ح.

(٢) الأصل: ضاربون، فأضيف إلى ياء المتكلّم فسقط النون بالإضافة، كما هو القاعدة، فاجتمع الواو والياء. ١٢ ف. فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، وأبدلت ضمّة الباء كسرةً لاقتضاء الياء إيّاها. القادري.

(٣) جوازاً في بعضها، ووجوباً في بعض. ١٢ ش.

(٤) إنّما قيّد بقوله: «في غير الماضي»؛ لأنّه لا يستتر في خطاب الماضي مطلقاً، كما يجيء، وأمّا في المخاطَبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف؛ فعند بعضهم يستتر فيها وإليه أشار بقوله: «وياء تضربين». ١٢ ش.

(٥) إمّا لإجراء المفردات المضارع مجرى واحد في عدَم إبراز ضميرها، وإمّا لئلاّ يلزم أن يكون ضمير المفرد أثقلَ من ضمير المثنّى مع أنّ القياس يقتضي: أن يكون أخفّ. ١٢ ف.

هو ضمير بارز للفاعل كـ«واو» «تضربون». وعُيّنت الياء لمجيئه في «هذِي أمة الله» للتانيث[1] ولم يزد في «تـضربين» من حروف «أنتِ» شيء[2]؛ للالتباس بالتثنية في الهمزة واجتماع النونين في النون، وتكرار التائين في التاء وإبراز الياء، للفرق بينه وبين جمعه ولم يفرق بحركة ما قبل النون حتىّ لا يلتبس بالنون الثقيلة والخفيفة في الصورة[3] ولا بحذف النون حتىّ لا يلتبس بالمذكر المخاطب[4] وفي المضارع المتكلم، نحو: أضربُ ونضربُ، وفي الصفة نحو: ضارِب وضارِبان إلى آخره. واستتر في المرفوع دون المنصوبِ والمجرور[5]؛ لأنه بمنزلة جزء الفعل واستتر في المفرد الغائب والغائبة

---

(١) أي: لأجل أنّ «الياء» يجيء للتأنيث كـ«هذي» فكانت مناسبة للتعيّن بالمؤنّث وذكر بعضهم: بأنّ هذا القول يتعلّق بالعامّة لا بالأخفش فالمعنى أي: وعيّنت الياء في «تضربين» أي: كونها ضمير المخاطبة للفاعل؛ لأنّ الياء يجيء للتأنيث، وفيه نظر لجواز أن يكون «هذي» صيغة موضوعة للتأنيث، أو يكون الياء بدلاً عن «الهاء» في: «هذه أمة الله». انتهى كلامه، ونحن نقول: إنّ قوله: لمجيئه، لا يلائم حينئذ للتعيين، تأمّل. ١٢ ح.

(٢) بكسر التاء مع أنّ القياس أن يزاد من حروفه؛ لأنّه المضمر تحته. ١٢ ش.

(٣) وإن لَم يلتبس حقيقة؛ إذ أحد النونين مخفّف والآخر مشدّد، أو إحدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخفّفة والأخرى بالثقيلة. ١٢ ش.

(٤) فإنك إذا قلتَ: «تضرب» لَم يعلم أنّه مخاطب مفرد أو مخاطبة مفردة، وأيضاً يلتبس بالغائبة المفردة، لكنّه صرّح بالمذكّر للمناسبة الخطابيّة بينهما لنفي ما عداه مع أنّ المقصود يتمّ به. ١٢ ف.

(٥) فإن قيل: كلمة «في» غلط؛ إذ لا صحّة للمعنى في قوله: في المرفوع، قلتُ: إنّ في العبارة تضمين معنى الإيقاع أو الخصوص، فالمراد: أوقع الاستتار أو خصّ الاستتار أو يجوز الاستتار في المرفوع، وفي بعض

دون التثنية والجمع؛ لأنّ الاستتار خفيف (وذلك ظاهر) وإعطاء الخفيف للمفرد السابق أولى (لكثرة الاستعمال) دون المتكلّم (وحده أو مع الغير) والمخاطب الذينِ في الماضي؛ لأنّ الاستتار قرينة ضعيفة[1] والإبراز قرينة قوية[2]، فإعطاء الإبراز القويّ للمتكلّم القويّ والمخاطب القويّ (لكونه مبدأ الكلام) أولى، واستتر في مخاطب المستقبل (المفرد المذكر) ومتكلّمه؛ للفرق[3] وقيل: استتر في هذه المواضع (أي المواضع الخمسة المذكورة) دون غيرها؛ (للاستتار فيها دون غيرها) لوجود الدليل وهو عدم الإبراز[4] في مثل ضرب[5]، والتاء (معطوف على قوله عدم الإبراز) في مثل ضَربتْ، والياء (للمذكر الغائب) في مثل يضْربُ (فلا حاجة إلى إبرازه)، والتاء في

النسخ: واستتر المرفوع إلخ. وهذا مِمّا لا مناقشة فيه. ١٢ ح.

(١) قوله: قرينة، أي: مقرونة بالفاعل ودالّة على وجوده؛ فإنّ أحد المقارنين يلزمه الدلالة على وجود الآخر، ولذلك سمّي الدلالة قرينةً وهي من عداد الأسماء، ولذلك دخلتها التاء لكنّها ضعيفة. ١٢ ش.

(٢) لأنّ الأصل كون الفاعل ظاهراً، والبارز إنّما هو نائب عنه ودالّ على وجود الفاعل دلالةً قويّةً؛ لأنّه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظاً، والمستتر نائب عن البارز ودالّ على الفاعل دلالةً ضعيفةً؛ إذ لا يشارك الظاهر بوجه. ١٢ ش.

(٣) أي: استتر الضمير المرفوع المتّصل في المخاطب والمتكلّم للمستقبل؛ ليحصل الفرق بين المتكلّم والمخاطب الذَينِ في المستقبل، وبينهما في الماضي، ولا يستتر في المخاطبة؛ لأنّ المخاطبة لسبقه استحقّ الخفّة بالاستتار. ١٢ ح.

(٤) بعد أن لَم يكن مظهراً يعني: أنّ الفعل لابدّ له من فاعل وهو إمّا مظهر أو مضمر بارز أو مضمر مستتر، فحيث لَم يوجد الأوّل والثاني وجب الحكم بالاستتار؛ لئلاّ يبقى الفعل بلا فاعل. ١٢ ف.

(٥) قوله: في مثل «ضرب»، أي: عدم ظهور الفاعل؛ إذ لابدّ أن يكون للفعل من فاعل ظاهر، وإن لَم يكن فمضمر بارز، فإن لَم يكن فمضمر مستتر، فلمّا لَم يكن الفاعل في مثل: «ضرب» في «زيد ضرب» ظاهراً ولا بارزاً علم أنّ فاعله مستتر، فلمّا كان عدَم الإبراز دليلاً ضروريّاً أسند الحكم إلى دليل آخر فيما وجد فيه دليل آخر وإن كان عدَم الإبراز شاملاً للكلّ فقال: والتاء في مثل «ضربت». ١٢ ش.

مثل تضرب، والهمزة في مثل أَضرب، والنون في مثل نضربُ وهي ليست بأسماء[١] والصفة (نفسها) في مثل ضارب وضاربانِ وضاربون[٢]. ولا يجوز أن يكون تاء ضربتْ (بسكون التاء) ضميراً كتاء «ضربْتَ» لوجود عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة، نحو: ضربت هند. ولا يجوز أن يكون ألف «ضاربان» وواو «ضاربون» ضميراً؛ لأنه (أي الواو) يتغيّر في حالة النصب والجرّ (نحو ضاربين)، والضمير لا يتغيّر كألف «يضربان»[٣] والاستتار واجب[٤] في مثل: اِفعلْ (أي في الأمر المخاطب) وتَفعَلُ (أي أنت) وأَفعلُ (أي أنا) ونَفعلُ (أي نحن)؛ لدلالة الصيغة عليه وقَبُحَ (أي على الاستتار) اِفْعَلْ زيد وتفعل زيد وأفعل زيد ونفعل زيدون[٥].

---

(١) فلا تكون فواعل للأفعال المذكورة، وإنّما ذكر هذا وإن لَم يذهب أحد إلى أنّها أسماء؛ لأنّه لَمّا ذكر أنّ التاء في «ضربت» بحركات التاء والنون في «ضربن» والألف في «ضربا» والواو في «ضربوا» والياء في «تضربين» أسماء، وكان مظنّة أن يتوهّم متوهّم أنّ هذه الحروف أيضاً أسماء، رفع ذلك التوهّم. ١٢ ش.

(٢) يعني: أنّ في لفظها ما يدلّ على من هي له، فإن «ضارب» للمفرد المذكّر و«ضاربان» للمثنّى المذكّر و«ضاربون» للجمع المذكّر، وكذا «ضاربة» و«ضاربتان» و«ضاربات». ١٢ ش.

(٣) فإنّها لا يتغيّر في حالة الرفع، نحو: «زيدان يضربان»، ولا في حالة النصب، نحو: «زيدان لن يضربا»، ولا في حالة الجزم، نحو: «زيدان لَم يضربا». ١٢ ح.

(٤) اعلم! أنّ استتار الضمير بمعنى: عدم الإبراز عند اتصاله واجب في جميع المواضع الخمسة المذكورة، وأمّا استتار الفاعل المضمر بمعنى: أنّه لا يجوز إظهار الفاعل ولا إبرازه بل يكون مستتراً أبداً ففي أربعة أفعال. ١٢ ف.

(٥) فإن قيل: إنّ قوله: «وقَبُح» يقتضي جواز ذلك مع أنه لا يجوز ذلك؟ قلنا: إنّ المراد من القبح هو الامتناع أي: امتنع؛ بناءً على أنه الإمكان العامّ أي: سلب الضرورة فيه عن طرف الوجود. ١٢ ح.

فصل في المستقبل[1]

وهو[أي المضارع] يجيء أيضاً على[أي كالماضي] أربعة عشر وجهاً نحو: يضرب[إلى نضرب] اهـ. ويقال له: مستقبل لوجود معنى الاستقبال في معناه، ويقال له: مضارع[2]؛ لأنّه مشابه بضاربٍ في الحركات والسكنات وعدد الحروف[3]، وفي وقوعه صفةً للنّكرة في مثل: «مررت برجل يضرب» مقام «ضارب»[4] وفي دخول لام الابتداء، نحو: إنّ زيداً لقائم وليقوم[5]، وباسم[أي مشابه] الجنس في العموم والخصوص يعني: كما أنّ اسم الجنس يختص بلام العهد كذلك يختصّ «يضرب» بسوف والسين، وبالعين[عطف على قوله باسم الجنس] في الاشتراك بين الحال والاستقبال[6]، ثمّ

---

(١) في المستقبل: خبر مبتدأ محذوف والمصدر بمعنى المفعول أي: هذا الكلام مفصول عن السابق، والمستقبل اسم فاعل من الاستقبال وهو لازم بدليل ما قال في "الصحاح": «الاستقبال ضد الاستدبار»، وفي "التاج": الاستقبال: «پیشوا شدن». ١٢ ح.

(٢) لأنّ معنى المضارعة في اللغة: المشابَهة، مشتقّة من الضرع، كأنّ كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً، فلمّا ضارع المستقبل بالاسم قيل له: «مضارع». ١٢ ش.

(٣) فإنّ عدد الحركة والسكون في «يضرب» على عدد الحركة والسكون في «ضارب» وعلى ترتيبهما فيه وجمع «السكنات» للمشاكلة. ١٢ ش.

(٤) وذلك؛ لأنّ الفعلَ نكرة وضعاً، فلا يقع صفةً للمعرفة. ١٢ ح.

(٥) يعني: لام الابتداء يدخل على المستقبل كما يدخل على اسم الفاعل، نحو قولك: «إنّ زيداً ليقوم» لمن ينكر قيام زيد أشدّ الإنكار، كما تقول: «إنّ زيداً لقائم» للمنكر البالغ في الإنكار. ١٢ ح.

(٦) يعني: كما أنّ العين يشترك بين المعاني مثل: الذهب والباصرة والجارية، كذلك المستقبل يشترك بين

زيدت على الماضي حروف أَتَيْنَ حتىّ مستقبلاً؛ لأنّ بتقدير النقصان منه يصير أقلّ من القدر الصالح (١)، وزيدت في الأوّل [من الماضي] [تلك الحروف] دون الآخِر؛ لأنّ في الآخر يلتبس بالماضي (٢) واشتق [المضارع] من الماضي؛ لأنّه [أي الماضي] يدل على الثبات [والوقوع] وزيدت في المستقبل دون الماضي؛ لأنّ [البناءَ] المزيد عليه بعد المجرد وزمان المستقبل بعد زمان الماضي، فأُعطي السابق للسابق واللاحق للاحق (٣). وعيّنت الألف [أي الهمزة] للمتكلّم الواحد؛ لأنّ الألف من أقصى الحلق وهو مبدأ المخارج، والمتكلّم

الحال والمستقبل، فهذه المشابهة في الاشتراك فقط لا في الاختصاص بعد الاشتراك، كما تفصح عنه عبارته.١٢ ف.

(١) فلا يصحّ أن يصير مستقبلاً، هذا في الثلاثي، وأمّا في غير الثلاثي فحمل على الثلاثي في الزيادة. ١٢ ش.

(٢) وتقرير السؤال: أنّه لِمَ خصّ أوّل المضارع بزيادة حروف «أتين» دون آخره، مع أنّ الأصل في الزيادة أن تكون في الآخر؛ لأنّه محلّ التغيّر؟ وتقرير الجواب: أنّه لو زيدت في آخر المضارع حرف من حروف «أتين» يلزم الالتباس بين الماضي والمضارع؛ لأنّه على تقدير زيادة الألف يلتبس بالتثنية، نحو: «ضربا». وعلى تقدير زيادة التاء لو حرّكت لالتبس بالمخاطب والمخاطبة والمتكلّم، مثل: «ضربتَِ» بالحركات الثلاث، ولو أسكنت لالتبس بالغائبة، نحو: «ضربتْ». وعلى تقدير زيادة النون يلتبس بجمع المؤنّث، نحو: «ضربن». وأمّا تقدير زيادة الياء وإن لَم يستلزم الالتباس بالماضي ظاهراً لكنّ الياء حملت على أخواتها فثبت الالتباس فيها حكماً، أقول: يُفهم من بعض الحواشي أنّ المراد بقوله: «في الأوّل دون الآخر» أوّل المضارع دون آخره، ولكنّ الكلام السابق ناظر إلى أنّ المراد أوّل الماضي أو آخره، تأمّل. ١٢ ح.

(٣) إنّما سمّي مزيداً عليه مستقبلاً دون الماضي؛ لأنّ المزيد عليه إنّما يكون بعد المجرّد وزمان المستقبل إنّما يكون بعد زمان الماضي وبينهما مناسبة، فأُعطي السابقُ وهو المجرّد عن الزوائد للسابق وهو الماضي، وأُعطي اللاحقُ وهو المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل؛ لأجل المناسبة. ١٢ ح.

هو الذي يبتدئ الكلامُ منه. (فناسبه) وقيل: للموافقة بينه وبين أنا. وعيّنت الواو للمخاطب؛ لكونها منتهى المخارج، والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام به، (فناسبه) ثمّ قلبتِ الواوُ تاءً[1] حتىّ لا يجتمع الواوات (وإن كان في كلمتين) في مثل ووَوْجَلُ في العطف[2]، ومن ثَمّ قيل: الأوّل من كلّ كلمة لا يصلحُ لزيادة الواو[3] وحكم بأنّ واو وَرَنْتَلٍ أصلي[4]، وعيّنت الياءُ للغائب؛ لأنّ الياء من وسط الفم، والغائبُ هو الذي في وسط كلام المتكلم والمخاطب[5]، وعيّنت النون للمتكلّم إذا كان معه غيرُه؛ لتعيّنها (أي النون) لذلك في ضربنا[6]. فإن قيل: لِمَ زيدت النون في نضرب؟ قلنا: لأنّه (الشأن) لم يبق من حروف العلّة شيء وهو قريب من حروف العلّة في

---

(١) لأنّها كثيراً مّا تبدّل من الواو، نحو: «تراث» و«تجاه» والأصل: «وراث» و«وجاه». ١٢ ش.

(٢) يعني: أنّ «وجل» مثالٌ واويٌّ، فلو زيدت واو المخاطب ثمّ أدخل الواو العاطفة يجتمع واوات، فكأنّه يشبه نباح الكلب وهو مستكره، فوجب قلبها حرفاً آخر؛ لدفع الكراهة، فأبدلت التاء منها. ١٢ ف.

(٣) أي: لا يجوز زيادة الواو في أوّل كلمة مّا أصلاً؛ خوفاً من اجتماعات الواوات، أمّا في مثال الواوي فظاهر، وأمّا في غيره فللحمل عليه. ١٢ ف.

(٤) جواب سؤال مقدّر وهو أن يقال: إنّ قولكم: «لا تصحّ زيادة الواو في أوّل الكلمة» ينتقض بواو «ورنتل» فإنّ الواو في أوّله زائدة، وتقرير الجواب: أنّ واو «ورنتل» أصليّ لا زائدة، ووزنه: فعنلل. قيل: الورنتل: بلدة، وقيل: الشدّة، يقال: «فلان وقع في ورنتل»، أي: شدّة. ١٢ ح.

(٥) فناسب أن يعطى الوسط للوسط، والياء للغائب المذكّر سواء كان مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً وللجمع المؤنّث. ١٢ ح.

(٦) أي: لتعيّن النون للمتكلّم إذا كان معه غيره في الماضي، فزيدت في المضارع أيضاً؛ طلباً للموافقة. ١٢ ح.

خروجها عن هواء الخيشوم[١]، وفتحت هذه الحروف (أي أتين) للخفة (أي خفة المفتحة) إلا في الرباعي[٢] وهو فَعْلَلَ وأَفْعَلَ وفَعَّلَ وفَاعَلَ؛ لأنّ هذه الأربعة رُباعيّة، والرباعيّ فرع للثلاثي، والضمّة أيضاً فرع للفتح[٣]، وقيل: لقلة استعمالهنّ (أي الأبواب الأربعة) ويفتح ما وراءهنّ؛ لكثرة حروفهن أمّا يهريق أصله: يريق وهو من الرباعيّ، فزيدت الهاءُ على خلاف القياس[٤]، وتكسر حروف المضارعة في بعض اللغات (ياء كان أو غيره) إذا كان ماضيه مكسور العين (كما في الثلاثي المجرد) أو مكسور الهمزة (كما في الخماسي والسداسي) حتّى تدلّ (كسر حروف المضارعة) على كسرة الماضي، نحو: يِعلم وتِعلم و اِعلم ونِعلم ويِستنصر وتِستنصر واِستنصر ونِستنصر[٥]. وفي بعض اللغات لا تُكسر الياءُ[٦] لثقل الكسرة على الياء الضعيف[٧]، وعيّنت

---

(١) وهو أقصى الأنف، وقيل: عيّنت النون له؛ للموافقة بينه وبين «نحن» على قياس ما قيل في تعيين الألف للمتكلّم وحده، ولذلك لَم يذكره. ١٢ ش.

(٢) استثناء مفرّغ من قوله: «وفتحت هذه الحروف»، أي: فتحت في جميع ألفاظ المضارع إلاّ في الرباعيّ، وأراد بالرباعيّ ما يكون ماضيه على أربعة أحرف، سواء كان بينها حرف زائدة أو لا. ١٢ ح.

(٣) لأنّ الضمّ ثقيل؛ لاحتياجه إلى تحريك الشفتين، والفتح خفيف؛ لعدَم احتياجه إليه، والخفيف أصل والثقيل فرع له، فأُعطي الأصل للأصل والفرع للفرع؛ تعادلاً بين الأصل والفرع. ١٢ ف.

(٤) فصار خماسياً بسبب الزائد، والاعتبار إنّما هو بالأصل فلم يوجد ضمّ حرف المضارعة في غير الرباعيّ. ١٢ ش.

(٥) حتّى تدلّ كسرة حرف المضارع على كسرة عين الكلمة، أو على كسرة الهمزة المزيدة في الماضي.١٢ح.

(٦) فيما كان ماضيه مكسور العين أو مكسور الهمزة، بل يكسر غير الياء. ١٢ ش.

(٧) إلاّ إذا كان بعدها ياءً أخرى، فحينئذ يكسر أهل هذه اللّغة الياءَ أيضاً؛ لتقوّي إحدى الياءين بالأخرى، نحو: «يِيْئَسُ» و«يِيْجَلُ»، فإنه على لغتهم فيما كان الفاء واواً في غير «ييجل»، وأمّا في «ييجل» فعلى استثنائهم بالأخرى لا على أنّ

حروفُ المضارعة؛ للدلالة على كسرة العين والهمزة في الماضي؛ لأنّها زائدة، فإعطاء الزائدة للزائدة أولى [(١)]، وقيل: لأنّه يلزم بكسرة الفاء توالي أربع حركات، وبكسرة العين يلزم الالتباس بين يَفعِلُ ويَفعَلُ، وبكسر اللام يلزم إبطال الإعراب [(٢)]، وتحذف التاءُ الثانيةُ في مثل: تتقلدُ وتتباعدُ وتتبختر؛ لاجتماع الحرفين من جنس واحد [(٣)]، وعدم إمكان الإدغام، وعيّنت الثانية؛ لأنّ الأولى علامة والعلامة لا تحذف [(٤)]، وأسكنت الضادّ في «يضرب»؛

(حروف المضارعة — في غير الوقف — بالجر — للحذف — دون الأولى)

كسر الياء مطلقاً فيما يكسر عينه في لغتهم؛ فإنّهم لَمّا استثقلوا الواو بعد الياء في «يَوْجَلُ» قلبوا الفتحة كسرةً؛ لينقلب الواو ياءً ويزول ذلك الثقل، فلمّا صار الواو ياءً وتقوّى الياء بالياء كسروا الياء؛ لأنّ كسر الياء مطلقاً من لغتهم. ١٢ ش.

(١) جواب سؤال وهو أن يقال: أنتم قلتم: «تكسر حروف المضارعة إذا كان ماضيه مكسور العين أو مكسور الهمزة؛ لتدلّ هذه الكسرة على كسرة الماضي» فما وجهه؟ فأجاب بقوله: «وعيّنت»، يعني: أنّ الياء زائدة والزائدة بالتغيّر أولى. ١٢ ح.

(٢) في المضارع؛ إذ هو قد يكون مجزوماً وقد يكون مرفوعاً وقد يكون منصوباً، فإذا تعيّن كسرها لَم يمكن هذه الوجوه، ولَمّا لَم يمكن كسر غير حروف المضارعة للدلالة المذكورة تعيّن كسرها. ١٢ ف.

(٣) لأنّه ثقيل والمقصود هو الخفّة بقدر الإمكان يعني: تحذف التاء الثانية جوازاً في مضارع هذه الأبواب؛ لاجتماع الحرفين من جنس واحد، وكلّ ما اجتمع فيه الحرفان المتجانسان يجوز فيه ثلاثة أوجه: الأول: حذف إحداهما، نحو: «مَسْتُ» و«ظَلْتُ»، والثاني: قلب إحداهما بحرف العلّة، نحو: «تَقَضَّيَ البازي» أصله: «تَقَضُّضَ البازي»، والثالث: الإدغام، نحو: «مدّ» و«فرّ»، أمّا الوجه الثاني فباطل في ما نحن فيه؛ لأنّ التاء الأُولَى علامة المضارع والتاءَ الثاني حرف الماضي، فلو أبدلت إحداهما بحرف العلّة يلزم التغيّر إمّا في حرف العلامة أو في حرف الماضي وكلاهما باطل، وأمّا الوجه الثالث فلا يصحّ أيضاً، فتعيّن الوجه الأوّل. ١٢ ح.

(٤) لأنّ الاستثقال إنّما حصل بالثانية فحذفها أولى، هذا مذهب سيبويه، وذهب الكوفيّون إلى أنّ المحذوفة هي

فراراً عن توالي الحركات الأربع[1] وعيّنت الضادّ؛ للإسكان؛ لأنّ توالي الحركات يلزم من الياء، فإسكان الضادّ التي تكون قريباً منه أولى[2]، ومن ثَمّ عيّنت الباء في «ضربن»؛ للإسكان[3]؛ لأنّه قريب من النون الذي يلزم منه توالي أربع الحركات[4]، وسوّي بين المخاطب والغائبة في مثل: تضرب أنت وتضرب هي؛ لاستواءهما في الماضي، مثل: نصرتْ ونصرتَ[5]، ولكن لا تسكن في غائبة المستقبل؛ لضرورة الابتداء[6] ولا تُضمّ حتىّ لا يلتبس بالمجهول في مثل تُمْدَحُ ولا تكسر، حتىّ لا يلتبس بـ«لغة تِعلمُ». فإن قيل: يلزم الالتباس أيضاً بالفتحة بين المخاطب والغائبة؟ قلنا: في الفتح موافقة

(أي الباء) (كما في الماضي) (أي بلغة من يكسر)

الأُولَى؛ لأنّها زائدة، والزائد أَولى بالحذف. ١٢ ف.

(١) يعني: لو حرّك يلزم أربع حركات في كلمة واحدة وذلك مستكره. ١٢ ح.

(٢) إذ لا يمكن إسكان الياء نفسه؛ لتعذّر الابتداء بالساكن. ١٢ ف.

(٣) لئلاّ يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة. ١٢ ش.

(٤) ولا يسكن النون فيه مع أنّ التصرّف في الزائد أولى؛ لئلاّ يخالف سائر الضمائر القابلة للحركات في تحرّكها، نحو: «ضربتِ» بالحركات الثلاث. ١٢ ف.

(٥) سُوِّيَ بين المخاطب المفرد والغائبة المفردة وكذا بين تثنيتهما في المستقبل في نفس التاء لا في التاء باعتبار معناها إذ في الأوّل للخطاب وفي الثاني للتانيث لاستواء المخاطب والمخاطبة في نفس التاء في الماضي نحو: «ضربتْ وضربتَ» ش ملخّصاً.

(٦) أي: لو أسكنت التاء في المضارع قياساً على المقيس عليه وهو «ضربتْ» للغائبة يلزم الابتداء بالساكن وهو متعذّر فحرّكت، نحو: «تضرب»، وتركوا القياس على المقيس عليه لأجل هذا. ١٢ ح.

أي الغائبة
بينها وبين أخواتها مع خفة الفتحة [(١)]. فإن قيل: لِمَ أدخل في آخر المستقبل نون؟ قلنا: علامةً للرفع [(٢)]؛ لأنّ آخر الفعل صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة [(٣)] إلاّ نون يضربن وهو علامة التانيث كما في فَعلن [(٤)] أي يضربن، ومن ثَمّ لا يقال بالتاء حتىّ لا يجتمع علامتا التانيث [(٥)] والياءُ في تضربينَ ضميرُ الفاعل كما مرّ وإذا دخل «لَمْ» ينتقل معناه إلى الماضي؛ لأنّها أي لفظ لم مشابهة بكلمة الشرط [(٦)].

---

(١) هذا دليل آخر يوجب ترجيح الفتح على أخويه، وهو أنّ الفتح أخفّ من الكسرة والضمّة وهما ثقيلان، والخفّة مطلوب. ١٢ ح.

(٢) لأنّه أوّل أخوات الإعراب؛ لكونه علامة الفاعل، ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة الّتي هي عوض عنه، وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجرّ في بعض الأسماء؛ لأنّه في الفعل بمنزلة الجرّ في الاسم. ١٢ ش.

(٣) يعني: إذا لَحِق بالمضارع ألف ضمير التثنية، نحو: «يضربان» وواو ضمير جمع المذكّر، نحو: «يضربون» وياء ضمير المخاطبة المفردة، نحو: «تضربين» لَحقت بعد هذه الحروف نون في حالة الرفع؛ علامةً للرفع. ١٢ ح.

(٤) لأنّ الماضي مبنيّ، فلم يكن فيه حروف الإعراب ألبتّة، وإذا لَم يكن نون «يضربن» علامةً للرفع بُنِي الفعل معها على السكون؛ إمّا لمشابهته بـ«فعلن» وإمّا لأنّ إعراب المضارع بالمشابهة لاسم الفاعل، وحين دخل عليه نون جماعة النساء لَم يبق بينهما مشابهة وزناً، فرجع إلى أصل بنائه الذي هو السكون. ١٢ ف ملخصاً.

(٥) يعني: لو قال في الماضي: «تضربن» بالتاء كما أنّ واحده ومثنّاه بالتاء تجتمع علامتا التأنيث وهما التاء والنون وهذا متروك، بخلاف جمع المؤنّث في المضارع، نحو: «تضربن»، فإنّ التاء علامة الخطاب لا علامة التأنيث، فلا يرد، كذا ذكره بعضهم، وقيل: المراد من قوله: «لا يقال»: «لا يقال: يَضْرِبْتُنَّ»، تأمّل. ١٢ ح ملخصاً

(٦) يعني: أنّ «لَم» من حيث اختصاصها بالفعل، فكما أنّ «إن» إذا دخل على الفعل ماضياً كان أو مضارعاً ينقل معناه إلى المستقبل، كذلك كلمة «لَم»، ينقلُ معناه بتلك المشابهة. ١٢ ش.

فصل في الأمر والنهي[1]

الأمر: صيغة يُطلب بها الفعلُ عن الفاعل[2]، مثل: اضرب و ليضرب[3] اهـ وهو ما اشتقّ من المضارِع؛ لا من الماضي لمشابهة بينهما في الاستقبالية[4]، وزيدت اللام في الغائب؛ لأنّها من وسطِ المخارج والغائب أيضاً وسط بين المتكلم والمخاطب فناسبه وأيضًا دليل ثان هي أي اللام من الحروف الزوائد، والحروف الزوائد هي التي يشتملها قول الشاعر:

هويتُ السمان فَشَيَّبْنَني وقد كنتُ قدماً هويتُ السمانَا[5]

---

(١) إنّما أخّر الأمر من المضارع؛ لأنّه فرعه، وقدّم الأمر الغائب على الحاضر؛ لأنّ صيغة المضارع باقية في الغائب لا في الحاضر. ١٢ ح.

(٢) أي: الغائب أو المخاطب، خصّ المبنيّ للفاعل بالتعريف؛ لكونه الأغلب، كما خصّه "ابن الحاجب" في تعريف أمر المخاطب لذلك حيث قال: «صيغة الفعل يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب». ١٢ ش.

(٣) هذا نظير الفاعل الغائب المعلوم، وتصريفه: ليضرب ليضربا ليضربوا، لتضرب لتضربا ليضربن، لأضرب لنضرب. ١٢ ح.

(٤) يعني: أنّ كلّ واحد منهما يدلّ على الاستقبال؛ أمّا المضارع فظاهر، وأمّا الأمر فلأنّ الإنسان إنّما يؤمر بِما لَم يفعله لِيفعله. ١٢ ف.

(٥) «هويت» من باب «علم» أي: أحببت، وأمّا ما يكون من باب «ضرب» فهو بمعنى الصعود أو بمعنى السقوط. السمان: جمع سمينة، يعني: النساء السمان. فشيبنني، أي: جعلتني تلك النساء أن أشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدائد وتحمّل الأحزان والمصائب في مواصلتهن واستمرّت محبّتي إياهنّ إلى أن شبت، ويؤيده قوله: «وقد كنت قِدماً» بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم. ١٢ ش.

أي: حروف «هويت السمان» ولم يزد (مقام اللام) من حروف العلّة حتىّ لا يجتمع حرفا علةٍ[(١)] وكسرت اللامُ (المزيدة) في الأمر الغائب؛ لأنّها مشابهة باللام الجارة[(٢)]؛ لأنّ الجزم في الأفعال كالجرّ (فتكون بينهما مشابهة) في الأسماء، وأسكنت (اللام) إذا اتّصلت بالواو والفاء و«ثمّ» مثل ولْيضرب وفلْيضرب وثمّ لْيضرب كما أُسكنت الخاءُ في «فَخْذٌ»[(٣)] ونظيره (نظير لام الأمر في الإسكان) وَهْيَ وَفَهْيَ بالواو والفاء بسكون الهاء، وحذف حرف الاستقبال في المخاطب؛ للفرق بين المخاطب والغائب وعُيّن الحذف في

قال "ابن جني": حكي أنّ "أبا العبّاس"، سأل "أبا عثمان المازِنيّ": عن حروف الزيادة في البيت، فأنشد: (هويت السّمان ... البيت). فقال له: الجواب؟ فقال: «قد أجبتك دفعتين» يريد «هويت السمان». ويجمعها أيضاً قولك: «يا أوس! هل نمتَ؟»، وأيضاً: و«لَم يأتنا سهو»، وكذا: «اليومَ تنساه»، و«سألتمونيها». وإنّما اختصّت الحروف العشرة بالزيادة دون غيرها؛ لأنّ أولَى الحروف بالزيادة حروف المدّ واللين؛ لأنّها أخفّ الحروف وأقلّها كلفة؛ لكثرة دورها في الكلام واعتياد الألسنة لَها. ١٢ ف.

(١) يعني: أنّ الألف ساكن أبداً لا يليق بالزيادة في أوّل الكلمة، ولو زيدت الواو والياء مقام اللام لاجتمع حرفا علّة أحدهما: علامة المضارع، والثاني: علامة الأمر، واجتماعهما ثقيل. ١٢ ح.

(٢) صورةً ومعنىً؛ أمّا صورة فظاهر، وأمّا معنى فأشار إليه بقوله: لأنّ الجزم في الأفعال كالجرّ في الأسماء. ١٢ ح.

(٣) للتخفيف، أصله: «فَخِذ» بفتح الفاء وكسر العين، ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء؛ للخفّة، كما ذكره، ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسرة العين إليها، ويجوز كسر العين والفاء؛ لكون حرف الحلق قويًّا فيتبع ما قبله، وكذا يجوز كلّ ما جاز في «فخذ» في كلّ ثلاثيّ عينه حرف حلق مكسور من اسم أو فعل، نحو: «شَهِدَ». ١٢ ش.

المخاطب؛ لكثرته[1] ومن ثَمّ لا يحذف اللام في مجهوله أعني يقال: لِتُضربْ؛ لقلّة استعماله، واجتلبت الهمزة بعد حذف حرف المضارعة إذا كان ما بعده ساكنةً؛ للافتتاح[2]، وكسرت الهمزة في اِضْرِبْ؛ لأنّ الكسرة أصلٌ في همزات الوصل[3] ولم تكسر في مثل اُكتُبْ؛ لأنّ بتقدير الكسرة يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمّة ولا اعتبار للكاف الساكن؛ لأنّ الحرف الساكن لا يكون حاجزاً حصيناً عندهم[4]، ومن ثَمّ جعل واو قِنْوةٍ ياءً

---

(١) يعني: لو لَم يحذف حروف الاستقبال في أمر المخاطب كما لا يحذف في أمر الغائب وجب زيادة اللام أيضاً في أوّله؛ لئلاّ يلتبس بالمستقبل، وإذا زيدت اللام التبس أحد الأمرين بالآخر في بعض الصور، كما إذا قلتَ: «لتضرب» لَم يعلم أنّ المأمور مخاطب أو غائب، فوجب الحذف من أحدهما؛ لدفع هذا الالتباس، فوجدوا المخاطب أولَى بالحذف؛ لكثرة استعماله؛ لأنّ المأمور المخاطب هو الواقع كثيراً، وأمّا الغائب فقلّ أن يقع له أمر، ولكون الحذف نوعاً من الاختصار والتخفيف. ١٢ ف.

(٢) أي: لتعذّر الابتداء بالساكن على أنّ الهمزة من مبدأ المخارج ووقوعه في صدر الكلام مطلقاً، وأمّا تخصيص الهمزة بالزيادة دون غيره من الزوائد فقيل: لأنّها أقوى الحروف ابتداءً، والابتداء بالأقوى أولَى. ١٢ ح.

(٣) لأنّها زيدت ساكنةً عند الجمهور لِما فيه من تقليل الزيادة، ثم لَمّا احتيج إلى تحريكها حرّكت بالكسرة. ١٢ ش.

(٤) جواب سؤال أيضاً وهو أن يقال: لا نسلّم الخروج من الكسرة إلى الضمّة؛ لتخلّل الكاف الساكن بينهما؟ فأجاب بِقوله: «ولا اعتبار للكاف الساكن؛ لأنّ الحرف الساكن لا يكون حاجزاً حصيناً عندهم» أي: البصريّين، والحاجز: اسم الفاعل من الحجز بمعنى المنع، أي: مانعاً وحائلاً، وحصيناً: أي: قويًّا، صفة مشبّهة من الحصانة بمعنى: «استوار شدن حصار»، ومنه يقال: «حصن حصين». ١٢ ح.

ويقال: قِنية، وقيل: تضمّ؛ للاتّباع وتكسر؛ للاتّباع [1] بخلاف اِعْلَمْ واِمْنَعْ بكسرة الهمزة وفتح العين [2] ، لأنّه يلتبس بقول الشاعر:

اليوم أشرب من غير مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغل

بسكون الباء [3] وبجزاء الشرط في مثل: إنْ تَمنَعْ أمْنَعْ. وفتحت ألف أَيْمُن [4] مع كونه للوصل؛ لأنّه جمع يمين وألفه للقطع ثم جعل للوصل في اللفظ؛ لكثرته [5] وفتح ألف التعريف؛ لكثرته أيضاً وفتح ألف أَكْرِمْ؛ لأنّه ليس من

---

(١) يعني: إذا كانت عين الفعل مضمومة ضمّت الهمزة؛ للاتّباع، وإذا كانت مكسورةً كسرت الهمزة اتّباعاً للعين. ١٢ ح.

(٢) يعني: فإن اعترض المعترض بأنّ همزة «اعلم» ينبغي أن يكون مفتوحاً؛ اتّباعاً لفتحة العين، أجيب: بأنّه لو فتحت يلزم الالتباس بالمتكلّم. ١٢ ح.

(٣) في أشرب، وإنّما أسكنت مع أنه متكلّم؛ إمّا لضرورة الشعر أو للوقف فـ«أشرب» في البيت متكلّم، ولو جعلت همزةَ أمره مفتوحاً أيضاً يلزم الالتباس به، ومعنى البيت: اليومَ أشرب الشرابَ حال كوني غير مستحقب، أي: غير أن يحصل إثماً من الله ولا واغل (والعياذ بالله) أي: لا أشرب الشراب طفيلاً للغير، ومقصود الشاعر: أنّي أشرب الشراب من يد المحبوب فلا إثم عليه. ١٢ ح.

(٤) قوله: [ألف أيمن] أي: همزته ويجوز إطلاق الألف على الهمزة إمّا حقيقة بالاشتراك على ما قيل وإمّا مجازا لكونها على صورتها في بعض المواضع أو لكونهما متّحدين ذاتا، والاختلاف إنّما هو بالعارض. وفي «ف» سمّاها ألفا؛ لأن الهمزة إذا وقعت أوّلا تكتب على صورة الألف، ولأنهما متقاربان في المخرج ولذلك إذا احتاجوا إلى تحريك الألف قلبوها همزة وقال في الصحاح: الألف على ضربين، لينة ومتحرّكة فاللينة تسمّى ألفا والمتحرّكة همزة ولهذا المعنى حكم الفقهاء بأنّ الحروف ثمانية وعشرون. ١٢ ف.

(٥) أي: لكثرة أيْمُن استعمالاً، وكثرة الاستعمال تقتضي التخفيف، والتخفيف يحصل بالوصل؛ إذ بالوصل

ألف الأمر بل ألف قطع محذوف من «تُؤَكْرِمُ» [الهمزة من تؤكرمُ]، وحذفت لاجتماع الهمزتين في أُكرِمُ؛ لأنّ أصله «أُأَكرِمُ»(١) ولا تحذف همزة اِعلم في الوصل في الخطّ حتىّ لا يلتبس الأمرُ من «عَلِمَ» بأمر «عَلَّمَ». فإن قيل: يعلم بالأعجام؟ [أي بالإعراب](٢) قلنا: الأعجام يترك كثيراً [فيلزم الالتباس] ومن ثَمّ فرقوا بين عُمر وعَمرٍو بالواو(٣) وحذفت في «بسم الله»؛ لكثرة الاستعمال [فيقتضي التخفيف] ولم تحذف [في الخطّ] في ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي﴾ [العلق: ١]؛ لقلّة الاستعمال وجزم آخره [أي آخر الأمر] في الغائب باللام إجماعاً؛ لأنّ اللام مشابهة لكلمة الشرط [أي إنْ] في النقل(٤)، وكذلك المخاطب [الأمر] عند الكوفيّين؛

تسقط الهمزة في اللفظ، ولا خفّة مثل السقوط. ١٢ ش.

(١) فيطرح من الكلّ؛ طرداً للباب، توجيه السؤال: أنّ ما ذكرتم من أنّ الهمزة تكون مكسورةً إذا كان عينُ الفعل مكسوراً منقوض بـ«أكرم»، وتوجيه الجواب: أنّ الهمزة فيه ليست للأمر بل همزة ماضٍ محذوف من «تؤكرم»؛ لئلاّ تجتمع همزتان في «أُكرم» في المتكلّم الواحد، فيكون قطعيًّا مفتوحاً. ١٢ ح.

(٢) وهي الحركات والسكنات والنقطات والتشديدات والمدّات، جمع عجم كـ«فرس» وأفراس، وهو ما يزول به العجمة وهي الالتباس والاشتباه. ١٢ ش.

(٣) بأن يكتبوه في الثاني حالتي الرفع والجرّ دون النصب؛ لأنّ ألف التنوين تخلفه حالة النصب؛ لأنّه منصرف بخلاف الأوّل، ولَم يعكس بأن يكتبوه في الأوّل؛ لأنّ الثاني خفيف وذلك ظاهر، والزيادة في الخفيف أَولَى. ١٢ ش.

(٤) فكما أنّ «إن» ينقل معنى الماضي إذا دخل عليه إلى الاستقبال، نحو: «إن ضربتَ ضربتُ» كذلك اللام إذا دخل على الخبر ينقل معناه إلى الإنشاء، نحو: «ليضرب زيد»، فلمّا شابهتها فيه عملت عملها وهو الجزم. ١٢ ش.

لأنّ اصل «اضربْ» «لِتَضْربْ» عندهم، ومن ثَمّ قرأ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾[1] فحذفت اللام؛ لكثرة الاستعمال ثمّ حذف علامة الاستقبال؛ للفرق بينه وبين المضارع فبقي الضادّ ساكنا فاجتُلبت همزة الوصل ووضعت موضع علامة الاستقبال وأُعطيَ له أثر علامة الاستقبال كما أُعطيَ لفاء رُبّ عمل رُبّ في قول الشاعر:

فَمِثلكِ حبلى قَد طَرَقْتُ ومُرضعٍ فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِيْ تَمَائِمَ مُحْوِلِ[2]

و عند البصريّين: مبنيٌّ؛ لأنّ الأصل في الأفعال: البناءُ[3] وإنّما أعرب المضارعُ؛ لمشابهةٌ بينه وبين الاسم ولم تبق المشابهةُ بين الأمر والاسم

(١) بالتاء على الأصل المهجور موضعَ فـ«افرحوا»، وقيل: إنّ النبيّ عليه الصلاة والسلام لَمّا كان مبعوثاً إلى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر. ١٢ ش. وبالتاء الفوقانية قراءة يعقوب والباقون يقرءون «فليفرحوا» بالياء التحتانية. ١٢

(٢) فالفاء في «فمثلك» بمعنى: «رُبَّ»، والمثل مجرور بواسطة «رُبَّ»، والكاف مكسور؛ لأنّه خطاب للمرأة، وقوله: «حبلى» أي: امرأة حبلى، وقوله: «قد طرقت» أي: أتيت ليلاً ودخلت بمثلك، وقوله: «ومرضع» أي: ذات رضيع، مجرور معطوف على «مثلك»، وقوله: «فألهيتها»، أي: أشغلتها وأعرضت وجهها عن ذي تمائم أي: عن صبيّ ذي تمائم، جمع تميمة وهو التعويذ الذي يعلّق في عنق الصبيّ، وقوله: «محول» صفة لذي تمائم أي: عن صبيّ قد مضى عليه حول كامل، والمعنى: ربّ امرأة مثلك حبلى ومرضع أتيت بهما ليلاً ودخلت فأعرضت وجوههما عن ولديهما ولا تحبّانه وقت خلوتي إياهما، فخلوتي بك أيسر من خلوتهما، فلِمَ لَمْ تعطيني. ١٢ ح.

(٣) لعدم توارد الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة عليها، وأصل البناء السكون. ١٢ ف.

بحذف حرف المضارعة[1]، ومن ثَمّ قيل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «فلتفرحوا» معرب بالإجماع[2] من الفريقين؛ لوجود علّة الإعراب وهي حرف المضارعة وزيدت في آخر الأمر مطلقاً غائباً كان أو مخاطباً معروفاً كان أو مجهولاً نونا التاكيد[3]؛ لتاكيد الطلب، نحو: لِيَضْرِبَنَّ لِيَضْرِبَانِّ لِيَضْرِبُنَّ لِتَضْرِبَنَّ لِتَضْرِبَانِّ لِيَضْرِبْنَانِّ[4]، وفتح الباء في لِيَضْرِبَنَّ؛ فراراً عن اجتماع الساكنين[5] وفتح النون[6]؛ للخفة خفة الفتحة وحذفت واو

---

(۱) لا في الحركات ولا في السكنات وهو ظاهر، ولا في وقوعه صفةً للنكرة، ولأنّه صار إنشاءً والإنشاء لا يقع صفة إلاّ بتأويل، فبُنِي على السكون الذي هو أصل في البناء. ۱۲ ش.

(۲) إجماع النحويّين من البصريّين والكوفيّين، ولا يخفى أنّه قال هاهنا: إنّ علّة الإعراب في المضارع هي حروف المضارعة، وقد سبق أنّ موجب الإعراب هو المشابهة التامّة وهي الحركات والسكنات باسم الجنس وغير ذلك مِمّا تقدّم ذكره، فأيّ توفيق بين العبارتين في الموضعين، تأمّل. ۱۲ ح.

(۳) إحداهما: مثقّلة متحرّكة والأخرى: مخفّفة ساكنة، وفي المثقّلة زيادة توكيد. قال الخليل: إذا أتيتَ بالنون المؤكّدة الخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا أتيتَ بالثّقيلة فأنت أشدّ توكيداً، وإنّما زيدتا في آخره؛ لئلاّ يجتمع في أوّله زائدتان، ولأنّ الزيادة نوع من التغيير، ومحلّ التغيير آخر الكلمة. ۱۲ ف.

(٤) هذا شروع في بيان لواحق الأمر والأحوال العارضة عليه، والمراد من الأمر مطلق سواء كان معلوماً أو مجهولاً حاضراً كان أو غائباً. ۱۲ ح.

(٥) هذا علّة التحريك، وأمّا تخصيص الفتح فللخفّة والصيانة للفعل عن أخي الجرّ في الكسر، وللاحتراز عن الثقل والالتباس في الضمّ. ۱۲ ش.

(٦) النون الثقيلة؛ إذ لا مجال للسكون الّذي هو الأصل؛ لمكان اجتماع الساكنين، ولا للضمّ والكسر؛ لمكان الثقل، فتعيّن الفتح. ۱۲ ش.

«ليضربوا»؛ اكتفاءً بالضمّة[1] وياء «اضربي»؛ اكتفاءً بالكسرة ولم تحذف ألف التثنية حتىّ لا يلتبس بالواحد[2] وكسرت النون الثقيلة بعد ألف التثنية؛ لمشابهتها بنون التثنية[3]، وحذفت النون الّتي هي تدلّ على الرفع في مثل: هل «يَضْرِبَانِّ»[4]؛ لأنّ ما قبل النون الثقيلة تصير مبنيّاً. فإن قيل: لِمَ أدخل الألف الفاصلة في مثل ليضربنان؟[5] قلنا: فراراً عن اجتماع النونات[6]، وحكم الخفيفة مثل حكم الثقيلة إلا أنّه لا يدخل بعد الألفين[7]؛ لاجتماع

---

(١) ولأنّه لو لَم يحذف التقى ساكنان مع أنّه لا التباس بالحذف. ١٢ ف.

(٢) لأنّه بعد الحذف إذا بقي ما قبل النون على الفتح، كما تقول: «اضربن» في «اضربا» بحذف الألف و«ليضربن» في «ليضربا» يلزم الالتباس بين التثنية والواحد المذكّر، فلا يحذف أصلاً. ١٢ ح.

(٣) في وقوعها بعد الألف وهذه العلّة موجودة في الألف الفاصلة فيعلم أنّ حكمها حكم ألف التثنية؛ إذ الاشتراك في العلّة يوجب الاشتراك في الحكم، فلذلك لَم يذكر حكم الألف الفاصلة. ١٢ ش.

(٤) أي في الأمثلة الخمسة التي هي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، فحذفت نون الإعراب في جميع هذه الأمثلة. ١٢ ح، وش.

(٥) أصله: «ليضربننّ» صيغة جمع المؤنّث الغائبات أو المخاطبات، وإنّما لَم تحذف هذه النون؛ لأنّها ليست علامة الرفع بل هي ضمير جمع المؤنّث، والضمير مبنِيّ وحكم المبنِيّ أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل. ١٢ ح.

(٦) وفي بعض النسخ: «فراراً عن اجتماع توالي النونات» وهذا سهو من الناسخ فلا يرد ما قيل من استدراك التوالي النونات النون المدغم والمدغم فيها من الثقيلة ونون ضمير جماعة النساء. ١٢ ح.

(٧) أحدهما: ألف التثنية، والثاني: الفاصلة، فلا يدخل التثنية مطلقاً ولا الجمع المؤنّث، فبقي المفرد والجمع المذكّر، نحو: «ليضرِبَنْ» «ليضربُنْ» «ليضربِنْ» بفتح الباء في الأوّل وضمّها في الثاني وكسرها في الثالث،

الساكنين في غير حدّه[1] وعند "يونس" [والكوفيين]: يدخل قياساً على الثقيلة[2] وكلتاهما [من نوني التاكيد] تدخلان في سبعة مواضع؛ لوجود معنى الطلب فيها[3] [يجيء بيانها]، في الأمر [مطلقاً] كما مرّ، والنهي نحو: لا تضربَنَّ، والاستفهام[4] نحو: هل تضربَنَّ؟، والتمنيّ[5] نحو: ليتك تضربنّ، والعرض[6] نحو: ألا تضربنّ، والقسم [أي في جواب القسم] نحو: والله لأضربنَّ[7]، والنفي قليلاً [تدخلان دخولا] مشابهة بالنهي[8] نحو: لا تضربنّ، والنهي مثل الأمر في جميع

وقس عليه أمر المخاطب. ١٢ ف.

(١) أي: في غير حدّ اجتماع الساكنين ولا يمكن حذف إحداهما؛ أمّا الألف في المثنّى؛ فلأنّ حذفه يؤدّي إلى اللبس حيث لَم يعلم أنّ صيغة الفعل مفرد أو مثنّى أو جمع، وأمّا الألف في جمع المؤنّث؛ فلأنّ حذفه يؤدّي إلى اجتماع النونات، وأمّا حذف الثاني وهو النون الساكن في كلتا الصورتين فلما مرّ من أنّه لا يبقى للإلحاق. ١٢ ح.

(٢) فأجاز التقاء الساكنين على غير حدّه فيما يمكن التلفّظ بهما فيه، وعليه قراءة من قرأ: «مَحْيايْ» بسكون ياء الإضافة. ١٢ ف.

(٣) الضمير يرجع إلى السبعة على سبيل التغليب؛ إذ لا يوجد في النفي معنى الطلب، أو على سبيل التحقيق. ١٢ ف.

(٤) وهو طلب حصول صورة الشيء في الذّهن. ١٢ ح.

(٥) وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبّة. ١٢ ح.

(٦) وهو طلب الشيء والأمر بلين. ١٢ ح.

(٧) فإن قيل: أين في القَسم معنى الطلب؟ قلتُ: فيه معنى الطلب؛ فإنّك إذا قلتَ: «تالله لأفعلنّ كذا»، فإنّك قلت: أسأل الله لأفعلنّ كذا. ١٢ ح.

(٨) ووجه المشابهة أنّ كلّ واحد منهما دالٌّ على عدم الفعل، هذا دفع سؤال وهو أن يقال: ينبغي أن لا يدخل نون التأكيد في النفي؛ لأنّه ليس في النفي معنى الطلب مع أنه يدخل فيه، فأشار إلى الجواب: بأنه مشابهة بالنهي. ١٢ح.

الوجوه[1] (فيما سبق) إلاّ أنّه معرب بالإجماع. ويجيء المجهول[2] (من الفريقين) مثل الأشياء المذكورة فمن الماضي نحو: ضُرِبَ (بضم الضاد وكسر الراء) إلى آخره. ومن المستقبل نحو: يُضْرَبُ (بضم الضاد وفتح الراء) إلخ[3]. والغرض من وضعه (أي المجهول) خساسةُ الفاعل[4] أو عظمته[5] أو شهرته[6] واختصّ بصيغة فُعِلَ في الماضي؛ لأنّ معناه غير معقول وهو إسناد الفعل إلى المفعول فجعل صيغته أيضاً غير معقولة وهي فُعِلَ[7] ومن ثَمّ لا يجيء على هذه الصيغة كلمة (في الأسماء) إلا وُعِلٌ ودُئِلٌ[8] وفي المستقبل على يُفْعَلُ؛ لأنّ هذه الصيغة

---

(١) الّتي ذكرت من كونه مشتقًّا من المضارع وأحكام نوني التأكيد. ١٢ ش.

(٢) ولمّا فرغ من أقسام الفعل المبني للفاعل شرع في أقسام الفعل المبني للمفعول وكيفية بنائها له، وقوله: المجهول وهو فعل غيّر عن صيغته بعد حذف فاعله وأقيم المفعول مقامه. ١٢ ف.

(٣) ولَم يذكر الأمر والنهي والنفي؛ استغناءً بذكر المستقبل؛ لكونها مأخوذةً منه. ١٢ ف.

(٤) إذا كان الفاعل أخسّ من المفعول، يعني: تُرك ذكر الفاعل لخساسته وحقارته، مثل أن تقول: «شُتم الخليفة» ولَم تذكر اسم الشاتم؛ لأنّ من شتم الخليفة فهو خسيس وحقير لا يليق أن يذكر مع الخليفة. ١٢ ح.

(٥) أي: لعظمته بالنسبة إلى المفعول، فيحذف لتطهيره عن لسانك، نحو: عوقب اللص، أي: عاقب السلطان اللص. ١٢ ف.

(٦) كما في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾ [النساء:٤/٢٨]، فالخالق أعرف المعارف لا حاجة إلى ذكره وهو الله تعالى؛ لأنّ هذا الفعل لا يتصوّر من الغير. ١٢ ح.

(٧) لأنّ هذا البناء لَم يجيء في كلامهم؛ لاستثقال الخروج من الضمّة إلى الكثرة كاستثقالهم الخروج من الكسرة إلى الضمّة، وإنّما أسند الفعل إلى المفعول؛ لئلاّ يبقى الفعل بلا مسند إليه؛ فلهذا اختصّ بناء المفعول بالأفعال المتعدّية؛ إذ لو بُنِي غير المتعدّي للمفعول وجعل ذكر الفاعل نسياً منسيّاً لا يبقى ما يسند هو إليه. ١٢ ح.

(٨) فلمّا لَم يوجد كلمة في كلام العرب إلاّ هاتين الكلمتين صار هذا الوزن غير معقول؛ لأنّه لو كان معقولاً

مثل فُعْلَل في الحركات والسكنات ولا يجيء عليه كلمة أيضاً[1] ويجيء في الزوائد من الثلاثي المجرد[2] بضمّ الأول وكسر ما قبل الآخر في الماضي، نحو: أُكْرِمَ وبضمّ الأوّل وفتح ما قبل الآخر في المستقبل؛ تبعاً للثلاثي[3] إلا في سبعة أبواب[4] بضمّ أوّل متحرك مع ضمّ الأوّل وكسر ما قبل الآخر وهو تُفعِلَ وتُفوعِلَ وافْتُعِلَ وانْفعِلَ واسْتُفعِلَ وافعُنْلِلَ وافْعُوْعِلَ وضمّ الفاء في الأوّلين حتى لا يلتبسا بمضارعي فعّل وفاعَلَ[5] ....

لَجاء على هذا الوزن كثير من الكلمات في كلامهم، والاستثناء متّصل. الوعل: الشّاة الحبلى وهي ما لها طيبة. والدئل: اسم دويبة شبيهة بابن العرس يقال له: «راسو». ١٢ ح.

(١) أي: لأنّه لا يجيء على هذه الصيغة إلاّ عند الكوفيّين، ومعنى المجهول أيضاً غير معقول؛ لعدَم إسناده إلى الفاعل، فأُعطي غير المعقول لغير المعقول؛ لمناسبة بينهما. ١٢ ح.

(٢) أراد من الزوائد ما كان ماضيه أكثر من ثلاثة أحرف، فيتناول الرباعي المجرد والملحق بالرباعيّ والمزيد على الرباعيّ أيضاً، وحاصله ما عداها الثلاثي المجرد. ١٢ ف.

(٣) كما تقول: «يُفعَل» من الإفعال، مثل: «يُكرَم» من الإكرام، «ويُفعَّل» من التفعيل، وإنّما فتح ما قبل الآخر في المضارع وكسر في الماضي؛ تبعاً للثلاثي المجرّد؛ فإنّه أصل والمزيد فيه فرع، فيتبع المزيد فيه للمجرّد، فقوله: «تبعاً» مفعول له، علّة للمجموع. ١٢ ح.

(٤) الاستثناء مفرّغ، أي: يجيء المجهول من المزيد فيه بضمّ الأوّل فقط، وكسر ما قبل الآخر في جميع الأبواب إلاّ في سبعة أبواب؛ فإنّ المجهول فيها لا ينحصر في ضمّ الأوّل بل مع زيادة أمر وهو ضمّ أوّل متحرك منه. ١٢ ح.

(٥) يعني: لو لَم يضمّ لصار «تُفَعِّل» و«تُفَاعِل» بضمّ التاء وفتح الفاء وكسر ما قبل الآخر، ومثل هذا قد جاء المضارع من «فَعَّلَ» و«فَاعَلَ» المعلومين بعينه كذلك، فيلزم الالتباس. ١٢ ح.

وضمّ [الحرف الثالث] في الخمسة الباقية[1] حتىّ لا يلتبس بالأمر [الحاضر] في الوقف يعني إذا قلت:

وافْتُعِلَ في المجهول [الماضي] في الوقف بوصل الهمزة وافْتَعِلْ في الأمر يلزم اللّبسُ[2]

فضُمّ التاء؛ لإزالته فقس الباقي [الأربعة] عليه [أي افتعل].

---

(١) أي: اُفتُعِل واُنفعل واُستُفعل واُفعُوعل واُفعُنلل يعني: إنّما ضمّ أوّل المتحرّك في هذه الأمثلة ولَم يكتف بضمّ الهمزة الّتي هي أوّل الكلمة. ١٢ ح.

(٢) يعني: إذا اكتفي في «اُقتُصِر» مثلاً بضمّ الأوّل وهو الهمزة وكسر ما قبل الآخر وهو الصاد، وأُبقي التاء مفتوحاً، وقيل: «اقتصر» بوصل الهمزة وإسكان الراء للوقف لَم يعلم أنه ماضٍ مجهول وُصل همزته ووقف آخره أو أمر لمخاطب جُزم آخره. وإن بين الالتباس بقيدين أحدهما: الوقف والآخر: وصل الهمزة؛ إذ لو لَم يوقف لَم يلتبس أحدهما بالآخر؛ لأنّ آخر الماضي مفتوح وآخر الأمر مجزوم، وأيضاً لو قطع الهمزة لَم يلتبس؛ إذ هي في المجهول مضمومة وفي الأمر مكسورة. ١٢ ف.

فصل في اسم الفاعل[1]

وهو اسم مشتق من المضارع (المعلوم) لمن قام به الفعل[2] بمعنى الحدوث[3] واشتقّ (اسم الفاعل) منه؛ لمناسبتهما في الوقوع صفةً للنكرة وغيره[4] وصيغته من الثلاثي المجرد (صحيحاً كان أو غيره) على وزن فاعل (غالباً)[5]، وحذف علامة الاستقبال من «يضرب» فأدخل الألف[6]؛

---

(١) لَمّا فرغ من قسم الأفعال شرع في قسم الأسماء المشتقّة، وقدّم منها الفاعل؛ لعدَم اختصاصه بفعل دون فعل، ولكثرة استعماله بالنسبة إلى ما عداه. ١٢ ف.

(٢) ومعنى قيام الفعل به أعمّ من أن يكون بمعنى الحدوث أو الثبوت، فيدخل الصفة المشبّهة في التعريف وقوله: «اسم» خبرُ هو، جنس يتناول المقصود وغيره. وقوله: «مشتق من المضارع» فصل يُخرِج المصدر وغير المشتقّات، وقوله: «لِمَن قام به الفعل» يخرج به اسم المفعول والتفضيل والزمان والمكان والآلة. ١٢ ح.

(٣) بحسب الوضع، فدخل فيه نحو: «مؤمن» و«كافر» و«واجب» و«دائم» و«باقٍ» و«ضامر» في «فرس ضامر» و«عالِم» في «الله عالِم»، وهذا القيد يُخرج الصفةَ المشبّهة؛ لأنّ وضعها على الإطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار، فإن قصد بها الحدوث ردّت إلى صيغة اسم الفاعل، فيقال في حسن: «حاسن الآن أو غداً» وكذلك يُخرج أفعلَ التفضيل؛ لأنّ معناه ليس بِمقيّد بأحد الأزمنة كالصفة المشبّهة فمعنى «كريم» و«أكرم»: شخص ثبت له الكرمَ وزيادته، لا أنّهما حدثا له. ١٢ ش.

(٤) من المناسبات المذكورة في صدر فصل المضارع وقوله: «وغيره» أي: غيره وقوعهما صفة للنكرة والمراد منه الحركات والسكنات ودخول اللام وغيرها. ح و ف ملخصا.

(٥) ولِهذا سمّي به؛ لكثرة الثلاثي وإن لَم يكن على وزن فاعل في بعض الأوقات إذ قد يجيء على وزن «فعول» كـ«صبور» و«فعيل» كـ«رحيم»، وإنّما قيّد بالمجرّد؛ لأنّه من غيره يجيء على صيغة المضارع المعلوم بالميم المضمومة موضعَ حرف المضارَعة وكسر ما قبل الآخر، نحو: «مكرم». ١٢ح وف.

(٦) للفرق بينه وبين الماضي، وخصّ الألف بالزيادة من بين سائر حروف المدّ. ١٢ ش.

لخفتها بين الفاء والعين؛ لأنّ في الأوّل يصير مشابهاً بالمتكلّم[(١)] وبالتفضيل[(٢)] وكسر عينه؛ لأنّ بتقدير الفتح يصير مشابهاً بماضي المفاعلة[(٣)]، وبتقدير الضمّة يثقُلُ[(٤)]، وبتقدير الكسرة أيضاً يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة[(٥)] ولكن أبقي مع ذلك؛ للضرورة[(٦)]، وقيل: اختيار الالتباس بالأمر أولى؛ لأنّ الأمر مشتقّ من المستقبل واسم الفاعل أيضاً مشتقّ من المستقبل[(٧)] وتجيء الصفة

---

(١) وحده، لأنّه لو زيد في الأوّل تحرّك بالفتح؛ لتعذّر الابتداء بالساكن وخفّة الفتحة، فيلتبس بالمتكلّم الذي عينه مكسور، مثل: «أضرب»، ولو كسر الألف يلتبس أيضاً بالأمر من مكسور العين؛ إذ لا اعتبار بحركة الآخر، نحو: «اصبر»، ولو ضمّ يلتبس أيضاً بالأمر من مضموم العين، نحو: «انصر»، ولو زيد في الآخر فقيل: يلتبس بتثنية الماضي في مثل «فتحا»، وقيل: يلزم أن يصير إعرابه تقديريّاً، ولو زيد بين العين واللام يلتبس بصيغة المبالغة، نحو: «فتّاح» و«صبّار»؛ إذ لا اعتبار بالإعجام، وإذا بطل الأقسام بأسرها تعيّن أن يزاد بين الفاء والعين. ١٢ ف.

(٢) في الصورة، أي: مع قطع النظر عن الحركات. ١٢ ح.

(٣) وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال؛ لدفع الالتباس بالماضي وإن كان من غير هذا الباب، فلو اختاروا هذه المشابَهة لوقعوا فيما فرّوا منه. ١٢ ش.

(٤) أي: لو ضمّ الراء في «ضارب» يلزم الثقل على اللسان؛ لأنّ الضمّة جزء الواو، والواو ثقيل، وجزء الثقيل ثقيل. ١٢ ح.

(٥) فإذا قلت: «ضارب» بكسر الراء لَم يعلم أنه اسم الفاعل من «يضرب» أو أمر من «المضارَبة»؛ إذ لا اعتبار بحركة الطرف. ١٢ ف.

(٦) واختيار الالتباس أَولَى من اختيار الثقل؛ لأنّ لغتهم سالِمة عن كلّ بشاعة وثقلة. ١٢ ش.

(٧) وهذا الالتباس أهون؛ لأنّ فيه التباس فرع الفرع مع فرع الفرع بخلاف ما لو فتح، حيث يلزم الالتباس بين فرع الفرع مع أصل الأصل وهو شنيع جدّاً، وتوضيح ذلك ما قيل: إنه لو كسر عين المضارعة في اسم

باسم الفاعل

المشبّهة[(١)] على وزن فَعِلٌ وفَعْلٌ وفِعْلٌ وفُعُلٌ وفَعَلٌ وفَعَالٌ وفُعَالٌ وفَعْلَانٌ وأَفْعَلُ نحو: فَرِقٌ[(٢)] وشَكْسٌ[(٣)] وصُلْبٌ[(٤)] ومِلْحٌ[(٥)] وجُنُبٌ[(٦)] وحَسَنٌ[(٧)] وجَبَانٌ[(٨)] وشُجَاعٌ[(٩)] وعَطْشَانٌ[(١٠)] وأَحْوَلُ[(١١)] .

الفاعل حصل الالتباس إلاّ أنّ في هذا الالتباس التباس الشيء بما يشابهه؛ لأنّ بين الأمر واسم الفاعل مشابهة حيث أُخذا من المضارع. وأمّا على تقدير الفتح فيلزم التباس شيء بشيء ليس بينهما مناسبة، والتزامه بالشيء المناسب أولَى من الالتباس بالشيء الغير المناسب. ١٢ ح.

(١) يقال لها: «المشبهة» المشابهتها باسم الفاعل معنا؛ لأنها لمن قاء به الفعل ولفظا لأنها تثنى وتجمع وتؤنث كما أن اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت وقولنا: «فقط» ليخرج «أفعل التفضيل» إذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة أيضا وباقي القيود ظاهرة ولم يتعرض لتعريفها وتعريف أفعل التفضيل لقرب تعريفهما من تعريف اسم الفاعل حتى عدا عند أهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما في المشتقات من المصدر أوردهما في فصل اسم الفاعل. ش ملخّصا.

(٢) من الفرق وهو الخوف، من حد «سمع». ١٢ ح.

(٣) صعب الخلق أي: مَن ساءت أخلاقه الشكاسة. صعب: «خوى شدن» من حدّ «سمع». ١٢ ح.

(٤) الصلب: الشديد، قيل: الصلابة: «سخت شدن»، من حدّ «كرم». ١٢ ح.

(٥) الملوحة: «شور شدن آب ومانند آن»، والنعت مليح، ولا يقال: «مالح» إلاّ في لغة، على حدّ «كرم». ١٢ ح.

(٦) الجنُب: ضدّ الطهارة، وسببها إنزال المني، من حدّ «نصر». ١٢ ح.

(٧) الحسن: «نيكو شدن» من حدّ «نصر»، وفي بعض النسخ على «فَعِل» بفتح الفاء وكسر العين، نحو: خشن، والخشونة: «درشت شدن وناهموار وخاردار بودن» ١٢ ح.

(٨) جبان: مشتقّ من الجبن: «بے دل شدن» من حدّ «نصر». ١٢ ح.

(٩) شجاع: مشتقّ من الشجاعة: «دلير شدن درحرب» من حدّ «كرم». ١٢ ح.

(١٠) يقال: «عطِش» بالكسر فهو عطشان من العطش وهو خلاف الري. يعني: «سيراب شدن» من حدّ «سمع». ١٢ ح.

(١١) مشتقّ من الحول: «كج شدن چشم ودور بين شدن يک شے را» من حدّ «سمع». ١٢ ح.

وهو يختصّ بباب فَعِلَ إلا ستّة تجيء من باب فعُل[(١)] نحو: أَحْمَقُ وأَخْرَقُ وآدَمُ وأَرْعَنُ وأَسْمَرُ وأَعْجَفُ. وزاد "الأصمعيّ" الأَعْجَمَ وقال "الفرّاء"[(٢)]: يجيء «أحمقُ» من حَمِقَ وهو لغة في حَمُقَ وكذلك يجيء خَرُقَ وسَمُرَ وعَجُفَ أعني: فَعِلَ لغة فيهنّ[(٣)]. ويجيء «أَفعَلُ» لتفضيل الفاعل[(٤)] من الثلاثيّ غير مزيد فيه ممّا ليس بلون ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه؛ لعدم إمكان محافظة جميع حروفه في «أَفْعَلَ»[(٥)] ولا يجيء من لون ولا عيب؛ لأنّ فيهما يجيء أفعل للصّفة فيلزم الالتباس[(٦)]، ولا يجيء لتفضيل المفعول حتىّ لا

---

(١) بضمّ العين استثناء متّصل أي: وزن «أحول» يختصّ بباب «فَعِلَ» إلاّ ستّة ألفاظ على وزن، فإنّها لَم تختصّ بباب «فَعِلَ» وقد جاء على وزن «فَعُل» بفتح الفاء وضمّ العين. ١٢ ح.

(٢) قال "الفرّاء": إنّ هذه الألفاظ قد جاءت من باب «فَعِلَ» مكسور العين مختصًّا بباب «فعِل» بالكسر.١٢ ح.

(٣) أي: في السبعة المذكورة كلّها فيكون كلّ واحد من الكلمات السبعة قياساً، واعلم أنّ أبنيّة الصفة المشبّهة ليست منحصرة فيما ذكره المصنّف من الأبنيّة العشرة بل يجيء أيضاً على وزن «فعيل»، مثل: «كريم» وعلى وزن «فَعُّول»، بفتح الفاء وتشديد العين، نحو: «غيّور»، وعلى وزن «فيعِل» بفتح الفاء وكسر العين، نحو: «ضيِّق» وعلى وزن «فَعول»، بفتح الفاء، نحو: «وَقور» وعلى وزن «فُعَال» بضمّ الفاء وتخفيف العين، نحو: «مُلاَح». ١٢ ف.

(٤) يعني: أنّ الأَولَى والأنسب أن يكون أفعل التّفضيل بمعنى تفضيل الفاعل على الغير لا بمعنى تفضيل المفعول على الغير. ١٢ ح.

(٥) وذلك؛ لأنّ أفعل التفضيل ثلاثيّ زيد في أوّله همزة ليصير وزنه «أفعل» فإن كانت الكلمة ذا أربعة أحرف أو أكثر فإذا زيد في أوّلها همزة خرج وزنُها عن «أفعل» فلا يجيء إلاّ من الثلاثيّ المجرّد. ١٢ ح.

(٦) إذ لو جاء فيهما «أفعل» للتفضيل أيضاً فقيل: «أسود» مثلاً لَم يعلم أنّ المراد ذو سواد أو زائد في السواد،

يلتبسَ بتفضيل الفاعل[1]. فإن قيل: لِمَ لَمْ يجعل على العكس حتىّ لا يلزم الالتباس؟[2] قلنا: جعلهُ (أي التفضيل) للفاعل أولى[3]؛ لأنّ الفاعل مقصود والمفعول فضلة[4]، وأيضاً يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول[5]، ونحو: «أَشْغَلُ (أكثر مشغولية)[6] من ذاتِ (امرأة) النِحْيَيْنِ (الزقيين)» لتفضيل المفعول ونحو: أعطاهم (أكثرهم إعطاءً) وأولاهم (أكثرهم إيلاءً) (صفة أشغل) من الزوائد[7] وأحمق من

وإن قصد تفضيل الزائد على الثلاثة وتفضيل اللون والعيب نوصل إليه بـ«أشدّ» ونحوه، مثل: «هو أشدّ منه استخراجاً» و«أحسن منه بياضاً» و«أحسن دحرجةً» و«أقبح عمًى». ١٢ ش.

(١) يعني: لو جاء أفعل التفضيل بمعنى المفعول يلزم الالتباس بين أفعل التفضيل الذي بمعنى الفاعل وبين ما هو بمعنى المفعول؛ لأنّك تقول لتفضيل الفاعل: «زيد أضرب من عمرو» على معنى: أنّ الضرب الذي صدر من زيد أكثر مِمّا صدر من عمرو. ١٢ ح.

(٢) أي: الالتباس بين تفضيل الفاعل وتفضيل المفعول. ١٢ ف.

(٣) من جعله للمفعول يعني: أنّهم لو جعلوه مشتركاً لالتبس أحدهما بالآخر لاطّراده، فأرادوا جعله لأحدهما دون الآخر؛ لدفع الاشتباه، فوجدوا جعله للفاعل أقيسَ وأَولَى من المفعول. ١٢ ف.

(٤) أي: فَضلة في الكلام؛ لأنّ الكلام يتمّ بدونه، فبناءه للمقصود أولى. ١٢ ش.

(٥) إذ لا مفعول إلاّ وله فاعل في الأغلب ولا ينعكس، فلو جعلوه حقيقةً في المفعول لبقي اسم الفاعل مع أنّه أكثر عرياً عن معنى التفضيل إلاّ بالقرينة؛ لعدَم اللفظ الدالّ عليه حقيقةً، ويبقى كثير من الأفعال بلا تفضيل؛ لأنّ المفعول لا يجيء من اللوازم والفاعل عامّ. ١٢ ش.

(٦) والقصة أنها امرأة اسمها ربيعة من بني تميم حضرت في أيام الجاهلية سوق عكاظ ومعها غيان من السمن لتبيعهما فذهب بهما ابن جبير الأنصاري في جهالة إلى مكان خال ليبتاعهما منها ففتح أحدهما وذاقه ودفعه إليها فأمسكت بإحدى يديها ثم فتح الأخرى ففعل بهما ما فعل بالأولى ثم قلبها وجامعها فوطي بها وهي لا تقدر على دفعه عن نفسها لحفظها فم النحيين وشغلها على سمن فضرب بها المثل فيمن شغل ببلاء يعجب دفعه أي: وقع فيه. ح ملخّصا.

(٧) فإنّ «الأَولَى» من المزيد فيه، جواب سؤال وهو أن يقال: «أَولَى» أفعل التفضيل من الإيلاء بمعنى: الإعطاء،

هَبَنَّقَةَ[1] من العيوب شاذّ[2]. ويجيء الفاعل على الفَعِيل، نحو: نصير، وقد يستوي فيه المذكر والمؤنّث إذا كان بمعنى مفعول، نحو قتيلٍ وجريحٍ[3]؛ فرقاً بين الفاعل والمفعول[4] إلاّ إذا جعلت الكلمة من عداد الأسماء[5]، نحو: ذبيحة ولقيطة، وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل[6]، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ

وهو المزيد فيه، وقد قال المصنّف: «إنه لا يجيء من المزيد فيه» فأجاب: بأنه شاذّ، قوله: من الزوائد يتعلّق بقوله: «أعطى وأولى». ١٢ ح.

(١) وهو رجل أحمق اسمه يزيد بن ثروان ومن جملة حمقه أنه علق بعنقه قلادة من عظام وخزف مختلفة الألوان فقيل له: لم علقت هذه على عنقك؟ فقال: لأعرف نفسي من الناس فسرقها ليلة أخوه وعلق بعنقه فلما أصبح ورأى أخاه قد علق تلك القلادة ضحك. فقال: يا أخي! أنت أنا، فمن أنا، فقال: سرقتني فأنت أنا وأين أنا. مظهر.

(٢) أي: كلّ ذلك من الأمور الثلاثة خارج عن القياس؛ ففي الكلام لفّ ونشر غير مرتّب، فافهم. ١٢ ف.

(٣) بمعنى مجروح ومجروحة، وأمّا إذا لَم يذكر الموصوف، فإنّهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوف اللبس، نحو: مررت بقتيل فلان وقتيلته اكتفى في الالتباس بالفاعل بالقرائن؛ إذ الالتباس بالأقرب أشكل. ١٢ ش.

(٤) أي: فرقاً بين الفعيل الذي بمعنى الفاعل وبين الذي بمعنى المفعول يعني: لو لَم يسوّ بين المذكّر والمؤنّث بل فرّق بينهما بالتاء فقيل: «مررت بامرأة قتيلة» لَم يعلم أنّها بمعنى قاتلة أو بمعنى مقتولة، وإذا ترك التاء في فعيل بمعنى: مفعول في المؤنّث علم أنّها بمعنى الفاعل وإذا قيل: «بامرأة قتيلة» علم أنّه بمعنى المفعول فلم يلتبس أحدهما بالآخر. فإن قيل: لِمَ لَم يعكس الأمر؟ أجيب بأنّ الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول والفرق بالتاء أيضاً أصل فأعطي الأصل للأصل. ١٢ ف.

(٥) الاستثناء مفرّغ أي: يستوي المذكّر والمؤنّث في فعيل بمعنى مفعول في جميع الأوقات إلاّ وقت جعل تلك الكلمة أعني: فعيلاً من عدد الأسماء نحو رجل ذبيح وامرأة ذبيحة، والمراد من كون الكلمة من عدادا للأسماء أن لا يعتبر وصفته بل جعل كأنه اسم لشيء كالأسماء الجامدة فلذلك لا يستوي فيه المذكر والمؤنث بل يفرق بالتاء كما لا يستوي في سائر الأسماء. ح وف ملخّصا.

(٦) قد يشبه به، أي: بالفعيل الذي بمعنى المفعول. ما، أي: الفعيل الذي بمعنى فاعل، فيستوي فيه المذكّر

رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1] [الأعراف:٧/٥٦]. ويجيء على فَعُول للمبالغة[2]، نحو: مَنُوع ويستوي فيه المذكّر والمؤنّث إذا كان بمعنى فاعل، نحو: امرأة صبور ورجل صبور. ويقال في المفعول: ناقة حَلوبة. فأعطي الاستواء في فعيل للمفعول وفي «فعول» للفاعل؛ طلباً للعدل[3]. ويجيء للمبالغة[4] نحو: صَبَّار وسيف مِجْذَمٌ[5] وهو مشترك بين الآلة[6] وبين مبالغة الفاعل، وفِسِيق وكبّار وطوّال وعلامة ونسّابة وروّاية وفروقة وضُحْكة

والمؤنّث لموافقته له في اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيباً﴾[الأحزاب: ٦٣]. ١٢ ش.

(١) يعني: أنّ «قَرِيْبٌ» وقع خبر «رَحْمَتَ اللهِ» وهي مؤنّث، فينبغي أن يقال: «قريبة» ولَم يقل؛ مع أنّه فعيل بمعنى فاعل تشبيهاً بمعنى مفعول، وقد يقال: إنّ الرحمة مصدر، والمصدر يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، وفيه نظر فإنّ هذا إنّما يستقيم إذا كان المصدر خالياً عن تاء التأنيث، فافهم. ١٢ ح.

(٢) سواء كان بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول، والمراد بالمبالغة: التكثير وتكرير أصل الفعل. ١٢ ف.

(٣) أي: لئلاّ يكون الاستواء لأحدهما وعدم الاستواء للآخر فيهما، ولَم يعكس؛ لأنّ في الفعول ثقلاً؛ لاشتماله على الضمّة والفاعل كثير الاستعمال؛ لجريانه في الأفعال كلّها، والخفّة فيه مطلوبة، ولا شكّ أنّ الاستواء خفّة، فأُعطي لِما هو كثير الاستعمال. ١٢ ش.

(٤) سماعاً، ولهذا لَم يذكر له ضابطة بل بادر إلى الأمثلة فيجيء على وزن «فَعَّال» بفتح الفاء وتشديد العين. ١٢ف.

(٥) أي: و(يجيء) على وزن «مفعل» بكسر الميم وفتح العين، نحو: «سيف مِجزم» من الباب الرابع أي: سريع القطع. ١٢ ف.

(٦) كالمثقب، ولهذا ذكر السيف؛ ليتعيّن كونه مثالاً للمبالغة. ١٢ ش.

وضُحْكَة ومِجزامة ومِسْقام ومِعْطِير. ويستوي المذكر والمؤنث في التسعة الأخيرة[1]؛ لقلّتهنّ[2] أمّا قولهم: مسكينة فمحمولة على فقيرة[3] كما قالوا: هي عَدُوّة الله، وإن لم يدخل التاء في «فعول» الذي للفاعل حملاً على معنى صديقة[4]؛ لأنّه نقيضه، وصيغته من غير الثلاثي على صيغة المستقبل بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر، نحو: مُكرم[5]، واختير الميم؛ لتعذّر حروف العلّة[6]

(١) وهو من «علاّمة» إلى «معطير» إلاّ أنه في السّبعة الأُوَل بالتاء في المذكّر والمؤنّث وفي الأخيرين بدون التاء فيهما. ١٢ ش.

(٢) يعني: أنّ الأبنيّة التّسعة قليلة الاستعمال، فلا يحتاج إلى الفرق بين المذكّر والمؤنّث. ١٢ ح.

(٣) جواب سؤال مقدّر، وهو أن يقال: إنّ «مسكيناً» محمول على «معطير» والتاء في مسكينة للتأنيث، يقال: «رجل مسكين» و«امرأة مسكينة» وفي «المعطير» يستوي المذكّر والمؤنّث فبالحري أن يستوي في المسكين ولَم تدخل التاء في «مسكينة»؟ وتقدير الجواب: أنّه إنّما أدخلت التاء في «مسكينة»؛ لأنّه محمول على «فقيرة» والفقيرة على وزن «فعيلة» بمعنى الفاعل، ولَم يستو المذكّر والمؤنّث في الفعيل الذي بمعنى الفاعل، فلم يستو المذكّر والمؤنّث في «مسكينة» أيضاً، وذلك لأنّ «الفقير» و«المسكين» يتناسبان في المعنى وهو: من لا شيء له أو من له أدنى شيء وهو قوت يوم، وقيل: لأنّه نقيضه في المعنى؛ لأنّ الفقير: من له أدنى شيء، والمسكين: من لا شيء له، وقيل على العكس، وعلى كلا التفسيرين يثبت التضادّ بينهما، ومن عاداتهم حمل الضدّ على الضدّ. ١٢ ح.

(٤) يعني: أنّ «صديقة» فعيل بمعنى الفاعل، وهي حينئذ يفرق مؤنّثه بالهاء فحمل عليه «عدوة» مع أنّها فعول بمعنى الفاعل. ١٢ ف.

(٥) لفظاً، نحو: «مُكْرِمٌ» أو تقديراً، نحو: «مُخْتَارٌ» أو «مُحمَرٌّ»؛ تبعاً لمستقبله فيما إذا كان المستقبل مكسور العين، وتبعاً لمكسور العين فيما لَم يكن المستقبل فيه مكسور العين كـ«متدحرج» و«متضارب» و«مُتكسِّر». ١٢ ش.

(٦) أمّا الواو؛ فلأنّها لا تزاد في أوّل الكلمة كما مرّ، ولو قلبت تاء لالتبس بالمضارع المخاطب، وأمّا الألف فلأنّها لو زيدت التبس بالمضارع المتكلّم وحده، وأمّا الياء فلأنّها لو زيدت التبس بالمضارع الغائب. ١٢ ف.

وقرب الميم من الواو في كونهما شفويةً[1] وضمّ الميم؛ للفرق بينه وبين الموضع[2]، ونحو: مُسهَبٍ للفاعل على صيغة المفعول من أَسهب[3] ويافع من أيفع شاذ[4] ويبنى ما قبل تاء التانيث على الفتح في ضاربة[5]؛ لأنّه صار بمنزلة وسط الكلمة[6] كما[7] في نون التاكيد وياء النسبة وعلى الفتح؛ للخفّة[8].

---

(١) وهو من ضمّتين، فإن قلتَ: حروف الشفة كثيرة فلِمَ عُيِّن الميم بالزيادة من بينها؟ قلنا: زيادة الميم من بين سائر الحروف أكثر، وأيضاً مثل هذا موقوف على سماع الاصطلاح، ومعرفة قواعد كلامهم لا يبنى بالقياس، تأمّل. ١٢ ح.

(٢) إذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثيّ المجرّد المكسور العين. ١٢ ش.

(٣) جواب سؤال: وهو أنّ «مسهباً» بضمّ الميم وسكون السين المهملة وفتح الهاء اسم فاعل من «أسهب» وهو ثلاثيّ المزيد فيه ولَم يكسر ما قبل آخره، يقال: «أسهب الرجل» إذا كثر كلامه، وقيل: «أسهب» أي: افتقر. ١٢ ح.

(٤) جواب سؤال وهو أن يقال: «يافع» اسم فاعل من «أيفع» وهو ثلاثيّ المزيد فيه فكان القياس «موفع» وكذا «معشب» و«مورس» و«مبقل» و«ممحل» و«ملفح» فأجاب عن «المسهب» و«اليافع» بأنه شاذّ يعني: نادر الاستعمال لا يقاس عليه. ١٢ ح.

(٥) أي: إذا اتصل بآخر اسم الفاعل مطلقاً تاء التأنيث كـ«ضاربة» و«مكرمة» مع أنّ اسم الفاعل معرب. ١٢ش.

(٦) ووسط الكلمة يكون مبنيًّا؛ لأنّ الإعراب إنّما يظهر في الآخر دون الوسط. ١٢ ح.

(٧) أي: كما يبني ما قبل نون التأكيد وياء النسبة لصيرورته بمنزلة الوسط نحو: اضربنّ وبصريّ. وإنما بني على الحركة مع أن الأصل في البناء والسكون لعروض البناء. ١٢ ش و ف ملخّصا.

(٨) أي: الخفّة المطلوبة في كلام العرب وهي لا توجد إلاّ في الفتح، وذلك لأنّ بزيادة التاء في آخر الاسم حصل الثقل، فيبنى على الفتح؛ لتحصيل الخفّة، و قوله:«للخفّة» وجه لاختيارالفتح. ١٢ ح بزيادة.

فصل في اسم المفعول [1]

وهو اسم مشتقّ من «يُفْعَلُ» لمن وقع عليه الفعل [2] وصيغته من الثلاثي المجرد يجيء على وزن مفعول [3] ، نحو: مَضْرُوب وهو مشتقّ من «يُضْرَبُ»؛ لمناسبة بينهما [4] ، فإن قيل: لِمَ أدخل الميم مقام الزوائد؟ [5] قلنا: لتعذّر حروف العلّة [6] فصار مُضْرَب بضم الميم وفتح الراء ثمّ فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول «الإفعال» [7] فصار مَضْرَب بفتح الميم والراء

(١) سمّي العلم: المفعول، مع أنّ اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر؛ لأنّ المراد المفعول به يقال: «فعلت به الضرب» أي: أوقعته عليه، لكنّه حذف حرف الجرّ فصار الضمير مرفوعاً فاستتر؛ لأنّ الجارّ والمجرور كان مفعول ما لَم يسمّ فاعله. ١٢ ش.

(٢) قوله: «مشتقّ» يشمل جميع الأسماء المشتقّات، قوله: «مِن يُفْعَلُ» يُخرج اسم الفاعل؛ لأنّه مشتقّ من المضارع المعلوم، وقوله: «لمن وقع عليه الفعل» يُخرج اسم المكان والزمان والآلة، ولو لَم يخرج الفاعل بالقيد الأوّل يخرج به، لكنّه أسند خروجه إليه؛ لتقدّمه وليستقلّ كلّ قيد بإخراج شيء، لا يقال: لو قال من المضارع المجهول بدلَ «من يفعل» لكان أشمل؛ لأنّا نقول: لَم يرد بهذا القيد تخصيص اشتقاق اسم المفعول بالثلاثيّ بل أراد بيان اشتقاقه من المجهول، فاتّفق هذا اللفظ لخفّته وأصالته، تدبّر. ١٢ ف.

(٣) غالباً، وإنّما ترك هذا القيد اعتماداً على ما سبق من أنّ فعيلاً وفعولاً يجيء بمعنى مفعول، وإنّما سمّي به؛ لأنّه اسم ما فعل به على قياس ما ذكرنا في اسم الفاعل. ١٢ ش.

(٤) أي: بين مضروب ويُضرب؛ لأنّ كلاًّ منهما مبنيّ للمفعول. ١٢ ح.

(٥) أي: مقام حروف الاستقبال دون غيرها من الزوائد أي: إن قيل: لِمَ زيدت الميم بل ينبغي أن يزاد ثمّة حرف من حروف العلّة؛ لأنّ زيادتها شائع وهنّ أولى بالزيادة. ١٢ ح.

(٦) وهو أنّ زيادتها في أوّل الكلمة هاهنا متعذّر؛ لأنّه لو زيدت الألف يلزم الابتداء بالساكن وهو متعذّر، ولو زيد الياء ثمّ إنّ حذف حرف الاستقبال يلزم الالتباس بالمضارع، وإن لَم يحذف يلزم تكرار اليائين الخاليين عن الفائدة في أوّل الكلمة، ولو زيد الواو فزيادتها في أوّل الكلمة لَم تجئ في كلام العرب. ١٢ ح.

(٧) ولَم يكسر؛ لئلاّ يلتبس باسم الآلة. ١٢ ش.

ثمّ ضمّ الراء حتىّ لا يلتبس بالموضع (١) فصار مَضرُب [بضم الراء]، ثمّ أُشبِعَتِ الضمّة [أي ضمة الراء]؛ لانعدام مَفعُل [بضم العين] في كلامهم بغير التاء فصار مضروب (٢) وغيِّر [وغُيّر] مفعول من الثلاثي [المجرد] دون مفعول سائر الأفعال (٣) والموضع (٤) حتىّ يصير مشابهاً في التغيّر باسم الفاعل أعني: غُيِّر الفاعل من يفعَل [بفتح العين] ويفعُل [بضم العين] إلى فاعِل [بكسر العين]، والقياس فاعَل [بفتح العين] وفاعُل [بضم العين] فغُيِّر المفعول أيضاً؛ للمؤاخاة بينهما (٥)، وصيغته [اسم المفعول] من غير الثلاثي [المجرد] على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر (٦) مثل: مستخرَج (٧).

---

(١) من الثلاثيّ المفتوح العين، نحو: «منصر»، ولو كسر التبس بالموضع من الثلاثيّ المكسور العين، نحو: «مضرب»، ولو أسكن التقى ساكنان، فتعيّن الضمّ. ١٢ ف.

(٢) على وزن مفعول، أدخلت التّنوين؛ إمارةً للاسم. ١٢ ح.

(٣) أي: باقي الأفعال في الالتباس على تقدير ضمّ الميم أعني: مفعول باب الإفعال، فتدبّر. ١٢ ش.

(٤) أي: لَم يغيّر الموضع؛ إذ يلتبس به على تقدير فتح الراء وكسره مع أنّ بتغيير أحدهما يزول الالتباس. ١٢ش.

(٥) أي: للمشاكَلة والمناسَبة بين اسمي الفاعل والمفعول، وذلك لأنّ الفعل له طرفان: طرف الإيقاع وطرف الوقوع عليه، ففي طرف الإيقاع هو الفاعل، وفي طرف الوقوع عليه المفعول؛ لأنّ الفعل المتعدّي كما يقتضي اسم الفاعل يقتضي اسم المفعول أيضاً، وذلك لأنّ كلّ واحد يؤخذ من المضارع، ولأنّ كلاّ منهما يعمل عمل فعله بشرط الاعتماد وبشرط كونه بمعنى الحال والاستقبال. ١٢ ح.

(٦) إمّا لفظاً أو تقديراً؛ ليتناول مثل: مختار ومُجاب. ١٢ ف.

(٧) بفتح العين، و«مختار» أصله: «مُختَيَر» بفتح العين، والمصدر الميميّ واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول منه؛ لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلاًّ للفعل، فجعل اسمهما كاسمه واتّحاد المصدر الميمي باسمهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما. ١٢ ش.

فصل في اسمي الزمان والمكان[1]

اسم المكانُ: هو اسم مشتقّ من «يَفْعَل»[2] لمكان وقع فيه الفعل[3] فزيدت الميم كما في المفعول؛ لمناسبة بينهما[4] ولم يزد الواو حتّى لا يلتبس به وصيغته من باب يَفعَل مَفْعَل[5] كالمَذْهب إلاّ من المثال؛ فإنّه منه بكسر العين، نحو: المَوْجِل[6] حتىّ لا يظنّ إنّ وزنه كان فَوْعَلاً[7] مثل جورب[8]

(بعد حذف حرف المضارعة، في المكان، اسم المكان، اسم المفعول، بفتح العين، من يذهب، أي الظرف، في الفتح)

(١) خصّ تعريف اسم المكان بالذكر وبيان أحكامه وترك اسم الزمان وهو مشتقّ من «يَفعل» على صيغة المعلوم ومعرفة أحكامه على المقايسة، لكثرة استعمال اسم المكان وجمعهما المصنّف في فصل واحد؛ لكمال المناسبة بينهما في أخذ الاشتقاق؛ فإنّ كلّ فعل يؤخذ منه المكان يؤخذ منه الزمان أيضاً. ١٢ ح.

(٢) على صيغة المبنيّ للفاعل من المستقبل؛ لأنّه لَمّا كان اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع، والاختلاف في عين المضارع إنّما يكون في المبنيّ للفاعل دون المبنيّ للمفعول؛ لأنّ عينه مفتوح أبداً تعيّن أن يكون مشتقّاً من المبنيّ للفاعل، ولهذا الوجه اشتقّ من المضارع دون غيره. ١٢ ش.

(٣) قوله: لمكان وقع فيه الفعل، يُخرج ما عدا اسم المكان. ١٢ ف.

(٤) أي: لمناسبة واقعة من حيث وقوع الفعل بينهما أي: بين المكان واسم المفعول، وذلك لأنّ في اسم المفعول وقوع الفعل عليه، وفي اسم المكان وقوع الفعل فيه، ولهذا سمّي المكان «مفعولاً فيه». ١٢ ح.

(٥) مفتوح العين للموافقة، ومفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التي هي مفتوحة. ١٢ ش.

(٦) سواء كان مكسور العين كـ«موعد» أو مفتوح العين نحو: «الموجِل» أو مضموم العين كـ«موجِد» من «يوجُد» على حدّ كرُم على لغة بني تميم . ١٢ ح ملخّصا.

(٧) بفتح الفاء والعين زعماً أنّ الميم من نفس بناء الكلمة لا زائد عليه. ١٢ ف.

(٨) فيلزم أصالة الميم وزيادة الواو وهذا خلف، فترك الفتح وكسر العين. ١٢ ح.

ولا يظنّ في الكسر؛ لأنّ فَوعِلاً لا يوجد في كلامهم [(١)]، وصيغته من باب يفعِل «مَفعِل» إلاّ من الناقص؛ فإنّه منه يجيء بفتح العين، نحو: مَرمىً؛ فراراً عن توالي الكسرات [(٢)] ولا يبنى من يَفعُل مَفعُل؛ لثقل الضمّة [(٣)]، فقسّم موضعه [(٤)] بين مَفعِل ومفعَل [(٥)] وأعطى للمفعِل أحد، عشر اسما، نحو: المنْسِك والمجْزِر والمنْبِت والمطلِع والمشْرِق والمغْرِب والمفرِق والمسْقِط والمسْكِن والمرْفِق والمسْجِد. والباقي للمَفعَل؛ لخفّة الفتحة واسم الزمان مثل المكان، نحو: مَقتَل الحسين [(٦)].

---

(١) وقيل: إنّما كسر في الجميع ولَم يفتح؛ لأنّ الكسر مع الواو أخفّ من الفتحة معها؛ إذ «موعِد» بالكسر أخفّ من «موعَد» بالفتح بالوجدان، وسرّه أنّ المسافة بين الفتح والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسر؛ فإنّها قريبة بينهما ولَم يضمّ أيضاً حتّى لا يكون عديم النظر في كلامهم؛ لأنّ «مفعُلاً» لا يوجد في كلامهم. ١٢ ش.

(٢) لأنّ الياء بمنزلة الكسرتين، وكسرة ما قبلها والحاصل: أنّ ظرف المكان من الناقص يكون مفتوح العين أبداً مطلقاً أي: سواء كان المضارع يَفعِلُ بكسر العين «كمرمىً» من «يرمي»، أو يفعَل بفتح العين كـ«مخشىً» من «يخشٰى» أو يفعُل بضمّ العين كـ«مدعىً» من «يدعو». ١٢ ح.

(٣) ولرفضهم مفعُلاً في كلامهم، ولَم يذكر هذا الدليل؛ لسبق الذكر، ويجوز أن يكون هذا بسبب رفضهم مفعُلاً. ١٢ش.

(٤) أي: المكان من المضارع المضموم العين وقيل: الضمير يرجع إلى «مَفعُل» بالضم والمآل واحد. ١٢ ح.

(٥) بالكسر، قدّمه؛ لأنّ ما أعطي له محصور مضبوط، بخلاف ما أُعطي للمفعَل بالفتح؛ فإنه غير محصور، وهذا كما يقدّم الإعراب التقديريّ على اللفظيّ واعلم أنّ كلّ من أحد عشر اسما من حدّ «نصر». ١٢ ش ملخّصا.

(٦) رضي الله تعالى عنه لزمان قتله وهو يوم عاشوراء، كما يقال: «مقتل الحسين» لمكان قتله أي: كربلاء. ١٢ ش.

فصل في اسم الآلة

وهو[أي الآلة] اسم مشتقّ من يَفعل[المعلوم] (١) للآلة (٢) وصيغته مِفْعَلٌ (٣) ومن ثَمّ قال الشاعر:

المَفْعَلُ للمَوْضِع والمِفْعَلُ للآلة والفَعْلَةُ للمرّة والفِعْلَة للحالة (٤)

وكسرت الميم[في الآلة]؛ للفرق بينه وبين الموضع (٥) ويجيء[الآلة] على وزن مِفعَال، نحو: مِقراض ومِفْتَاحٍ، ويجيء[الآلة] مضموم العين والميم،.......................

---

(١) «يفعل» مبنيا للفاعل، إنما قلنا مبنيا للفاعل لأن الآلة وإن كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقه بها إلا إن تعلقها بالفاعل أقدم وأقوى ولهذا اجعلوا الأدوات من تتمة الفاعل. ١٢ ش ملخّصا.

(٢) أي: لِما يعالج به الشيء، وفائدة قيود التعريف قد مرّت غير مرّة، قوله: للآلة، خرج به كلّ ما هو غير المقصود، يعني: أنّ الآلة اسم لِما يُستعان به في ذلك الفعل، كالمفتاح؛ فإنه اسم لِما يفتح به، وقد يطلق على ما يفعل فيه إذا كان مِمّا يستعان به، كالمِحلب يعني: «كاسه كه درو شير دوشند». ١٢ ح.

(٣) بكسر الميم وفتح العين، نحو: «مضرب» و«مقتل» و«مفتح». اعلم: أنّ اسم الآلة من الثلاثيّ الّذي فيه علاج وانفعال يأتي على «مفعل» كـ«منصر»، و«مفعال» كـ«مفتاح»، و«مفعلة» كـ«مكسحة»، فالأوّلان قياسيّان، والثالث سماعيّ، والمصنّف لَم يذكر هذا الوزن السماعيّ؛ لعدم اطّراده، وفصل الثاني عن الأوّل؛ لعدم شهرته بالنسبة إلى الأوّل، فكأنّ صيغة الآلة منحصرة عنده في «مِفْعَلٌ». ١٢ ف.

(٤) يعني: المفعل بفتح الميم والعين للظرف، وبكسر الميم وفتح العين للآلة، و«الفَعْلة» بفتح الفاء للمرّة، نحو: «ضَرْبةً» يعني: «ىک بارزدن»، و«الفِعْلة» بكسر الفاء للحال أي: للنوع كـ«جِلسة» يعني: «نوع نشستن» وأمّا بالضمّ فهو للمرّة والنوع. ١٢ ح.

(٥) من «يفعُل» بالفتح والضمّ، ولَمّا لَم يكن طلب الحكمة موجّهاً إلاّ في العدول عن الأصل لَم يكن طلبها في عدم ضمّ الميم الّذي لا وجه لأصالته هنا وجهاً، ولو خرج أحد عن الوجه وطلبها في عدم الضمّ قلنا له للالتباس بمفعول باب الإفعال. ١٢ ش.

أي المسعط والنخل | الغير المشتقة

نحو: الـمُسْعُط[1] والمُنْخُل[2] ونحوهما، قال سيبويه: هـذان من عداد الأسماء يعني: المُسْعُط اسم لهذا الوِعَاء وليس بالآلة وكذلك أخواته[3][4].

---

(١) وهو الإناء الذي يجعل فيه السَعوط، والسَعوط: بالفتح دواء يصب في الأنف. ١٢ ف.

(٢) وهو ما ينخل به الدقيق، وهو الغربال الّذي يخرج به النخالة من الدقيق، والمنخل بفتح الخاء لغة فيه، وكذا المدقّ: لِمَا يدقّ به. ١٢ ف.

(٣) فيكون الآلة بكسر الميم وفتح العين، وذلك لأنّ اسماً مشتقًّا من «يَفعل» لَم يجئ على وزن «مُفعُل» بضمّ الميم والعين، فيكون هذان اسمين جامدين كسائر الأسماء الجوامد. ١٢ ح.

(٤) أي: حكم أخوات هذا المذكور، المسعط هي المدق يعني: «بدانچه بکوبند»، والمسقط: هي البزاق، والمدهن: يعني: «روغندان»، والمكحلة: «سرمه دان»، والمحرضة: «اشناندان». ١٢ ش و ح ملخّصا، فهذه من عداد الأسماء عند سيبويه ومن أسماء الآلة عند غيره على غير القياس.

الباب الثاني في المضاعف[1]

ويقال له أصمّ؛ لشدّته[2] ولا يقال له: صحيح؛ لصيرورة أحد حرفيه حرفَ علّة في نحو: تَقَضِّيَ الْبَازِيْ[3] وهو يجيء من ثلاثة أبواب، نحو: سرّ يسُرُّ وفَرَّ يفِرُّ وعضَّ يعَضُّ ولا يجيء من فعُلَ يفعُلُ إلا قليلاً، نحو: حبَّ يحُبُّ فهو حبيب، ولَبَّ يَلُبُّ فهو لبيب[4]، فإذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحدٍ[5] أو

---

(١) إنّما قدّم هذا الباب على الأبواب الباقيّة؛ لقربه من الصّحيح فإنّ أكثر الأبنيّة من المضاعف تصحّ، وأمّا إبدال الياء من إحدى حرفي التضعيف فإنّما هو في مواضع مخصوصة لا كثيرة، بخلاف تليين الهمزة وتخفيفها فإنه كثير. اعلم أنّ «المضاعف» اسم مفعول من «ضاعف يضاعف» ومعنى التضعيف: «دو چند ساختن»، وفي الاصطلاح: هو أن يجتمع المتماثلان أو المتقاربان في كلمة أو كلمتين أو التقاء أحد المثلين بالآخر في كلمة واحدة. ١٢ ح ملخّصا.

(٢) أي: لتحقّق الشدّة فيه بواسطة الإدغام فيحتاج إلى الجهر والتكرير، كما يحتاج من لا يسمع الصوت الخفيّ إليهما يقال: حجر أصمّ أي: صلب. ١٢ ش.

(٣) أي: تقضِّي، أصله: تَقَضُّضٌ فلمّا اجتمع فيه الضّادات قلبت الأخيرة ياءً؛ لأنّ محلّ التغيير آخر الكلمة، لا يقال: إنّ حرفي التضعيف باقيان على أصلهما حينئذ؛ إذ الضاد في «تقضّي» مشدّدة؛ لأنّا نقول: إنّ حرفي التضعيف عين الكلمة ولامها والمقلوب هاهنا هو لام الكلمة وأمّا أولى الضاد من الباقيين فعين الكلمة والأخرى زائدة، وكذلك «أمليت» بمعنى: أمللت. ١٢ ف.

(٤) وإنّما قال: «فهو حبيب ولبيب»؛ ليدلّ على أنّهما من باب مضموم العين في الماضي والمضارع، وذلك لأنّ «الفعيل» غالباً يجيء من مضموم العين. ١٢ ح.

(٥) في الذات أو في الصفة كالجهر والهمس، كما يدلّ عليه قوله فيما سيأتي، فيكون من جنس واحد نظراً إلى الهموسيّة. ١٢ ش.

متقاربين في المخرج (١) يدغم الأوّل في الثاني؛ لثقل المكرّر (٢)، نحو: مَدَّ مَدًّا مَدُّوْا إلى آخره (٣)، ونحو: أَخرجَ شَّطاءَه (٤)، وقالت طّائفة (٥). والإدغام: إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين (٦) كذا نقل عن جَارِ الله، وقيل: إسكان الأوّل وإدراجه في الثاني (٧)، المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ

---

(١) عطف على قوله: جنس واحد ميلاً إلى المعنى؛ إذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما مماثلين، وتقدير الكلام: وإذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات أو في الصفة أو حرفان متقاربان... إلخ. ١٢ ش.

(٢) وذلك لأنّ اجتماع المتجانسين مِمّا ثقل على اللسان، ولهذا شبّهه بعضهم بالمشي المقيّد، وبعضهم بوضع القدم ورفعه في حيّز واحد، فيحصل بالإدغام نوع من الخفّة؛ لأنّ الحرف المشدّدة زمانه أقصر من زمان الحرفين، وأطول من زمان الحرف الواحد المخفّف. ١٢ ح.

(٣) أصله: «مَدَدَ»، ومثال المتماثلين في الصفة يجيء إن شاء الله تعالى في بحث إدغام تامّ الافتعال، ولَم يورده هاهنا؛ لاحتياجه إلى تفصيل في بيان كونه مثالاً، وهذا ليس موضع التفصيل. ١٢ ش.

(٤) بإدغام الجيم في الشين؛ لتقارب مخرجهما، وقد قرأ به "أبو عمرو". ١٢ ش.

(٥) بإدغام التّاء في الطّاء بالاتّفاق؛ لتقارب مخرجهما وسكون الأوّل. ١٢ ش.

(٦) في مخرجهما، تعريف باللازم؛ لأنّ المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ حقيقة، لا حرف واحد قد ألبث في مخرجه مقدار إلباث الحرفين، لكن باعتبار أنّ الحرف إذا دخل في مثله ونطق معه دفعةً كان كأنّه نطق بحرف واحد، لكنّه بإلباث في مخرجه مقدار إلباث الحرفين وإن كان الملفوظ في الحقيقة حرفين، وهذا غاية ما يتكلّف في توجيه هذا التعريف. ١٢ ف.

(٧) أي: الإدغام في العرف: إسكان الحرف الأوّل وإدخاله في الحرف الثاني، وإنّما تعيّن الحرف الأوّل بالسكون؛ لأنّ الساكن حرف ضعيف يتبع تلفّظه في ضمن التّلفظ بالحرف الثاني المتحرّك، فيحصل التلفّظ في ضمن المتحرّك فصار تلك التلفّظ حكماً، بخلاف لو عكس بأن يسكن الثاني وتحرّك الأوّل فإنّه إذا أدغم لَم يمكن التلفّظ بها؛ لأنّا قد فرضنا الثاني ساكناً، وأمّا اعتبار حركته الأولى على الثانية الساكنة فليس

وحرفٌ واحدٌ في الكتابة[1] وهذا في المتجانسين، وأمّا في المتقاربين فحرفان في اللفظ والكتابة جميعاً كـ«الرحمن»[2] واجتماع الحرفين على ثلاثة أضرب[3]، الأوّل: أن يكونا متحركَين يجوز فيه الإدغام إذا كانا في كلمتين نحو: مناسككم، وأمّا إذا كانا في كلمة واحدة يجب فيه الإدغام[4] إلا في الإلحاقيات[5]، نحو: قَرْدَدٌ وجَلبَب حتىّ لا يبطل الإلحاق والأوزان الّتي يلزم فيها الالتباس[6]، نحو: صَكَكٌ وسُرُرٌ وجُدَدٌ وطلل حتّى لا يلتبس بصكّ وسُرّ وجُدٍّ وطَلّ[7] ....

(المتجانسين أو المتقاربين؛ الحرفان؛ الأرض المرتفعة؛ الصور؛ كما عرفت؛ عيب في رجلِ الفرس؛ جمع سرور؛ خط في ظهر الحمار؛ ما يبقى من آثار الديار)

بصحيح؛ لأنّه يلزم خلاف الوضع المفروض، فلا يصحّ التلفّظ بِها لا حقيقة ولا حكماً. ١٢ ح.

(١) أي: بنقص حرف في الكتابة إذا كانا في كلمة واحدة كـ«برّ» و«كرّ» و«مدّ» و«شدّ» على ما هو مذكور في علم الخط، وذلك للتخفيف والاستغناء بشيء عن شيء؛ إذ مع الإدغام يرتفع اللسان ارتفاعةً واحدةً، ونقص حرف من الحروف الملفوظة في الكتابة ثابت في عرفهم وإنّما قلنا: «إذا كانا في كلمة» لأنهما إذا كانا في كلمتين كانتا حرفين في الكتابة أيضاً نحو: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾[البقرة: ١٦]. ١٢ ش.

(٢) فإن اللام مع الراء مدغم و مدغم فيه مع أنهما حرفان في اللفظ والكتابة. حاشية مق.

(٣) بيان لِمَا أجمله بقوله: إذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد أو متقاربين في المخرج يدغم الأوّل في الثاني. ١٢ ف.

(٤) نحو: «فرّ»، فلا يرد مثل «مناسككم»؛ لاجتماعهما في كلمتين.

(٥) الاستثناء مفرّغ أي: يجوز الإدغام في جميع الكلمات إلاّ في الكلمات الإلحاقيّات. ١٢ ح.

(٦) إذا أدغم؛ فإنّه لا يدغم فيها مع أنّه اجتمع حرفان متحرّكان متجانسان. ١٢ ف.

(٧) فالمقصود منه: أنّه لو أدغم في «صكك» يلتبس بـ«صَكّ»، وكذلك «السرر» و«الجدد» و«الطلل» لو أدغم لالتبس بـ«الجُدّ» و«الطَلّ» و«السُرّ» فلم يفهم معناها فترك الإدغام، ولا يخفى ترتيب اللفّ والنشر المرتّب في

ولا يلتبس[1] في مثل: ردّ وفرّ وعضّ؛ لأنّ رد يُعلَم من يردّ أن أصله: ردد؛ لأنّ المضاعف لا يجيء من باب فعُل يفعُل وفرّ أيضاً يُعلَم من يفر؛ لأنّ المضاعف لا يجيء من فعِل يفعِلُ وعضّ أيضاً يعلم من يعض؛ لأنّ المضاعف لا يجيء من فعَل يفعَل، ولا يدغم في حَيِيَ في بعض اللغات[2] حتى لا يقع الضمّة على الياء الضعيف في يَحَيُّ[3] وقيل: الياء الأخيرة غيرُ لازمةٍ؛ لأنه تسقط تارةً نحو: حَيُوْا[4] وتُقلَبُ أُخرى نحو: يحيا[5]. والثاني:

كلام المصنّف رحمه الله تعالى. ١٢ ح.

(١) أي لا يقع التباس في مثل: «ردّ» بأنه من «ردد» بالفتح أو من «ردد» بالضمّ وفي مثل «فرّ» بأنه من «فرر» بالفتح أو من «فرر» بالكسر وفي مثل «عضّ» بأنه من «عضض» بالكسر أو من «عضض» بالفتح. وهذا جواب سؤال وهو أن يقال: بأنك قد قررت فيما سبق أنّ الالتباس مانع عن الإدغام في الإلحاقيات وفي ردّ وعضّ وفرّ قد وجب الإدغام فيلزم التباس من باب إلى باب حيث لم يعلم بعد الإدغام أنه من أيّ باب هذا فأشار إلى الجواب بأنه لا يلتبس في مثل هذه الأبنية. ١٢

(٢) مع أنه اجتمع المتماثلان المتحرّكان فيه وأنه ليس من صور الاستثناء. ١٢ ش.

(٣) يعني: أنّهم كرهوا وجوب الإدغام فيه؛ لأنّهم لو أدغموا في الماضي لزمهم أن يدغموا في المستقبل أيضاً طرداً للباب، وإذا أدغموا في المستقبل لَم يكن بدّ من تحريك الياء بالضمّ؛ لأنّ الياء المدغم فيها لابدّ أن تكون متحرّكة وهو مرفوض عندهم، فاستدلّ بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الإدغام فيه كما ذكره المصنف، وبعضهم على عدم وجوب الإدغام فجوّزوا الإدغام وتركه وكلا النظرين صحيح، تدبّر.١٢ ف.

(٤) أصله: «حَيِيُوْا» فحذفت الياء الأخيرة للتخفيف، كما في «رَضُوْا» و«بَقُوْا» أصلهما: «رَضِيُوْا» و«بَقِيُوْا» فخفّف بحذف الياء. ١٢ ح.

(٥) أصله: «يَحْيَيُ» بضمّ الياء الأخيرة، فلمّا لَم تكن لازمةً كان وجودها كعدمها فكأنّه لَم يجتمع المثلان فكيف

أن يكون الأوّل ساكناً يجب فيه الإدغام ضرورةً[(١)] نحو: مدٍّ وهو على فَعْلٍ.

والثالث: أن يكون الثاني ساكناً فالإدغام فيه ممتنع[(٢)] لعدم شرط صحة الإدغام وهو تحرُّك الثاني. وقيل[(٣)]: لابدّ من تسكين الأوّل فيجتمع ساكنان فتفرّ من ورطة[(٤)] وتقع في أخرى[(٥)] وقيل: لوجود الخفة بالساكن وعدم شرط الإدغام ولكن جوّزوا الحذف في بعض المواضع[(٦)] نظراً إلى اجتماع المتجانسين نحو: ظَلْتُ[(٧)] كما جوّزوا القلب في نحو:.........

يدغم. إنما كتبت «يحيا» بالألف مع أنّ الألف المقصورة كتبت بالياء كـ«حبلىٰ» و«بشرىٰ»؛ لأنّ ما قبل الألف فيه ياء فاحترز عن توالي الياءات كما احترز في «دنيا» و«العليا» إلاّ إذا كان علماً كـ«يحيىٰ» المفرق بين العَلم والصفة ولم يعكسوا لأنّ الصفة أثقل. ١٢ ح وش ملخّصا.

(١) أي: سواء كان في كلمة واحدة نحو: «مدّ» مصدراً أو في كلمتين نحو: اضرب بّكرا. ح ملخّصا.

(٢) وقيل: إدغام المتحرّك محال؛ لأنّه لو أدغم فإنّه إمّا أن يدغم بعد الإسكان كما هو الشرط أو يدغم بدون الإسكان بأن يدغم المتحرّك في الساكن فهو أيضاً محال؛ لأنّ حركة المتحرّك قد وقعت فاصلة بين الحرفين ومن شرط الإدغام عدم الفصل بينهما. ١٢ ح.

(٣) في وجه امتناع الإدغام في الضرب الثالث أنه لا بد من تسكين الحرف الأوّل فيجتمع فيه حينئذ ساكنان إذ الثاني كان ساكنا قبل هذا فتفر من ورطة وتقع في ورطة أخرى. ١٢ ش وغيره.

(٤) هي في الأصل طين يقع فيه النعم ويقوم، والمراد هاهنا المحذور،وهو ثقل المكرّر.١٢ش.

(٥) المراد من الورطة الأولى هاهنا عدم إدغام المثلين، ومن الثانية اجتماع الساكنين.١٢ف.

(٦) استدراك من قوله: «فالإدغام فيه ممتنع»، كأنّه قيل: متى امتنع الإدغام في هذا القسم فعل له حكم آخر من أحكام الإدغام. ١٢ ح.

(٧) على حدّ «سمع» أصله: «ظَلِلْتُ» فحذف اللام الأولى التي هي عين الكلمة، فمن كسر الظاء حذف اللام مع

تَقْضِي الْبَازِي[1] وعليه قراءةُ مَن قرء ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣/٣٣] من القرار[2] أصله: اِقْرِرْنَ، فحذفت الراء الأولى، فنُقل حركتها إلى القاف[3] ثمّ حذفت الهمزة؛ لانعدام الاحتياج إليها فصار قِرْنَ. وقيل: من وَقَرَ يَقِرُ وقاراً[4] وإذا قرء «قَرن» يكون من أَقَرُّ بالمكان بفتح القاف وهو لغة في أَقِرُّ[5] فيكون أصله اِقْرَرْنَ على وزن اِعْلَمْنَ فنقل حركة الراء إلى القاف

نقل حركتها إليها؛ طلباً لإبقاء أثرها بعد الحذف لئلاّ يلزم إبطاله بالكلّية، ومن فتح الظاء حذف اللام بدون النقل.١٢ح.

(١) اعلم أنّ اجتماع المتجانسين على ثلاثة أضرب أحدها بالإدغام والثاني بالقلب والثالث بالحذف وقد عرفت أمثلة ذلك كلّها. ١٢ ح.

(٢) حال من قوله: «وقرن»، يعني: أنّ كون هذه القراءة على حذف إحدى المتماثلين إنّما هو على تقدير كون «قرن» من «قرر يقرر قراراً» من الباب الثاني وهو المضاعف، لا على تقدير كونه من «وقر يقر وقاراً» من الباب الثاني أيضاً؛ لأنّه مثال لا مضاعف، فلا يكون مِمّا نحن إليه. ١٢ ف.

(٣) بعد حذف الراء الذي هو الغرض الأصل إبقاء لأثرها ودفعاً لاجتماع الساكنين ولا حجر في الثقل، وهذا نظير قوله في الباب الثالث في تخفيف الهمزة بالحذف: «ثم يحذف لاجتماع الساكنين ثم أعطي حركتها لما قبلها». ١٢ ش.

(٤) يعني: يجوز أن يكون «قرن» بكسر القاف أمراً من «وقر» من الوقار وهو الثبات والسكون وهذا ظاهر؛ لأنّ «يَقِرُ» أصله: «يَوْقِرُ» فحذفت الواو؛ لوقوعها بين الياء والكسرة، وإذا بني الأمر حذف حرف المضارعة فصار «قرن»، وهو جمع المؤنّث فحينئذ لا يكون ممّا نحن فيه لأنه من الباب الثاني لا مضاعف فلا تكون هذه القراءة ح على حذف أحد المثلين تخفيفاً فيكون ذكره لاستثناء الاحتمال في قرن حتى يتّضح الأمر. ١٢ ح وش وف.

(٥) بكسر القاف مضارع متكلّم من باب «ضرب» يعني: أنّ القرار مضاعف مستعمل من باب «ضرب»

فصار قَرْنَ وهذا إذا كان سكونه لازما وأما إذا كان عارضياً[1] يجوز الإدغام وعدمه نحو: امْدُدْ ومُدَّ بفتح الدال للخفّة ومُدِّ بالكسر؛ لأنه أصل في تحريك الساكن ومُدُّ بالضم للاتّباع[2] ومن ثَمّ لا يجوز فِرُّ لعدم الاتباع[3] ولا يجوز الإدغام في اُمْدُدْنَ[4]؛ لأن سكون الثاني لازم وتقول بالنون الثقيلة مُدَّنَّ مُدَّانِّ مُدُّنَّ مُدِنَّ مُدَّانِّ اُمْدُدْنَانِّ[5] وبالنّون الخفيفة مُدَّنْ مُدُّنْ مُدِنْ، اسم الفاعل: مادٌّ[6]، اسم المفعول: ممدود، اسم الزمان والمكان:..................

ومستعمل أيضاً من باب «علم»، وإذا كان قراءة الكسر من القرار فهي من باب «ضرب» كما أنّها إذا كانت من الوقار، وهو مثال يكون منه أيضاً. ١٢ ش.

(١) أي: سكون حرف الثاني وهو أن يكون في الأمر والنهي وكذلك مضارع مجزوم، نحو: «لَم يقر»، ما لَم يلزمها الضمير، فإذا اتّصل بِها الضمير يجب فيه الإدغام، نحو: «لَم يقروا». ١٢ ح.

(٢) أي: لاتّباع حركة العين وهي الضمّ، والميم مضمومة في الثلاث؛ لأنّ الحركة المنقولة إليه في الثلاث هي الضمّة. ١٢ ش.

(٣) لأنّ «فرّ» من الباب الثاني فيكون عين مضارعه مكسوراً فلا يتأتّى ضمّ الراء للاتّباع، وأمّا «فرّ» بفتح الراء وكسره وكسر الفاء فيهما و«إفرر» بفكّ الإدغام فجائز على قياس ما مرّ. ١٢ ف.

(٤) أي: لا يجوز الإدغام في الأمر إذا اتّصل به نون جماعة النساء، وكذا لا يجوز الإدغام في الماضي إذا اتّصل به الضمير المرفوع البارز المتحرّك وهي تسعة أمثلة، نحو: «مَدَدْنَ، مددتَ مددتما مددتم، مددتِ مددتما مددتنّ، مددتُ مددنا». ١٢ ف.

(٥) قوله: «مدن مدان» بفتح الدال، «مدن» بضمّها وبحذف الواو اكتفاءً بالضمّ، «مدن» بكسرها وبحذف الياء اكتفاءً بالكسر. ١٢ ش.

(٦) قوله: «مدّن» بضمّ الميم وفتح الدال، و«مدّن» بضمّتين وحذف الواو، و«مدّن» بالكسر وحذف الياء، واسم

مَمَدّ [١]، **اسم الآلة: مِمَدّ** [٢]، **والمجهول: مُدَّ** (الماضي) **يُمَدُّ** (المضارع) **مَدّاً، ويجوز الإدغام إذا وقع** (حرف) **قبل تاء الافتعال من حروف «اتشدذز سشص ضطظوي»** [٣]، **نحو: اتّخذ وهو شاذ** [٤]، **ونحو: اتّجر** [٥]، **ونحو: اثّار بالثاء، يجوز فيه اتّار بالتاء؛ لأنّ التاء والثاء من المهموسة** [٦]**، ....**

الفاعل من المضاعف «مادّ» أصله: «مَادِدٌ» بوزن «ضارب» فأدغمت الأولى في الثانية بعد سلب حركتها، وكذا: «مادّان مادّون، مادّة مادّتان مادّات ومَوادّ». ١٢ ف.

(١) بفتحتين أصله: «مَمْدَدٌ» بفتح الميم والدال الأوليين، فنقل فتحة الدال إلى الميم، وأدغم فصار «مَمَدّ»، وكذا: «مَمَدّان ومَمَدّون، مَمَدّة مَمَدّتان مَمَدّات». ١٢ ف.

(٢) بكسر الأوّل وفتح الثاني أصله: «مِمْدَد» بكسر الأوّل وسكون الثاني وفتح الثالث، ثم أدغم فصار «مِمَدّ»، وكذا: «مِمدّان مِمدّون، مِمدّة مِمدّتان ومِمدّات». ١٢ ف.

(٣) وهي أربعة عشر حرفاً، فشرع في بيان أمثلة كلّها، فأمّا «اتّخذ» فمثال الهمزة، أصله: «اِءْتَخَذَ» بهمزتين، فقلبت الهمزة الثانية تاء وأدغمت التاء الأولى في الثانية فصار «اتّخذ»، والمصدر: «الاتّخاذ» افتعال من الأخذ بمعنى: «گرفتن». ١٢ ح.

(٤) مثال للهمزة المقلوبة بالتاء، أو قاعدة قلب الهمزة تاءً شاذّ كما تركه "الزمخشري" و"ابن الحاجب" رحمه الله، وقيل: «الضمير يرجع إلى القلب» أي: قلب الهمزة بالتاء في «اتّخذ» شاذّ؛ لأنّ الهمزة والتاء ليس بينهما قرب مخرج، وقيل: «الضمير يرجع إلى الإدغام»، فليتأمّل. ١٢ ح.

(٥) أصله: «اِتْتَجَرَ»؛ لأنه من «التجر»، أدغمت الأولى في الثانية فصار «اتّجر» من الاتّجار على وزن الافتعال أيضاً من التجارة، بمعنى: «بازرگانی کردن». ١٢ ح ملخّصا.

(٦) أصله: «اثتار» بتقديم المثلّثة على التاء المثنّاة، فقلبت التاء ثاءً وأدغمت، معناه: إدراك الثار، وهو أن يقتصّ رجل من قاتل أبيه أو غيره من الأقارب من المجرّد الآثّار «کشندۂ خویشی را کشتن» فيكون مهموز العين، فالأصل «اثتأر» على وزن «افتعل» بفتح الهمزة الّتي هي عين الكلمة، فلمّا قلبت التاء ثاءً وأدغمت الثاء في

وحروفها: «سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ»(١) [أي المهموسة]، فتكونان [الثاء والتاء] من جنس واحد نظراً إلى المهموسيّة، فيجوز لك الإدغام بجعل التاء ثاءً والثاء تاءً(٢) [في اثار]، ونحو: اِدَّان [أصله ادتان] لا يجوز فيه غير إدغام التاء في الدال(٣)؛ لأنه [الشأن] إذا جعلت التاء دالاً لبُعدها من الدال في المهموسيّة ولقرب الدال من التاء في المخرج(٤) فيلزم حينئذ

المثلّثة فصار ما قبل الهمزة مفتوحاً فقلبت بالألف، وقوله نحو: «اثّار» مبتدأ، وقوله: «يجوز فيه اتّار بالتاء» خبره، يعني: يجوز في «اثّار» بالمثلّثة «اتارّ» بالتاء الفوقانية بقلب المثلّثة بالمثنّاة والإدغام بها؛ لأنّ التاء المثنّاة والثاء المثلّثة من المهموسة أي: اللينة. ١٢ ح.

(١) الشحث: البكاء، وخصفة: اسم امرأة، والمعنى: ستبكي عليك المرأة الّتي اسمها خصفة وحروفها عشرة يجمعها أيضا «سكت فحثه شخص». واعلم أنّ الحروف العربيّة منقسمة إلى مهموسة ومجهورة، والمهموسة هي الحروف التي يجري النَفَس معها، ولا يحتبس عند النطق بها والمهجورة بخلافه وإنما سمّيت مهموسة لأنّ الصوت بها ضعيف إذ الهمس هو الصوت الخفي قال الله تعالى: ﴿فَلا تَسْمَعُ إِلاَّ هَمْساً﴾[طه : ١٠٨]، وهذه الحروف ضعف الاعتماد عليها في موضعها حتى جرى النَفَس معها. ١٢ ح وف ملخّصا.

(٢) على العكس والأخير أفصح؛ لأنّ الأوّل هو الذي يدغم في الثاني فينبغي أن يبقى الثاني على لفظه إلاّ أنّه قدّم الأوّل نظراً إلى أنّه مثال ظاهر لِمَا هو بصدده. ١٢ ش.

(٣) يريد لا يجوز فيه غير الإدغام، وتخصيص التاء في الدال؛ لتعيين طريق الإدغام، لا للاحتراز عن إدغام التاء في التاء بقلب الدال تاءً، فلا يكون التعليل للقيد بل لمطلق وجوب الإدغام وعدم جواز البيان، كما يدلّ عليه سوق كلامه، وما قاله الشيخ عبد القاهر في "دلائل الإعجاز": «إنّ محطّ الفائدة في الكلام المقيّد» فإنّما هو فيما لَم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة، وهنا فائدة غيره وهو تعيّن طريق الإدغام. ١٢ ش.

(٤) يعني: إنّما جعلت التاء دالاً لبعد بينهما؛ لأنّ الدال مجهورة والتاء مهموسة فيلزم الكراهة عند اجتماعهما، فأبدلت التاء دالاً لقرب التاء من الدال في المخرج، وإنّما لَم يجعل على العكس بأن جعل

حرفان من جنس واحد فيدغم[1]، ونحو: اذكر يجوز فيه ادّكر واذدَكر؛ لأنّ الدال والذال من المجهورة[2] فجعل التاء دالاً[3] كما في ادّان لقرب المخرج

الدال تاءً وأن دفع البُعد بهذا الطريق أيضاً لِمَا عرفت من كون الدال أصليّاً والتاء زائدة، وقيل: لا يجوز قلب الدال تاءً وإدغام التاء فيها ويقال: «إتّانَ»؛ لأنّه إن فعل كذلك لَم يعلم أنه من «الدين» أم لا، فافهم. ١٢ ح.

(١) أي: يدغم أحدهما في الآخر ويقع إدغام بينهما وجوبا. والحاصل أنّ قوله: «إذا جعلت التاء دالاً» يدلّ على معنيين أحدهما: لم يبقيا على حالهما والآخر قلب أحدهما من جنس الآخر فقوله: «لبعدها من الدال في الفمهموسية» علّة للمعنى الأوّل، وقوله: «لقرب الدال من التاء في المخرج» علّة للمعنى الثاني كما مرّ نظيره في كلامه. ش ملخصاً.

(٢) دليل على جواز الوجوه الثلاثة، والمجهورة هي الحروف التي لا يجري النفس معها ويحتبس عند النطق بها على خلاف المهموسة، وإنّما سمّيت مجهورة؛ لارتفاع الصوت بِها، وسبب ارتفاع الصوت بِها كونُها حروفاً اتّسعت وقوي الاعتماد عليها في موضِعها حتّى بلغ الصوت أن يجهر معها؛ لأنّ الجهر: الصوت المرتفع، وإنّما لم يبيّن المجهورة كما بين المهموسة بقوله: «ستشحثك خصفه»؛ لأنّها تعلم من المهموسة؛ لأنّ الحروف تنحصر في المجهورة والمهموسة، وجملة الحروف تسعة وعشرون، والمهموسة عشرة، فبقي تسعة عشر وهي المجهورة، فلا حاجة إلى ذكرها لظهورها، وإنّما اختار ذلك ولَم يعكس؛ لقلّة الحروف المهموسة، والجوهريّ جمعها في قولك: «ظل قوربض إذا غزا جند مطيع». ١٢ ف.

(٣) **واعلم** أنّ أصل «اذَّكَرَ» اذتكر على زنة «افتعل» فأبدلوا من التاء دالا لما ذكرنا من أنّ الذال من المجهورة والتاء من المهموسة وبينهما تضاد فأرادوا التوافق بينهما وأبدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة فاجتمع مع الذال المعجمة وهما مهجورتان فتوافقا في الصفة لا في الذات ولا في المخرج ولذا جاز الإدغام والبيان وإليه أشار بقوله: «يجوز فيه ادَّكَرَ» بالدال المهملة بقلب الأوّل إلى الثاني كما يجوز «اذّكَرَ» بالذال المعجمة بقلب الثاني إلى الأوّل على خلاف القياس لكنّ الأوّل أقوى وأفصح لكونه على وفق القياس ومجيئه في التنزيل، قال الله تعالى: ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[يوسف: ٤٥] ويجوز أيضا «اذْدَكَرَ» بفكّ الإدغام. ف ملخصا.

بينهما فيجوز لك الإدغام نظراً إلى اتّحادهما في المجهوريّة يجعل الدال ذالاً والذال دالا ، والبيان نظراً إلى عدم اتّحادهما في الذات، ونحو: اِزَّان مثل اذّكر[١] ولكن لا يجوز الإدغام بجعل الزاء دالا ؛ لأن الزاء أعظم من الدال في امتداد الصوت فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة[٢] أو لأنه يوازي بـ«اِدَّانَ»، ونحو: اسَّمَعَ يجوز فيه الإدغام بجعل التاء سيناً؛ لأن السين والتاء من المهموسيّة ولا يجوز فيه الإدغام بجعل السين تاء لعظم السين في امتداد الصوت[٣]، ويجوز البيان لعدم الجنسية في الذات[٤]،

---

(١) في جواز الإدغام بعد قلب التاء؛ للبعد بين الزاي والتاء في صفة المهموسيّة وصفة الصفير، وفي جواز عدم الإدغام أيضاً، فتقول: «ازدان» كما تقول: «إذدكر»، إلاّ أنّ الإدغام في «اذّكر» قويّ فصيح، بخلاف الإدغام في «ازّان»؛ فإنّه ضعيف غير فصيح؛ لعدم قرب المخرج بين الدال والزاي إلاّ أنّهما متّحدان في صفة الجهر، بخلاف التاء؛ فإنها مهموسيّة، فلذلك لَم تقلب التاء زاءً ابتداءً. ١٢ ش.

(٢) يعني: لا يجوز الإدغام بجعل الزاء مثل الدال المبدلة؛ لأنّ الزاء أعظم من الدال في امتداد الصوت، وإنّما قلبوا التاء دالاً أوّلاً ثم الدال زاءً؛ لأنّ الدال والزاء من مخرج واحد، وليس التاء والزاء كذلك؛ لأنّ التاء من طرف اللسان وأصول الثنايا، والزاء من طرف اللسان والثنايا، وأمّا السين المهملة فكما قال نحو: اسّمع أصله: استمع قلبت التاء بالسين وأدغم السين فيها. ١٢ ح.

(٣) لأنّه حرف الصفير وقد عرفت أنّ فيه امتداداً، والتاء ليس منه فلا يكون فيه امتداد، فلو أدغم السين في التاء يصير كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة وهو ممتنع، فلا يجوز أن يقال: «اِتَّمَعَ». ١٢ ف.

(٤) لأنّ التاء ليست من جنس السين في الذات. ١٢ ح.

ونحو: اشَّبَهَ مثل اسّمع[1]، ونحو: اصَّبَّرَ (الفتعل) يجوز فيه اصطبر[2]؛ لأن الصاد والطاء من المستعلية المطبقة وحروفها (الحروف)[3]: «صضطظ خغق»، الأربعة الأولى مستعلية مطبقة[4] والثلاثة الأخيرة مستعلية فقط[5]، والتاء (عطف على الصاد)[6]،من المنخفضة فجعل التاء طاء (لا صاداً) لمباعدة بينهما[7] وقرب التاء من الطاء في المخرج[8] فصار اصطبر

---

(١) أصله: «اِشْتَبَهَ»، فجعل التاء شيناً وأدغم الشين فيه؛ لأنّ التاء والشين من المهموسة، ولا يجوز جعل السين تاء كما مرّ مراراً، ويجوز البيان. ١٢ ح.

(٢) يعني: إذا كان ما قبل تاء الافتعال صاداً قلبت تلك التاء طاءً، فإن شئت الإدغام تقلب الطاء صاداً وتدغم الصاد فيه فتقول: «اِصَّبَرَ»، وإن شئت أظهرت فتقول: «اِصْطَبَرَ». ١٢ ح.

(٣) أي: الحروف الّتي هي المستعلية، فالإضافة بيانية، لا حروف المستعلية المطبقة؛ إذ الثلاثة الأخيرة ليست منها. ١٢ ش.

(٤) أمّا استعلاؤها فلارتفاع اللسان بِها إلى الحنك، وأمّا إطباقها فلانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى، فظهر مِمّا ذكرنا أنّ الاسمين المذكورين مجازان؛ لأنّ المستعلية والمطبقة في الحقيقة إنّما هو اللسان، فمعناه: مستعل عنده اللسان، ومثل هذا الافتقار كثير في اللغة، كما قيل للمشترك فيه: «مشترك». ١٢ ش.

(٥) أي: بدون الإطباق، فلا يلزم من الاستعلاء الإطباق، ويلزم من الإطباق الاستعلاء، فالمستعلية عامّ والمطبقة خاصّ. ١٢ ش.

(٦) وهي ما لا يستعلي بِها اللسان إلى الحنك عند النطق بِها، وهذا الاسم مجاز أيضاً، وحروفها ماعدا حروف المستعلية. ١٢ ش.

(٧) أي: التاء والصاد، والعرب يستكرهون اجتماع المتباعدين كاجتماع المثلين؛ لأنّ التاء مهموسة منخفضة، والصاد مستعلية مطبقة. ١٢ ح.

(٨) علّة للمعنى الثاني، وقد عرفت أنّ البعد بين الحرفين في صفة يوجب تعسّر النطق بهما، فقلبوا التاء حرفاً يوافق ما قبله في الصفة، وهو الطاء؛ قصداً لإزالة تعسّر النطق.١٢ ش.

كما في «ستٌّ» أصله: سِدْس فجعل السين والدال تاءً لقرب السين من التاء في المهموسيّة[١] والتاء من الدال في المخرج ثمّ أدغم فصار «ستّ»[٢] ثم يجوز لك الإدغام بجعل الطاء صادا نظراً إلى اتّحادهما في الاستعلائيّة نحو: اصَّبَرَ، ولا يجوز لك الإدغام بجعل الصاد طاءً لعظم الصاد أعني لا يقال: اِطَّبَرَ، ويجوز البيان لعدم الجنسيّة في الذات ونحو: اِضَّرِبَ مثل اصّبر أعني: يجوز فيه اِضَّرَبَ واضطرب[٣] ولا يجوز اِطَّرَبَ[٤]، ونحو: اِطَّلَبَ يجب فيه الإدغام لقرب التاء من الطاء في المخرج[٥] ونحو: اِظَّلَمَ يجوز فيه

---

(١) وقيل: لِمَا بينهما من التقارب في المخرج؛ لأنّ السين من المخرج التاسع من مخارج الفم، والتاء في المخرج الثامن منها أيضاً كما مرّ، فلا واسطة بينهما. ١٢ ف.

(٢) بتشديد التاء والتشبيه في جعل التاء دالاً، يعني: يجعل التاء في «اصتبر» طاءً لعلّة ذكرناها، كما يجعل الدال تاءً في «ستّ» لتلك العلّة، وتفصيله: أنه لَمّا جعلت السين الأخيرة تاءً لقربها من التاء المهموسية، واجتمع الدال والتاء وهما متضادّان؛ لأنّ الدال من المجهورات والتاء من المهموسة وبينهما تضادّ، فوجب قلب إحداهما إلى حرف من مخرجه؛ ليوافق الأخرى، فقلبوا الدال تاءً وأدغموا الأولى في الثانية فصار: «ستّ». ١٢ ف.

(٣) أي: يجوز الإدغام وفكّها؛ لأنّ أصله «اضترب» فقلبت التاءُ بالضاد المعجمة وأدغم الضاد فيه، ويجوز قلب التاء طاءً.١٢ ح.

(٤) بقلب الضاد المعجمة طاءً مهملة، وذلك لأنّ للضاد استطالة ليست لغيرها من الحروف، ففي قلبها إلى الطاء للإدغام يلزم إبطال تلك الفضيلة، حيث قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «قد ضاد مني صدقنا». ١٢ ح.

(٥) فجعل التاء طاءً وأدغمت في الطاء، فإن قيل: ما معنى قوله: «يجب فيه إلخ». مع أنّه في «اصّبر» وغيره أيضاً

الإدغام بجعل الطاء ظاءً والظاء طاءً لمساوات بينهما في العظم[الصوري] ويجوز فيه البيان[أي فك الإدغام] لعدم الجنسية[بينهما] في الذات[وهو اختيار ابن جني] مثل اِظْلَمَ[بالفك] واِظَّلَمَ[بالمعجمة] واظطلم، ونحو: اتّقد أصله اِوْتقد فجعل الواو تاء[لقرب المخرج]؛ لأنه إن لم تجعل[الواو] تاءً يصير ياءً لكسرة ما قبلها فيلزم حينئذ[أي حين صارت ياءً] كون الفعل مرةً يائياً[في الماضي] نحو: ايتقد[نــ ايتعد] ومرةً واويّاً نحو: اوتُقد[نــ اوتعد][(١)] أو يلزم توالي الكسرات[(٢)]، ونحو: اتّسر أصله: ايتسر فجعل الياء تاءً فراراً عن توالي الكسرات[(٣)] ولم يُدغم[الياءُ] في مثل ايتكل[الافتعال]؛ لأن الياء ليست

واجب بعد قلب التاء صاداً وغير ذلك؟ قلنا: المراد من قوله: «يجب فيه الإدغام» أنّه ليس فيه غير الإدغام بخلاف الأمثلة الماضية؛ فإنّ فيها يجوز فكّ الإدغام أيضاً، اعلم أنه إذا وقع قبل تاء الافتعال طاء قلبت التاء طاءً؛ لأنّها لو أبقيت على حالها مع مقارنتها إيّاها في المخرج لأدّى إمّا إلى الإدغام وهي لا تدغم في التاء لِمَا فيه من الإطباق الذي يفوت بإدغامها في التاء، وإمّا إلى الإظهار فيتعسّر النطق بها، فقلبوا تاءَ الافتعال حرفاً يوافق التاء في المخرج قصداً لنفي التنافي بينهما وهو الطاء فقلبت طاءً وأدغم الطاءُ في الطاء، وأمّا الظاء المعجمة فكما قال: نحو: «اظّلم» أصله: «اظتلم»؛ لأنّه «افتعل» من الظلم، فجعل التاء ظاء وأدغم الظاء في الظاء. ١٢ ح.

(١) في المجهول، هكذا ذكر بعضهم، ويمكن أن يقال: إنّ مراده أنّ «اوتقد» إذا لَم يجعل واوه تاءً فلا يخلو إمّا أن يبدل ذلك الواو بالياء أو لا، فإن أبدلت تلك الواو بالياء لكسرة ما قبلها فيلزم أن يكون الفعل يائيّاً، وأمّا إذا لَم يقلب الواو بل يسلم بحاله، نحو: «اوتقد» فيلزم أن يكون الفعل واويّاً، فيخلّ ذلك الالتباس بالمقصود فجعلت تاءً، تأمّل. ١٢ ح.

(٢) كسرة الهمزة والياء المركّب من الكسرتين، عطف على قوله: «فيلزم حينئذ» والظاهر أن يقول: «ويلزم» بالواو؛ إذ لا تعاند بين العلّتين إلاّ أنّه أشار إلى استقلال كلّ منهما في التعليل. ١٢ ش.

(٣) الثلاث في الماضي، والأربعة في المصدر؛ لأنّ الياء كسرتان، ولَمّا قلبوها تاءً أدغموها في تاء الافتعال

بلازمة[أي ثابتة] يعني: تصير الياءُ همزةً إذا جعلته[أي ايتكل] ثلاثياً[(١)] ومن ثَمّ[(٢)] لا يدغم في حَيِيَ في بعض اللغات[(٣)] وإدغام[(٤)] اتّخذ شاذّ، ويجوز الإدغام إذا وقع بعد تاء الافتعال من حروف: تدذز سَصْضطظ[(٥)] نحو: يَقَتِّلُ[أصله يقتتل][(٦)] ....

لاجتماع الجنسين، فقالوا: «اتّسر» أي: لعب بالقمار، ولَمّا توجّه أن يقال: إنّ قولكم: «إذا وقع قبل تاء الافتعال ياء قلبت تاء ويدغم في تاء الافتعال؛ فراراً من توالي الكسرات» منقوض بمثل «ايتكل»؛ لأنّ الياء فيه وقع قبل تاء الافتعال ولَم يقلب و لم يدغم.١٢ ف.

(١) فأصل «ايتكل» اِءْتَكَلَ؛ لكونه مأخوذاً من الأكل، فجعل الهمزة ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فالياء في «ايتكل» ليست بلازمة وأصليّة؛ لفقدها في الثلاثي، فيمتنع الإدغام بجعل الياء تاءً؛ إذ العارض لا اعتبار له عندهم. ١٢ ح.

(٢) أي: ومن أجل أن لزوم الحرف المدغم شرط في الإدغام. ١٢ ش

(٣) مع أنّه اجتمع حرفان من جنس واحد؛ لانعدام شرط الإدغام فيه؛ لأنّ الياء الأخيرة غير لازمة حيث تسقط تارة نحو: «حَيُوْ» وتقلب تارة نحو: «يحيٰ»، و«حَيُو» أصله حيِيُوْا كـ«رضِيُوا» اشتقلت الضمّة على الياء فنقلت ضمّة الياء إلى ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين و وزنه فَعُوْا. ش، ف وغيرهما.

(٤) عطف على قوله: «لا يدغم» من حيث المعنى أي: ومن أجل أنّ اللزوم شرط في الإدغام شذّ إدغام «اتّخذ» إذا كان أصله «ائتخذ» وقلبت الهمزة ياءً ثم قلبت الياء، والقياس أن لا تقلب؛ إذ الياء غير لازمة؛ لأنّه يصير همزةً إذا جعلته ثلاثيّاً، نحو: «أخذ»، وهو جواب عن سؤال مقدّر وليس من تتمّته، ومن ثمّة قيل في توجيهه قلتم: «إنّ الياء الّتي ليست بلازمة لا تدغم» والياء في «اتّخذ» غير لازمة مع أنّها قد أدغمت فأجاب: بأنه شاذّ فلا تكرار. ١٢ ش.

(٥) وهي تسعة أحرف: أحدها: التاء المثنّاة الفوقانيّة والثاني: الدال المهملة، والثالث: الذال المعجمة، والرابع: الزاء المعجمة، والخامس: السين المهملة، والسادس: الصاد المهملة، السابع: الضاد المعجمة، والثامن: الطاء المهملة، والتاسع: الظاء المعجمة. ١٢ ح.

(٦) هذا مثال التاء، أصله: «يقتتل» أدغم الأولى في الثانية؛ لاجتماع المثلين مع تحرّك الثاني فيهما، فصار

(أصله يبتدل) (أصله يعتذر) (أصله ينتزع) (أصله يبتسم) (أصله يختصم) (أصله ينتضل) (أصله يبتطر) (أصله ينتظم)

وَيَبَدِّلُ[(١)] وَيَعَذِّرُ وَيَنَزِّعُ وَيَبَسِّمُ وَيَخَصِّمُ وَيَنَضِّلُ وَيَبَطِّرُ وَيَنَظِّمُ ولكن[(٢)] لا يجوز في إدغامهن (أي الأمثلة المذكورة) **إلا الإدغام بجعل التاء مثل العين لضُعف استدعاء المؤخّر وعند بعض الصرفيّين لا يجيء هذا الإدغام في الماضي** (ماضي هذه الأمثلة)**، حتى لا يلتبس بماضي التفعيل[(٣)]؛ لأنّ** (الشأن) **عندهم تُنقل حركة التاء إلى ما قبلها وتحذف المجتلبة** (الهمزة) **وعند بعضهم يجيء** (الماضي) **بكسر الفاء نحو: خِصَّمَ؛ لأنّ** (الشأن) **عندهم كُسر الفاء لالتقاء**

«يقتّل»، فإنّهم يقولون في التصريف: «اِقَتَّلَ يَقَتِّلُ» كما يقولون: «اِقْتَتَلَ يَقْتَتِلُ»، وقس عليه ما يأتي عليه من الأبنية الباقية. ١٢ ح.

(١) أصله يبتدل من البدل قلبت التاء دالا وأدغم الدال في الدال. ١٢ ش.

(٢) استثناء من قوله: «ويجوز الإدغام» أي يجوز الإدغام وتركه في هذه الأمثلة لكن إذا أدغم لا يجوز فيها إلاّ الإدغام بجعل التاء مثل العين أي: بقلب تاء الافتعال إلى ما بعدها للتجانس إذا لم يكن عين الكلمة تاء وإنما لم يجز جعل العين مثل التاء لضعف استدعاء المقدم الذي هو التاء المؤخّر الذي هو عين الفعل ومعنى اقتضاء المؤخّر أن يقتضي جعله مثل نفسه بقلبه إليه، وإنما ضعُف استدعاء التاء المتقدّمة العين المتأخّرة لأنّ التاء زائدة والعين أصلية والأصليّ قويّ والزائد ضعيف فلو جعل العين فاء يصير القوي ضعيفا وهو ضعيف ولو جعل التاء عينا يصير الضعيف قويا وهو قوي وليس جعل الضعيف قويا جعل الخفيف ثقيلا وهذا إذا كان «الاستدعاء» مصدرا معلوما مضافا إلى مفعوله، وذكر الفاعل متروك ويجوز أن يكون مصدرا مجهولا مضافا إلى ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد، فافهم. ١٢ ف.

(٣) وذلك لأنّ عند من لا يجوز هذا الإدغام من الصرفيّين تنقل حركة تاء الافتعال إلى ما قبلها ويحذف الهمزة المجتلبة للاستغناء عنها فيلزم الالتباس مثلا إذا قصد الإدغام في «اقتتل» نقلت فتحة التاء إلى القاف وحذفت الهمزة للاستغناء عنها ثم يدغم التاء الأولى في الثانية فيصير «قَتَّلَ» بفتح القاف وتشديد التاء فلم يعلم أنه ماض من التفعيل أو من الافتعال فلهذا الالتباس لم يدغم وقس عليه ما عداه. ١٢ ف.

الساكنين[1] وعند بعضهم يجيء المجتلبة نحو: اِخِصَّمَ نظراً إلى سكون أصله[2] ويجوز في مستقبله كسْرُ الفاء وفتحُها كما في الماضي نحو: يَخَصِّمُ[3] وفي فاعله ضمّ الفاء للاتّباع مع فتحها وكسرها نحو: مخِصِّمون ويجيء مصدره خِصّاماً بكسر الخاء لا غير لالتقاء الساكنين[4] أو لنَقل كسرة التاء إلى

---

(١) يعني: إذا قصد الإدغام في الماضي من هذا الباب أسكنت تاء الافتعال فالتقى ساكنان؛ لأنّ فاء الكلمة ساكنة أيضاً، والأصل في التقاء الساكنين أن تحرّك الأوّل منهما بالكسر ولا يمكن حذف أحدهما؛ لئلاّ يلزم إجحاف الكلمة، فحرّكت الأُولى وحذفت الهمزة؛ للاستغناء عنها، مثلاً: إذا قصد الإدغام في «اقتتل» أسكنت التاء؛ ليمكن الإدغام، فاجتمع ساكنان القاف والتاء، فحرّك بالكسر على الأصل فاستغنى عن الهمزة، ثمّ أدغم التاء في التاء فصار «قِتَّلَ» بكسر القاف وفتح التاء وتشديدها، وقس عليه ما عداه. ١٢ ف.

(٢) أي: عند بعضهم: أبقيت الهمزة على حالِها، وقوله: «يجيء» أي: يبقى الهمزة، فلا يرد، تأمّل. وإنّما أبقيت الهمزة؛ لأنّ الكسرة في الخاء عارض لا اعتبار له في الأصل، وإنّما الاعتبار للأصل، فالهمزة تدلّ على سكون الخاء في الأصل، وتقرير المقصود: أنّ «اخصّم» أصله: «اختصم» بسكون الخاء، فأسكنت التاء للإدغام، فحرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين، ولا اعتبار للعارض فاعتبرت الفاء تقديراً بالنظر إلى الأصل، فاجتلبت همزة الوصل لابتداء النطق، نحو: «اخصّم»، اعلم أنّ ما ذكر في «اختصم» حاصله ثلاثة مذاهب: أحدها: عدم الإدغام، وثانيها: الإدغام وحذف الهمزة مع كسر الخاء لالتقاء الساكنين، وثالثها: الإدغام وبقاء الهمزة والكسرة. ١٢ ح.

(٣) فإنّ من قال في الماضي: «خَصّم» بفتح الخاء يقول في مستقبله: «يخَصِّمُ» بفتحها أيضاً، ومن قال: «خِصّم» أو «اِخِصَّم» بكسر الخاء و بالمجتلبة أو بغيرها يقول في مستقبله: «يخِصّم» بكسر الخاء أيضاً.١٢ ش.

(٤) يعني إذا قصد الإدغام في «الاختصام» وأسكنت التاء ليمكن الإدغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء وحرّك الخاء بالكسر على الأصل فاستغنى عن الهمزة. ثمّ أدغم التاء في الصاد بعد قلبه صادا فصار خِصّاما بكسر الخاء وفتح الصاد وتشديدها، هذا هو المذهب الثاني أمّا الأوّل فبيّن بقوله: «أو لنقل كسرة التاء... إلخ» أي لنقل

الخاء[1] ويجيء خَصَّاماً إن اعتُبرت حركة الصاد المدغم فيها[2] ويجيء اِخِصَّاماً اعتبارا لسكون الأصل[3] ويدغم تاء تَفَعُّل وتَفاعُل فيما بعدها جوازاً

كسرة التاء الخاء حذف الهمزة للاستغناء وإدغام التاء في الصاد. ١٢ ف ملخّصا.

(١) أصله: «اختصاماً»، فقلبت التاء صاداً فصار: «اخصصاماً» ثم أسكنت الصاد المبدلة من التاء بعد حذف الحركة، ثم أدغم الصاد في الصاد فالتقى الساكنان هما الخاء والصاد الأوّل، ثم حرّك الخاء بالكسر؛ لدفع التقاء الساكنين، ثم حذفت الهمزة للاستغناء عنها، أو يقال: أصل «خصاماً»: اختصاماً، فنقل حركة التاء وهي الكسر إلى الخاء، ثم قلبت التاء صاداً، فأدغم الصاد في الصاد ثم حذفت الهمزة، وأمّا اللغة الثانية: فالإدغام وفتح الخاء وحذف الهمزة. ١٢ ح.

(٢) يعني: يجيء «خَصّاماً» بفتح الخاء، وذلك لأنّ التاء في «اختصاماً» لَمّا أسكنت لأجل إدغامها حصل اجتماع الساكنين لا على حدّه، فحرّكت الخاء بالفتح؛ تبعاً لفتحة الصاد المدغم فيها دون كسر التاء؛ لكونها على خطر الزوال نظراً إلى الإدغام وكون فتحة الصاد ثابتة، والثابت أَولَى للمتبوعيّة مِمّا هو على خطر الزوال، ولا يعتبر التاء فاصلة بينهما؛ لكونها ساكنة حكماً، والساكن لا يكون حاجزاً حصيناً، ولهذا كسرت الهمزة في «اِضْرِبْ» اتّباعاً لَها بكسر الراء مع كون الضاد الساكنة واقعاً بينهما فاصلاً، وأمّا اللغة الثالثة: فالإدغام مع الهمزة، وإنما قال «إن اعتبرت» إشارة إلى أنّ الاتّباع هاهنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف «مخصّمون». ١٢ح.

(٣) كأنه دفع سؤال وهو أن يقال: لَمّا حرّكت الخاء على أيّ وجه كان لَم يقع الاحتياج إلى همزة الوصل؛ لاستغناء التلفّظ عنها، فأجاب بقوله: «اعتباراً لسكون الأصل» يعني: إنّما اجتلبت الهمزة مع كسر الخاء نظراً إلى أصالة سكون الخاء وعروض تحرّكها كما مرّ في «اختصم»، وهاهنا بحث مشهور وهو أنّه لَمّا جاز في «اختصاماً» خِصّاماً، بكسر الخاء وخَصّاماً بفتحها ومع الهمزة وكسر الخاء أيضاً، فلا يستقيم قوله: «لا غير»؛ إذ «لا غير» يفيد نفي التعميم وإثبات الخصوص، وأجاب أستاذي ومولائي عن ذلك: بأنّ معنى كلام المصنّف رحمه الله أنّه إن اعتبرت التقاء الساكنين أو اعتبرت نقل كسرة التاء إلى الخاء يجيء مصدره «خِصّاماً» بكسر الخاء لا غير، وإن اعتبرت حركة الصاد المدغم فيها أو اعتبرت سكون الأصل يجيء مصدره خَصّاماً بفتح الخاء والهمزة. ١٢ ح.

ليمكن الابتداء بها — من إدغام تائه — بتشديد الطاء والهاء

بـاجتلاب الهمزة كمـا مـر في بـاب الافتعال نحـو: اطّهّر، أصله تَطَهَّـر[(١)]،

بتشديد الثاء — تاء استفعل

واثّاقلَ أصله تَثَاقَلَ، ولا يدغم في نحـو: استطعم بـسكون الطاء تحقيقـاً وفي

لسكون الدال — أي استفعل — تحقيقاً — أصله استطاع

استدان تقـديراً[(٢)] ولكـن يجـوز حـذف تائه في بعـض المواضع نحـو: اسطاع

الدليل — من أن إحدى اللامين حذفت للتخفيف

يسطيع كما مرَّ في «ظلتُ» وإذا قلت: اَسْطَاعَ بفتح الهمزة يكون الـسين زائـداً

كالهاء في اَهـراقَ أصـله أَراقَ؛ لأنّه من الإراقة ثم زيـدت علـيها الهـاء عـلى

خلاف القياس[(٣)].

---

(١) قلبت التاء طاءً وأدغم الطاء في الطاء، ثم اجتلبت الهمزة للابتداء. ١٢ ش.

(٢) لأنّ أصله: «اِسْتَدْيَنَ» فنقلت فتحة الياء إلى الدال وقلبت ألفاً، ومثله: «اسْتَطَالَ» أصله: «اسْتَطْوَلَ». ١٢ ف.

(٣) فكذا «أسطاع» أصله: «أطاع» زيدت السين على خلاف القياس. ١٢ ح.

الباب الثالث من السبعة في المهموز[1]

ولا يقال له: صحيح لصيرورة همزته حرفَ العلَّةِ في التّليين[2] وهو يجيء على ثلاثة أضرب أحدها مهموز الفاء نحو: أَخَذَ، والثاني العين نحو: سَأَلَ، والثالث اللام نحو: قَرَأَ. وحكم الهمزة في تحميل الحركات والسكنات كحكم الحرف الصحيح إلاّ أنّها قد تخفّف[3] بالقلب وجعلها بين بين أي: بين مخرجها وبين مخرج الحرف الّتي منه حركتها[4] والحذف[5]، وهو القلب الأول يكون إذا كانت الهمزةُ ساكنةً متحرّكاً ما قبلها فقلبت الهمزة

---

(١) قدّمه على المعتلاّت؛ لأنّ الهمزة حرف صحيح في ذاته، لكنّها قد تخفّف وتحذف في غير الأوّل. ١٢ ف.

(٢) أي في إزالة شدّتها كـ «آمن» و «أُوْمِن» و «إيماناً» وفي الحنفية: «أي في إبدال الهمزة بحرف اللين» والمآل واحد. ١٢ ش وح.

(٣) لأنّها حرف ثقيل؛ إذ مخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف؛ لأنّه يخرج من أقصى الحلق، فهو شبيه بالتهوّع المستكره لكلّ أحد بالطبع، فخفّفها قوم وهم أكثر أهل الحجاز وخاصّة قريش، روي عن أمير المؤمنين "عليّ" رضي الله تعالى عنه أنّه قال: «نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبي، ولو لا أنّ جبرائيل نزل بالهمزة على النبي عليه الصلاة والسلام ما همزنها»، وخففها آخرون وهو تميم وقيس، والتخفيف هو الأصل؛ قياساً على سائر الحروف الصحيحة، فتخفّف عند الأوّلين. ١٢ ف.

(٤) يعني: تجعل بين الهمزة وبين الحرف الّتي حركتها منه، فإن كانت حركة الهمزة فتحاً تجعل بينها وبين ألف، وإن كانت ضمّاً تجعل الهمزة بينها وبين الواو، وإن كانت كسراً تجعل بينها وبين الياء. ١٢ ح.

(٥) قوله: والحذف، مجرور معطوف على قوله: «بالقلب»، أو «جعلها بين بين» على اختلاف المذهبين، قيل: الأصل في تخفيف الهمزة: أن تجعل بين بين؛ لأنّه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه، ثم الإبدال؛ لأنّه إذهاب الهمزة بعوض، ثم الحذف؛ لأنّه إذهابها بغير عوض. ١٢ ف.

بشيء يُوافق ما قبلها [1] للين عريكة الساكنة واستدعاء [2] ما قبلها نحو: راس [3] ولوم وبير والثاني يكون إذا كانت متحركةً ومتحركاً ما قبلها فلا تقلبُ بل يجعل بين بين لقوة عريكتها نحو: سأل ولؤم وسئل إلاّ إذا كانت مفتوحةً وما قبلها مكسورةً أو مضمومةً فتُجعل ياءً أو واواً [4] نحو: مِيَر وجُوَن؛ لأنّ الفتحة كالسكون في حق اللين فتقلب كما في السكون، فإن قيل: لِمَ لا تقلب في سأل وهمزته مفتوحة ضعيفة؟ قلنا: فتحها صارت قويّةً لفتحة ما قبلها [5]، ونحو: لاَ هَنَاكِ الْمَرْتعْ شاذّ [6]. والثالث: يكون إذا كانت متحركة

---

(١) أي: حركة ما قبلها، وهذا من قبيل إطلاق المحلّ وإرادة الحال، وفي بعض النسخ يوافق: حركتها ما قبلها، فحينئذٍ لا حاجة إلى ما ذكرنا. ١٢ ح.

(٢) أي: طلب ما قبل الهمزة من الحركة قلبها إلى ما يجانسه ويوافقه إذ لا شكّ أنّ كلّ حركة تستدعى أن يكون الحرف الذي بعدها الحرف الذي لو اشبعت لَتولّدَ منها ذلك الحرف. ١٢ ش ملخّصا.

(٣) أصله: «رأْس» بالهمزة الساكنة ثمّ قلبت ألفاً وهذا إذا كانت حركة ما قبل الهمزة فتحة وأمّا إذا كانت ما قبلها ضمّة فقلبت واواً نحو: «لُوْم» أصله «لُؤْم» بالهمزة الساكنة و إذا كانت ما قبلها كسرة قلبت ياء نحو: «بِيْرٌ» أصله «بِئْرٌ» بالهمزة الساكنة. ١٢ ف ملخّصا.

(٤) الاستثناء مفرّغ من قوله: «والثاني أن يكون إذا كانت» إلخ تجعل الهمزة بين بين في جميع الأحوال إلاّ إذا كانت مفتوحةً وما قبلها مكسور أو مضموم فحينئذ لا تجعل بين بين بل تقلب واواً أو ياءً نحو: «مِيَر» أصله: «مِئَر» بكسر الميم وفتح الهمزة، فقلبت الهمزة بالياء، من الميرة هي: العداوة والحقد. ١٢ ح.

(٥) لأنّ الشيء يقوي بجنسه. ١٢ ش.

(٦) بعض من بيت، وتمامه: رَاحَتْ بِمَسْلِمَةَ الْبِغَالُ عَشِيَّةً * فَارْعَي فَزَارَةُ لاَ هَنَاكِ الْمَرْتَعُ وهو للفرزدق يهجو

وساكناً ما قبلها[1] ولكن تلين[2] فيه أوّلاً للين عريكتها لمجاورة الساكن ما قبلها ثم يحذف (الهمزةُ) لاجتماع الساكنين ثم أعطي حركتها (حركة الهمزة) لِمَا قبلها (لبقاء أثرها) إذا كان ما قبلها حرفاً صحيحاً أو واواً أو ياءً أصليتين أو مزيدتين لمعنى[3] نحو: مَسَلَة (بفتح السين واللام) أصله: مسئلة (بإثبات الهمزة) ومَلَكٌ أصله: مَلأَكٌ (بالإثبات) من الألوكة وهي الرسالة[4]، والأحمر يجوز فيه لَحمر (بفتح اللام وحذف الهمزتين)؛ لأن الألف (أي الهمزة الأولى) اجتلبت لأجل سكون اللام (تعذر الابتداء به) وقد انعدم[5] ويجوز فيه

عمر الفزاري حين ولّي على العراق بدل عبد الملك، راحت: ذهبت، والباء في «بمسلمة» للتعديّة، والبغال: فاعل، عشيّة: بعد الظهر، ظرفُ «راحت»، فَأَرْعَيْ: أمر من الرعي لجماعة المخاطبين، فزارة: منادى حذف حرف النداء، اسم قبيلة، المرتع: فاعلُ «لا هناك»، وهو دعاء عليهم. يريد أنّ ابن السلطان فرّ وترك الملك لك، فاغتنم به لا بُورِك لك فيه ولا تتمتّع به. ١٢ ش.

(١) حينئذ يحذف الهمزة جوازاً. ١٢ ف.

(٢) تلين الهمزة بسلب حركتها فيما إذا كانت الهمزة متحرّكة وساكناً ما قبلها قبل الحذف؛ ليكون التخفيف على التدريج. ١٢ ش.

(٣) أي: لمعنى من المعاني أي: لا يكونان زائدتين لِمجرّد المدّ أو ما يشبهه، بل زائدتين لمعنى كالإلحاق والتأنيث وغيرهما، وإنّما فسّرنا به بقرينة مقابلته لقوله الآتي: «وإذا كان ياءً أو واواً مدّتين أو ما يشبه المدّة كياء التصغير جعلت مثل ما قبلها ثم أدغم في آخره». ١٢ ف ملخّصا.

(٤) إنّما قال من «الألوكة» إشارة إلى أنّ أصل «مَلْأَك» مَأْلَكٌ فقدّمت اللام فصار مَلْأَكٌ فحذفت الهمزة كما في «مَسَلَة» فصار «مَلَكٌ» ويقال في الجمع: ملائك وملائكة، والتاء لتأكيد الجمع ولم يكتف في التمثيل في الحرف الصحيح فيما إذا كان في كلمة الهمزةُ بـ «مَسَلَة» إعلاماً بأنّ حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما في «مَلَكٌ». ش ملخصا.

(٥) أي: انعدم سكون اللام بنقل حركة الهمزة الثانية إليها وحذفت الهمزة لالتقاء الساكنين، فأمكن الابتداء باللام فاستغنى عن الهمزة، فبقي «لَحْمَر» وهو قليل. ١٢ ف ملخّصاً.

الحمر لطروّ حركة اللام [١]، وجَيَل وحَوَبَة وأَبُوَ يُوبَ [٢] ويَغْزُوَ خَاهُ ويَرْمِيَ بَاهُ وابْتَغِي مْرَأَةً [٣] ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة في هذه المواضع [٤] نظراً لقوتها وطروّ الحركة [٥] وإذا كان ما قبلها حرف لين مزيداً نُظر، فإن كان ياء أو واواً مدّتين أو ما تشابه المدّة كياء التصغير [٦] جعلت مثلَ ما قبلها ثم أدغم

(بإثبات همزة الوصل — أصله جيئل — أصله يغزو أخاه — أصله يرمي أباه — أي حرف العلة — أي الهمزة المتحركة — ساكناً لغير الإلحاق — إلى ذلك الحرف — فتجتمع مثلان)

---

(١) فكأنّ اللام ساكنة؛ إذ لا اعتبار بالعرض، كما في «اخصّم». ١٢ ش.

(٢) قوله: «حوبة» بفتح الحاء المهملة والواو جميعاً، والأصل: «حَوْأَبة» بإثبات الهمزة مفتوحة بعد واو ساكنة، وهي القرية الواسعة، والواو هاهنا زائدة للإلحاق بـ«جعفر» أيضاً لكنه بمنزلة الأصليّة في تحمّل الحركات، فخفّفت الهمزة بالإسكان والحذف ونقل فتحتها إلى الواو، فصار «حوبة» هذا، وقوله: «وأبو يوب»، مثال للضرب الثاني من القسم الثاني أي: لِما يكون الهمزة في كلمة وما قبلها في كلمة أخرى؛ لأنّ أصله: «أبو أيوب» بإثبات همزة مفتوحة وما قبلها حرف أصليّ وهو الواو الساكنة، فخفّفوا الهمزة بالإسكان والحذف ونقل فتحتها إلى الواو وقالوا: «أبو يوب» بنقل اللسان من الواو المفتوحة إلى الياء المشدّدة المضمومة من غير حاجز بينهما. ١٢ ف.

(٣) أصله: «ابتغي امرأة» نقلت حركة الهمزة إلى الياء فحذفت، اعلم: أنّه قد يفهم من بعض الحواشي أنّ قوله: «مسلة» و«ملك» و«لحمر» مثال الهمزة الّتي ما قبلها حرف صحيح، وقوله: «جيل» و«حوبة» مثال الهمزة الّتي قبلها واو أو ياء أصليتان، وقوله: «أبو يوب» و«ابتغي مرأة» مثال الهمزة الّتي ما قبلها واو أو ياء مزيدتان لمعنى؛ فإن الواو في «أبو» علامة الرفع فيدلّ على معنى الفاعليّة، والياء في «ابتغي» علامة التأنيث فيدلّ على تأنيث الفاعل، فعليك بالتأمّل الصادق حتّى تعرف الحقّ وقد اندفع حينئذ اعتراض المعترض بأصله وبأسره. ١٢ ح.

(٤) أي: الأمثلة الأربعة الأخيرة، وهذا هو الظاهر، أو في الواو والياء الأصليتين أو المزيدتين لمعنى، وهذا هو الأولى لشمولها مثل «شي» و«سو». ١٢ ش.

(٥) لأنها نقلت إليها من الهمزة فهي كالمعدوم. ١٢ ش.

(٦) ذكر "ابن الحاجب": أنّ ياء التصغير حكمها حكم الحرف الزائد لمجرّد المدّ؛ لأنّها لزمت السكون لزوم

أي إيقاع الحمل الذي هو الحركة

في الآخر(١)؛ لأن نقل الحركة إلى هذه الأشياء يُفضي إلى تحميل الضعيف

أصله خطيئة — أصله مقروءة — أصله أفيئس

على الضعيف(٢) فيدغم نحو: خطيّة ومقروّة وأُفَيّس. فإن قيل: يلزم تحميل

والواو الثانية — وكذا الواو الثانية — أي مبدلة من حرف أصلي

الضعيف أيضاً في الإدغام وهي الياء الثانية؟ قلنا: الياء الثانية أصلية فلا تكون

ما قبل الهمزة

ضعيفة كياء «جَيَلٌ» وياء «يَرمِيَ بَاهُ»(٣) وإن كان ألفاً تجعل بين بين(٤)؛ لأن

أيضاً — في الهمزة الأصلية — في الهمزة المبدلة

الألف لا تحمل الحركة(٥) والإدغامَ نحو: سائل وقائل وإذا اجتمعت

وجوباً — أصله أءجر

همزتان وكانت الأولى مفتوحةً والثانية ساكنةً تُقلَب الثانية ألفاً نحو: آجر

حرف المدّ، فمتى وقعت قبل الهمزة المتحرّكة قلبت الهمزة إليها وأدغمت. ١٢ ف.

(١) أي: ثاني ذلك الأوّل والمتأخّر عنه الذي هو مقلوب من حرف اللين لاجتماع المتجانسين، وإنّما تعيّن القلب ولَم ينقل حركتها إلى ما قبلها كما نقلت فيما لو كان ما قبلها حرفاً صحيحاً أو واواً أو ياءً أصليتين أو مزيدتين لمعنى. ١٢ ش.

(٢) الذي هو حروف اللين المزيدة لغير الإلحاق، فلم يمكن التخفيف بالحذف ولَم يمكن أيضاً بجعلها بين بين؛ لأنّ همزة بين بين قريبة من الساكن بل ساكنة كما مرّ، فيلزم التقاء الساكنين؛ لأنّ ما قبل الهمزة ساكن فتعيّن القلب. ١٢ ش.

(٣) يفهم من سوق العبارة أنّ ياء «جيل» أصليّة وقد عرفت أنّها زائدة، فقد قيل: وجه التشبيه بينهما هو عدم الضعف يعني: أنّ الياء الثانية أصليّة ليست بضعيفة بل قويّة كذلك ياء جيل وإن كانت زائدة لكن لَمّا زيدت لمعنى صارت قويّة فوجه التشبيه بينهما هو القوّة. ١٢ ح.

(٤) هذا معطوف على قوله: «نظر فإن كان ياءاً أو واواً... إلخ». أي: إن كان ما قبل الهمزة ألفاً تجعلها بينها وبين الحرف الّذي هو من جنس حركتها، وهو مشهور. ١٢ ح ملخّصاً.

(٥) حتّى تحذف الهمزة بنقل حركتها إلى ما قبلها. ١٢ ش.

أصله أءدم
وآدم وإذا كانت الأولى مضمومةً تقلب الثانية واواً نحو: أُوجِرَ وأُودِمَ[1] وإذا كانت الأولى مكسورةً تقلب الثانية ياءً نحو: اِيسِرْ إلاّ في أيمّة[2] جعلت الثانية همزتها ألفاً كما في اٰجر ثم جعلت ياءً وكسرت لاجتماع الساكنين[3] وعند الكوفيّين لا تقلّب همزتها بالألف حتّى لا يلزم اجتماع الساكنين بعد الإدغام وقرئ عندهم «أئمّة الكفر» بالهمزتين. المحققين والإدغام فإن قيل: اجتماع الساكنين في حدهما جائز[4] فلِمَ

---

(١) ماضٍ مجهول من الإيدام بمعنى: «الفت گرفتن» أصله: «أُءْدِمَ» ففعل به كما فعل في «أُوثِرَ». ١٢ ح.

(٢) قوله: نحو: «ايسر» أصله: «اِءْسِرْ» اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة، الأولى مكسورة والثانية ساكنة، فقلبت الثانية بالياء، وقوله: «إلاّ في أئمّة» استثناء مفرّغ عن قوله: «فقلبت الثانية ألفاً»، أي: لا يكتفى بهذا القدر أعني: قلب الهمزة ألفاً بل يجعل الألف ياءً، والأئمة أصلها: «أَئْمِمَةٌ» لأنّها جمع إمام، كـ«عِماد وأَعْمِدة» و«حِمار وأَحْمِرَة». ١٢ ح.

(٣) ولَم يجعل واواً لثقله، فصار: «أيمّة» بالياء، وبعضهم قدّم الإدغام على الإعلال، فنقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة ثم قلبوا الهمزة حرفاً موافقاً لحركاتها وهي الياء، تخفيفها، ولَم يجعلوها بين بين إمّا لعروض حركتها، وإمّا لأنّ في ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين، وهذا هو المشهور عند البصريين إلاّ أنّ ما ذكره المصنّف أقرب إلى القياس. ١٢ ش.

(٤) وهو أن يكون الحرف الأوّل مدًّا والثاني مدغماً وفي الحنفية: حاصل الجواب أنّ الألف ليست بمَدّة معتبرة في اجتماع الساكنين على حدّه وهي أن تكون المَدّة زائدة كما في قوله تعالى: ﴿وَلاَ الضَّآلِّينَ﴾[الفاتحة: ٧] و﴿وَمَا مِن دَآبَّة﴾[هود: ٦] وغير ذلك. فأمّا المدّة في «آمّة» فاصلية مبدّلة من الحرف الأصليّ وليس المراد من قوله: «ليست بمَدّة» أنها ليست أصلا لأنّ حدّ المَدّة صادق على الهمزة التي في «أَءمِمَة» لأنّ المَدّة أن تكون حرف العلة ساكنة وحركة ما قبلها موافقها، وفي «آمّة» بهذه المثابة. ف وح ملخصا.

لا يجوز في آمّة؟[1] قلنا: الألف في آمّة ليست بمدة[2] فكيف يكون اجتماع الساكنين في حد هما؟ وأما كُلْ وخُذْ ومُرْ فشاذّ[3] وهذا إذا كانتا في كلمة واحدة وإذا كانتا في كلمتين تخفّف الثانية عند الخليل[4] نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاء أَشْرَاطُهَا﴾[5] [محمد: ١٨/٤٧]، وعند أهل الحجاز تخفف كلاهما معاً[6] وعند بعض العرب يقحم بينهما ألف للفصل نحو: ءَاءَنتِ ظبيّة أم أُمّ سالم[7]، ....

---

(١) أي: بعد القلب والإدغام عند البصريين حتّى احتاجوا إلى قلب الألف ياءً. ١٢ ش.

(٢) لأنّ الألف إنّما يكون مدّة إذا كانت حرف علّة، وإنّما تكون حرف علّة إذا كانت منقلبة من الواو والياء ما قبلها مفتوح، وهاهنا ليس كذلك؛ لأنّها منقلبة من الهمزة. ١٢ ف ملخّصا.

(٣) جواب سؤال وهو أن يقال: أصل «كل» و«خذ» و«مر»: أءخذ، وأءكل، وأءمر، فيجب أن تقلب الهمزة الثانية بالواو لسكونها وانضمام ما قبلها كما في «أُوجر» و«أُودم» مع أنّها لَم تقلب بِها بل حذفت الهمزتان معاً؟ فأجاب: بأنّ حذفها في هذه الأمثلة شاذّ فلا يناقض الأصل الشائع المذكور، أمّا حذف الهمزة الثانية فلطلب التخفيف؛ إذ في اجتماع الهمزتين ثقل، وأمّا الأولى فلانعدام الافتقار إليها بزوال سكون الحرف الذي بعدها، فبقي «كل» و«خذ» و«مر». ١٢ ح.

(٤) لأنّ الثقل إنّما يحصل عند الثانية فلا يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستثقال.١٢ف.

(٥) تخفيف الثانية بجعلها بين بين. ١٢ ش.

(٦) لأنّه أوفى بمقصود التخفيف، أمّا تخفيفهما وعدم تخفيفهما بلا فصل بينهما فلعدم لزوم اجتماعهما؛ إذ قد ينفكّ إحدى الكلمتين عن الأخرى. ١٢ ف.

(٧) **اعلم!** أنّ الهمزتين إذا اجتمعتا في الكلمتين ففيه مذاهب: الأوّل: أنه يجوز تحقيقهما، أي: إثباتهما على حالهما؛ لأنّ كونهما من الكلمتين يتهون الخطاب والثقل في اجتماعهما، والثاني: أنّه يجوز تخفيفهما، أي:

ولا تخفّف الهمزة في أول الكلمة[1] لقوة المتكلم في الابتداء وتخفيفها بالحذف في ناس (جمع إنسان) أصله: أُناس شاذ[2] (عن القياس) وكذلك في: الله، أصله: إلاَه فحذفوا الهمزة فصار لاَه ثم أدخلوا عليه الألف واللامَ[3] فصار الْلاَهُ ثم أدغم اللام في اللام فصار: اللهُ. وقيل: أصله: الْ (معرفة) إلاهُ فحذفت الهمزة (الثانية) فنقلت حركة الهمزة (أي كسرتها) إلى اللام (الساكنة) فصار: اَلِلاَهُ ثم أدغم اللام في اللام فصار: اللهُ كما يقال: في يَرٰى أصله: يَرْأَيُ فقلبت الياء ألفاً لفتحة ما قبلها ثم لِينت الهمزة (لسلب حركتها) فاجتمع ثلاث سواكن (الراء والهمزة والألف) فحذف الألف وأعطي حركتها للراء فصار يرٰى وهذا التخفيف (أي تخفيف الهمزة) واجب في يرى[4] ....

حذفهما معاً؛ لكراهة تكرار الحرفين المتجانسين، والثالث: أنّه يجوز تخفيف أحدهما، ثم اختلفوا هاهنا فقال الخليل: تُخفّف الثانية لِمَا مرّ، وقال "أبو عمر": وتخفّف الأولى؛ لأنّ الثقل إنّما يحصل باجتماعهما، فعلى أيّهما وقع التخفيف جاز، والرابع: زيادة الألف بينهما للفاصلة، نحو: «ءاءنت». ١٢ ح.

(١) إذا لَم يتّصل بِها كلمة أخرى، وذلك لأنّ المبتدأ بها لو خفّفت تجعل بين بين؛ إذ هو الأصل فيه كما مرّ ولكنّ همزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء بِها، وإذا امتنع ما هو الأصل حملوا الباقي عليه، وأيضاً ليس قبلها حرف حتّى يتصوّر الحذف أو القلب مع أنّ الهمزة المبتدأ بها لا تكون مستثقلة. ١٢ ش.

(٢) بالهمزة في الأوّل، يشهد له «إنسان» و«إنس» و«أناسي». ١٢ ش.

(٣) عوضاً عن الهمزة المحذوفة، ولذلك قيل في ندائه: «يا اللهُ»، وإنّما اختصّ القطع بالنداء هناك؛ لتمحّض الحرف للتعويض، ولا يلاحظ معها شائبة تعريف أصلاً حذراً من اجتماع أداتي التعريف، وأمّا في غير النداء فيجري الحرف على أصله. ١٢ ش.

(٤) إلاّ في ضرورة الشعر، كقوله: **أَلَم تَرَ مَا لاقيتُ والدهرُ أَعْصر * ومن يُطِل العيشَ يَرْأى ويَسمع**. وتقول:

في يرى دون أخواته

دون أخواته[1] لكثرة الاستعمال[2] مع اجتماع حرف علّة بالهمزة في الفعل

في حذف الهمزة لفقدان الشرط الأول | لفقدان الشرط الثاني

الثقيل[3] ومن ثَمّ لا يجب ينٰى في يَنْأَىٰ ويَسَلُ في يَسْأَلُ ومُرًى في

لفقدان الشرط الثالث | بالماضي

مُرْأًي وتقول في إلحاق الضمائر رأى رأيا رأوا رأت رأتا رأين إلخ. وإعلال

إن شاء الله | عند إلحاق الضمائر

الياء سيجيء في باب الناقص، المستقبل: يرى يريان يرون ترى تريان يرين

أخبرني ما رأيت من العجائب والغرائب في الدهر الطويل؛ فإنّ من يتمتّع بطول العمر ويعيش زماناً كثيراً يرى أشياء عجيبةً وغريبةً، ولا يجوز هذا التخفيف في «رأى» لعدم سكون ما قبل الهمزة إلاّ في ضرورة الشعر كقوله: صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ * رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا ثَوٰى فِي الحِلَابِ. ثوى: تمكّن واستقرّ، الحلاب: المحلب، يقول: الفائت لا يتدارك. ١٢ ش.

(١) في المضارع المهموز العين ومعتل اللام، نحو: «نأى ينآى» وغيره، وفي الفلاح: المراد من أخوات كلمة «يرٰى» الكلمات التي فيها الهمزة سواء وجد حرف العلّة أو لا، وفي الشرح: (دون أخواته) من الفعل والاسم ممّا فيه همزة متحرّكة ما قبلها ساكن. ١٢ ح ش و ف.

(٢) أي: لا يجب التخفيف في غيره وإن اجتمعت الهمزة مع الياء؛ لأنّ في غيره لا يوجد كثرة الاستعمال، الجارّ والمجرور أعني: قوله: «مع اجتماع إلخ» في محلّ النصب؛ لكونه حالاً من «يرى» أي: هذا التخفيف واجب في «يرى» حال كونه مجامعاً لهذه الأمور الثلاثة، أو من ضمير الشأن في قوله: «واجب» فعلى الأول يكون حالاً من المفعول وعلى الثاني يكون حالاً عن الفاعل كذا قيل، وذكر بعضهم: أنّ هذا تأييد للواجب يعني: أنّ هذا التخفيف واجب لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلّة بالهمزة في الفعل الثقيل، والحقّ أنّه لا حاجة إلى التأييد؛ لأنّ العلّة وهي كثرة الاستعمال تامّة بنفسها غير مفتقرة إلى التأييد؛ إذ التأييد لا يؤثّر بدون العلّة كما لا تؤثّر في سائل. ١٢ ح.

(٣) من الاسم فهذه شروط ثلاثة فمتى اجتمعت هذه الشروط في كلمة وجب تخفيفها وجوبا غير قياس. فالشرط الأوّل كثرة الاستعمال والثاني اجتماع حرف العلّة بالهمزة والثالث أن يكون هذا الاجتماع في الفعل. ف ملخّصا.

تـرى تريان تـرون تـرينَ تريـان تـرين أرى نـرى وحكم يرون كحكم[1] يـرى ولكن حذف الألف الذي في يرون لاجتماع الساكنين: بواو الجمع، وحركة ياء يـريان طارية ولا تقلَب ألفاً؛ لأنه لـو قُـلبت يجتمع الساكنان ثم يحـذف أحدهما فيلتبس بالواحد في مثل لن يرى وأن يَّرى[2] وأصل تَرَيْنَ: تَـرْأَيِيْنَ على

---

(١) قوله: كحكم «يرى» أي: في هذا التعليل، وهو أن تقلب الياء ألفاً ثم تلين الهمزة ثمّ تحـذف لاجتمـاع ثـلاث سواكن، ثم يعطى حركـة الهمزة للـواو، ولكـن حـذف الألـف الـذي هـو لام الكلمـة في «يـرون» لاجتمـاع الساكنين هما الألف وواو الجمع وجه الاستدراك مخالفة الحكم بينهما وهـو أنّ الـلام في «يـرى» ثابتـة وفي «يرون» محذوفة، وأيضاً أنّ حذف الهمزة في «يـرون» لاجتمـاع الـساكنين بـسبب اتّـصال واو الجمـع، وفي «يرى» لكثرة الاستعمال، وحرّكت الياء في «يريَان» تثنية «يرٰى» لطروّ الحركة يعني: حركـت اليـاء في تثنيـة «يرى» وهي «يريان» لأجل الألف؛ إذ لا بدّ للألف أن يكون قبلها مفتوح. ١٢ ح.

(٢) وذلك لأنّ بعد الحذف يصير «يران» فإذا دخل عليه لفظ «لن» يسقط النون فيـصير «لـن يـرا» فـالتبس التثنيـة بالمفرد، وكذلك لفظ «أن» فلم تقلب الياء ألفاً؛ لئلاّ يفضي إلى الالتباس الموجب للفساد، وهاهنا بحثان: أمّا الأوّل: فلأنّ المانع من الإعلال في «يريان» هو وقوع الساكن بعد حرف العلّة لا طرو الحركة عليـه، فكـون الحركة عارضاً أو لازماً سواء في جـواز الإعـلال وعدمـه، وأمّـا الثـاني: فلأنّـه يـؤدّي إلى التنـاقض في كـلام المصنّف، وذلك لأنّ قوله: «وحركة ياء يريان طارية» يدلّ على أنّ الياء إذا كانـت متحرّكـة بحركـة طاريـة غير أصليّة وانفتح ما قبلها لا تقلب ألفاً، وقوله متّصلاً بهذا «لا تقلب ألفاً إلخ» يدلّ علـى أنّ اليـاء إذا كانـت متحرّكة بحركة طارية وانفتح ما قبلها تقلب ألفاً لكنّها هاهنا لا تقلـب؛ لأنّـه يـؤدّي إلى اجتمـاع الـساكنين وحذف أحدهما يؤدّي إلى التباس التثنية بالواحد، وليس التناقض إلاّ هذا. قلنـا: جـواب المـصنف رحمـه الله على التقديرين مستقيم؛ فإنّ السائل إنّما سأل في «يريان» نظراً إلى تحريك الياء وانفتاح ما قبلها فقط من قطع النظر إلى حركة طارية أو لازمة، وظنّ أنّ العلّة في قلب اليـاء ألفـاً عنـده هـو تحـرّك اليـاء وانفتـاح مـا قبلـها سواء كانت حركتها طارية أو لازمة كما هو عند البعض، وليس الأمر كـذلك بـل العلّـة في قلـب اليـاء ألفـاً

وزن تفعلِينَ فحذفت الهمزةُ ثم نقل حركة الهمزة إلى الراء كما في ترى فصار ترين ثم جعلت الياء ألفاً لفتحة ما قبلها فصار تَرَايْنَ ثمّ حذفت الألف لاجتماع الساكنين فصار تَرَيْنَ[1] وسُوّي بينه وبين جمعه واكتفى بالفرق التقديري[2] كما في تَرمِيْنَ[3] وسيجيء في الناقص، وإذا أدخلت النون الثقيلة في الشرط كما في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً﴾[مريم: ١٩/٢٦] حذفت النون عنه علامةً للجزم[4] وكسرت ياء التانيث حتى يطّرد

عنده كونها متحرّكة بحركة لازمة غير طارية مع انفتاح ما قبلها، فلمّا قال المصنف رحمه الله: «وحركة ياء «يريان» طارية» في مقام الجواب، عُلم منه أنّ طرو الحركة مانع عن التعليل عنده، فصحّ جوابه مستقيماً، وعلى الثاني فإنه إنّما قال: «ولا تقلب ألفاً» بطريق النزول أي: ولئن سلّمنا أنّ طرو الحركة لا يمنع قلب الياء ألفاً فينبغي أن يقلب الياء ألفاً في «يريان»، لكن لا يقلب بالألف لاجتماع الساكنين فلو حذف أحدهما لأدّى إلى التباس التثنية بالواحد. ١٢ ح.

(١) ولك أن تقول: «حذفت كسرة الياء بعد حذف الهمزة ثم الياء؛ لاجتماع الساكنين» لكن ما ذكر المصنّف أولى؛ لأنّه تدريج في التخفيف. ١٢ ش.

(٢) فوزن الواحدة «تَفَيْنَ» بحذف العين واللام ووزن الجمع «تَفَلْنَ» بحذف العين فقط. ١٢ ش.

(٣) بالفرق التقديريّ بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها، وبيانه أنّ الياء في الواحدة ضمير كما في تضربين والياء التي هي لام الكلمة محذوفة، وأمّا في الجمع فالياء لام الكلمة. ش وف.

(٤) أصله: «ترأيين» قلبت الياء الأولى بالألف؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى الساكنان هما الألف والياء، فحذف الألف، فصار «تَرْأَيْنَ» ثم نُقلت حركة الهمزة إلى الراء فحذفت الهمزة فصار «تَرَيْنَ» ثمّ لَمّا أُدخل عليه حرف الشرط وهو كلمة «إمّا» سقط النون الإعرابيّ فصار «إمّا تَرَيْ» فلمّا دخلت عليه نون التأكيد كسرت الياء؛ لأجل نون التأكيد أي: لأجل أنّه التقى الساكنان أحدهما: ياء الضمير، والثاني: النون المدغم،

بجميع نونات التّاكيد كما[1] في اِخْشَيِنَّ وسيجيء تمامه في باب اللفيف.

الأمر: رَ رَيَا رَوْا رَي رَيَا رَيْنَ ولا تجعل الياء ألفاً في رَيَا[2] تبعاً لـ«يَـرَيَانِ»[3]

ويجوز بهاء الوقف مثل رَهْ[4] فحذفت همزته كما في ترى ثم حذفت الياء

ولا يجوز حذف واحد منهما فحركت الياء بالكسرة. ١٢ ح.

(١) فإنّ نونات التأكيد يكون ما قبلها مكسوراً في الواحدة الحاضرة لأجل ياء الضمير فأبقي على الكسر بعد حذف الياء دلالةً عليها، نحو: «اِضْرِبِنَّ» وفيما لَم تحذف الياء تكسر الياء أيضاً اطّراداً للباب؛ لأنّ الياء تصير ما قبل نون التأكيد، نحو: «إمّا تَرَيِنَّ». ١٢ ش بتصرف.

(٢) يعني: لَمّا وجب التخفيف في مضارع «رآى» كما مرّ يجيء صيغة الأمر الحاضر منه بعد التخفيف على هذا الوزن؛ لأنّك لو حذفتَ حرف المضارعة من «ترى» بقي ما بعده متحرّكاً والياء تسقط من آخره علامةً للأمر، فبقي على حرف واحد مفتوح وهو الراء، وقس عليه التثنية والجمع، وقد يجيء أمر الحاضر منه على الأصل، نحو: «اِرْأَ» كـ«اِرْعَ»؛ لأنّك لو حذفتَ حرف المضارعة من «ترى» بقي ما بعده ساكناً فاجتلبت الهمزة المكسورة والياء تسقط من آخره فصار «إِرْأَ» ثمّ بعد ذلك يجوز تصريفه على هذا الأصل كتصريف «إِرْضَ» ويجوز تخفيفه؛ ليكون على حرف واحد كما يجيء، وإنّما جاز ذلك مع عدم جواز الاستعمال على الأصل في مضارعه؛ بناءً على قلّة الاستعمال في الأمر بالنسبة إلى المضارع، لكنّ التخفيف أفصح، ولهذا لَم يذكر المصنّف مجيئه على الأصل كما ذكره "الزنجاني" حيث قال: وإذا أمرت منه قلتَ على الأصل «ارأ» كـ«إِرْعَ» وعلى الحذف «رَ» وقس الأمر الغائب على ما ذكرناه من جواز الأمرين، فيجوز «لِيَرَ» على التخفيف و«لِيَرْأَ» على الأصل. ١٢ ف.

(٣) وقد مرّ أنّ ياءه لَم تقلب ألفاً؛ لئلاّ يلزم الالتباس بالواحد في مثل «لن يرى» فيكون تثنية أمر المخاطب تابعاً لتثنية الغائب من المضارع، ولو قال: «تبعاً لتريان» بالتاء المثنّاة من فوق كما وقع في بعض النسخ لكان أظهر؛ لأنّ تثنية أمر المخاطب مأخوذ من تثنية المخاطب من المضارع. ١٢ ف.

(٤) يعني: لا يجب استعمال هذا الأمر على الوقف دائماً، لكن إذا استعمل على الوقف وجب إلحاق هاء السكت في آخره؛ لئلاّ يكون الابتداء والوقف على حرف واحد الذي هو غير جائز؛ لأنّ الابتداء لا يمكن إلاّ

لأجل السكون[1] وبالنون الثقيلة (في الأمر الحاضر) رَيَنَّ رَيَانِّ رَوُنَّ رَيِنَّ رَيَانِّ رَيْنَانِّ (أي أعيدت اللام المحذوفة) ويجيء بالياء في رينّ (أي أعيدت اللام المحذوفة) لانعدام السكون كما في اِرمِينّ[2] ولم تحذف واو الجمع في رَوُنَّ لعدم ضمة ما قبلها[3] بخلاف اُغْزُنَّ وارْمِنَّ[4] وبالنون الخفيفة (أحكامها كأحكام الثقيلة) رَيَنْ رَوُنْ رَيِنْ

بالمتحرّك، والوقف يقتضي السكون، فلو كان الابتداء والوقف على حرف واحد يلزم أن يكون الحرف الواحد متحرّكاً وساكناً معاً وهو غير جائز، وأمّا إذا لحق هاء السكت فلا يلزم ذلك؛ لأنّ المراد بها التوصّل إلى بقاء الحركة الّتي قبلها في الوقف، كما زادوا همزة الوصل ليتوصّل بها إلى بقاء السكون الذي بعدها في الابتداء. ١٢ ف.

(١) أي: لعلامة الوقف، ثم استُغني عن همزة الوصل، ثم ألحق هاء السكت؛ لئلاّ يلزم الابتداء بالساكن إن أسكن الراء للوقف، أو الوقف على المتحرّك إن لَم يسكن فصار «ره». ١٢ ش.

(٢) أي: لانعدام السكون في المعتلّ في حال النون، فيعود لام الكلمة. ١٢ ح.

(٣) فلو حذفت لَم يبق هو؛ وليس له ما يدلّ عليه أيضاً وذلك لا يجوز، ولا يعاد فيه؛ لأنّ حذفه كان لالتقاء الساكنين؛ إذ أصله «رَيُوْ» فأسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقي «رَوْا»، فلمّا ألحق به النون التقى ساكنان ولا مجال لحذف شيء منهما كما ذكرنا في: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ فحرّك الواو بحركة تناسبه، فحركته عارضة. ١٢ ش.

(٤) لكون ضمّة ما قبلها دالّةً على الواو، أصله: «اُغْزُوُوْنَّ» فحذفت الواو الأولى بعدما أزيلت عنها حركتها لالتقاء الساكنين، فالتقى أيضاً ساكنان وهما واو ضمير الجمع والنون المدغم، فحذفت واو الضمير؛ لكونه مدّة، فصار «اُغْزُنَّ» فإن قلت: ينبغي أن لا تحذف واو الضمير لالتقاء الساكنين؛ لأنّ التقاءهما هاهنا مفتقر؛ لأنّه يفتقر في المدغم قبله لين مثل «تمود الثوب»، قلنا: إنّما يفتقر التقاءهما في المدغم قبله لين إذا كان المدغم واللين في كلمة واحدة، وذلك لَم يوجد؛ إذ الضمير كلمة أخرى والنون كلمة أخرى، فإن قيل: لِمَ لا يجوز الحذف في التثنية وجمع المؤنّث، نحو: «اضربانّ» و«اضربنانّ»، قلنا: لو حذف الألف في المثنّى لالتبس بالمفرد، ولو حذفت من جمع المؤنّث لاجتمع ثلاث نونات، فانعدم الحذف فيها؛ لعلّة الالتباس والاجتماع. ١٢ ح.

والفاعل: راءٍ إلخ. ولا تحذف همزته لما يجيء في المفعول وقيل: لا تحذف؛ لأن ما قبلها ألف والألف لا تَقبلُ الحركةَ ولكن يجوز لك أن تجعل بين بين كما في سَأَلَ يَسْأَلُ وقِس على هذا أَرٰى يُري إراءةً[١].

والمفعول: مَرْءِيّ... إلخ أصله: مَرْءُوْي فأُعِلّ كما في مَهْدِيّ[٢] ولا يجب حذف الهمزة؛ لأن وجوب حذف الهمزة في فعله غير قياسي كما مر[٣] فلا يستتبع المفعولَ وغيرَه وتحذف في نحو: مُرًى لكثرة مستتبعه وهو أرى يُري وأخواتهما، والموضع مَرْأًى والآلة: مِرْأًى وإذا حذفت الهمزة في هذه الأشياء يجوز بالقياس على نظائرها إلاّ أنّه غير مستعمل. المجهول: رُءِيَ يُرى... إلخ. المهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب، نحو: أخَذ يأخُذ وأدَب يأدِب وأهِب يأهَب وأرِّج يأرَج وأسُل يأسُل والمهموز العين يجيء من ثلاثة

---

(١) يعني: كما يجب التخفيف في مضارع «رآى» لكثرة استعماله دون أخواته، كذلك يجب التخفيف إذا بَنيتَ الأفعال من «رآى» وقلتَ: «أرٰى يُري» في ماضيه ومضارعه معاً؛ لكثرة استعمالهما دون أخواتهما، قال "ابن الحاجب": إذا كان الماضي من الرؤية على زنة «أفعل» حذفت الهمزة حذفاً لازماً في الماضي والمستقبل جميعاً. ١٢ ف.

(٢) أصله: «مَهْدُوْيٌ»، اجتمع الواو والياء في «مَرْءُوْيٌ» والسابقة منهما ساكنةً فقلب الواو ياءً وأدغم الياء في الياء، ثم كسر ما قبلها وهو الهمزة فصار «مرئي». ١٢ ح ملخّصا.

(٣) وكلّ ما ثبت بغير القياس لا يُقاس عليه غيرُه. ١٢ ح.

أبواب، نحو: رأى يرى ويئس ييئس ولؤم يلؤم. والمهموز اللام يجيء من أربعة أبواب، نحو: هنأ يهنئ وسبأ يسبأ وصدئ يصدأ وجزؤ يجزؤ[1] . ولا يجيء في المضاعف إلاّ مهموز الفاء، نحو: أنّ يئنّ ولا تقع الهمزة موضع حروف العلة[2] ومن ثمّ لا يجيء في المثال إلا مهموز العين واللام نحو: وأد[3] ووجأ وفي الأجوف إلا مهموز الفاء واللام، نحو: آن وجاء وفي الناقص إلاّ مهموز الفاء والعين، نحو: أبى ورأى وفي اللفيف المفروق إلا مهموز العين، نحو: وأى وفي المقرون إلاّ مهموز الفاء، نحو: أوى وتُكتب الهمزة في الأول على صورة الألف في كل الأحوال، نحو: أب وأمّ وإبل لخفة الألف وقوّة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات[4] وفي الوسط إذا كانت ساكنة

---

(١) ولا يجيء من غيرها، وتقديم مثال باب «فتح» على مثال باب «علم» في المواضع الثلاثة إنّما هو لفتحة عين ماضيه، وأمّا تقديم مثال باب «نصر» على مثال باب «ضرب» فلكثرة استعمال مهموز الفاء من باب «نصر» بالنسبة إلى استعماله من باب «ضرب» ولكثرة استعمال خصوص المثال أعني: أخذ. ١٢ ش.

(٢) والغرض من هذا الكلام وما تفرّع عليه دفع توهّم أنّ المهموز قسم من الأقسام السبعة فلا يجتمع مع قسم آخر منها؛ لئلاّ يلزم تداخل الأقسام، وإلاّ فهذا الحكم وما تفرّع عليه ضروريّ لا يحتاج إلى تعليمه. ١٢ ش.

(٣) **قوله: [وَأَدَ]** يَئِدُ، يقال: وَأَدَ ابنتَه أي: دفنها في القبر وهي حيَّة. وقوله: وَجَأَ يَجَأُ، يقال: وَجَأْتُه بالسكّين أي: ضربته به، وقوله: «آنَ» أصله: أَوَنَ فقلبت الواو ألفاً. يقال: آنَ فلانٌ أي: فَرِحَ، وقوله: «جاء» أصله جَيَأَ فقلبت الياء ألفا. ١٢ ف و ح وغيرهما ملخّصا.

(٤) يعني: أنّ الهمزة لَم توضع لَها صورة مخصوصة بالأصالة كما توضع لسائر الحروف، فيكون الأصل فيها أن

على وفق حركة ما قبلها، نحو: رأس ولؤم وذئب للمشاكلة[1] وإذا كانت الهمزة متحركة تكتب على وفق حركة نفسها حتى تعلم حركتها، نحو: سَأَلَ ولَؤُمَ وسَئِمَ[2] وإذا كانت الهمزة متحركة في آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها لا على وفق حركة نفسها؛ لأن الحركة الطرفية عارضيّة[3]، نحو: قَرَأَ وطَرُءَ

لا توجد في الكتابة أصلاً؛ لعدم صورتها وتوجد في التلفّظ عينها، وإذا لَم يكن لَها وجود في الكتابة لَم يتصوّر وضع الحركة في الكتابة عليها، لكن قد تكتب على صورة حرف من الحروف لعارض، فتكتب في الأوّل على صورة الألف؛ لِخفّة الألف كتابة وقوّة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات عليها، وحاصله أنّ الأصل: أن لا تكتب الهمزة ولا حركتها لكنّهما تكتبان في الأوّل للعلّة المذكورة. ١٢ ف.

(١) أي: لتوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها ولتوافق طريق تخفيفها. ١٢ ش.

(٢) وإنّما لَم يورد أمثلة المتحرّكة الساكن ما قبلها لِمكان الاختلاف فيها، فمنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل، نحو: «يَسَلُ» و«يَلُمُ» و«يَسَمُ»، والإدغام كـ«سَيِّلَ»، ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط، نحو: «يسل» والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف، نحو: «يسأل»، ومنهم من يحذفها في الجميع، وأشار بالمثال إلى أنّ هذا الحكم إذا كان حركة ما قبلها فتحة فيعلم منه أنّ كتابةَ نحوِ «جُؤَنٌ» و«مِئَرٌ» على طريق تخفيفها؛ إذ الأصل أن يكون الكتابة على طراز اللفظ، ولو قال: «على طريق تخفيف الهمزة» بدلَ قوله: «على وفق حركة نفسها» كما قاله غيره لشمل نحو «جؤن» و«مئر» إلاّ أنّه عدل منه إلى ما في الكتابة؛ ليشمل الساكن ما قبلها، وحكمُ نحو «مئر» و«جؤن» قد علم بطريق آخر كما ذكرنا على أنّهما كانا مستثنيين في تخفيف الهمزة من حكم أخواتِها. ١٢ ش.

(٣) لكون الطرف محلّ التغيّر فيكون الحركة في هذه الصورة كـ«لا حركة»، يعني: تلك الحركة في محلّ ضعيف؛ لكونه محلّ التغيّر أمّا في المعرب فظاهر، وأمّا في المبني فكذلك؛ لأنّ اللام محلّ التغيّر فلم يبق معتدًّا بها للضعف، وليس المراد من قوله: «عارضيّة» اصطلاحيّة، بل المراد أنّها ضعيفة؛ لأنّ العارضيّ ضعيف بالنظر إلى الأصليّ، فذكر العارض وأراد الضعيف عنها، نحو: «قرأ». ١٢ ح.

وفَتِئَ وإذا كانت ما قبلها ساكناً لا تكتب الهمزة على صورة شيء[1] لطروّ حركتها[2] وعدم حركة ما قبلها أي قبل الهمزة، نحو: خَبْءٍ ودَفْءٍ وبَرْءٍ[3] .

---

(١) أي: لَم تكتب على صورة حرف من الحروف. ١٢ ف.

(٢) أي: لأنّ حركة الهمزة طارية، ولا تكتب الهمزة على صورة ما قبلها؛ لانعدام الحركة فيما قبلها. ١٢ ح.

(٣) هذا إذا كانت الكلمة غيرَ مضافة إلى الضمير، أمّا إذا كانت مضافةً إليه فتكتب على وفق حركة نفسها، نحو: «جاء خبؤك» و«رأيت خبأك» و«مررت بخبئك»، الخبؤ: «پنهان‌كردن» من فتح. والله أعلم بالصواب. ١٢ ح.

الباب الرابع في المثال [1]

ويقال للمعتلّ الفاء: مثال؛ لأن ماضيَه مثلُ ماضي الصحيح وقيل: لأنّ أمره مثل أمر الأجوف، نحو: عِدْ وزِنْ وهو يجيء من خمسة أبواب [2] ولا يجيء من فعَل يفعُل إلا وَجَد يَجُدُ في لغة «بنيّ عامر» فحذف الواو في يَجُد في لغتهم لثقل الواو مع ضمة ما بعدها [3]، وقيل: هذه لغة ضعيفة فاتبع لِيَعِدُ في الحذف [4] وحكم الواو والياء إذا وَقَعَتَا في أول الكلمة كحكم حرف الصحيح [5] نحو: وَعَدَ ووُعِدَ ووَقَرَ ووُقِرَ ويَنَعَ ويُنِعَ ونظائرها لقوّة المتكلّم

---

(١) قدّمه على سائر المعتلاّت؛ لأنّ حرف العلّة في الكلمة إمّا أن يكون واحداً أو متعدّداً فإن كان واحداً قدّم على ما يكون فيه متعدّداً؛ لأنّ الواحد قبل المتعدّد، ثمّ ما يكون فيه حرف العلّة واحداً على ثلاثة أقسام؛ لأنّ حرف العلّة إمّا أن يكون فاء الكلمة أو عينها أو لامها فإن كان فاء قدّمت عليهما؛ لأنّ الفاء مقدّم عليهما. ١٢ ف.

(٢) مطلقاً، نحو: «وعد يعد» من «ضرب»، الوعد: «پیمان کردن» و«وجل يوجل» من «سمع»، الوجل: «ترمیدن» و«وجع يوجع»، الوجع: «درد مند شدن» من «فتح»، و«وجه يوجه»، الوجاهة: «عالی قدر وعالی جاه شدن» من «كرم»، و«ورث يرث»، الوراثة: «میراث یافتن» من «حسب». ١٢ ح.

(٣) جواب سؤال وهو أن يقال: إنّ حذف الواو في يجد على اللغة المشهورة إنّما هو لوقوعها بين الياء والكسرة، وهذا مفقود في لغة "بني عامر" فلِمَ حذف الواو في «يجد» مع وقوعها بين ياء وضمّة؟ فأجاب: بأنّ حذفها لأجل الثقل. ١٢ ح.

(٤) أي: في حذف الواو وإن لَم يقع بين ياء وكسرة، ولَمّا بيّن أنّه لا يجيء من الباب الأول بعد ذكر أنّه يجيء من خمسة أبواب بيّن الخمسة بناءً على أنّ أصل الأبواب ستّة معهودة، فلم يحتج إلى تفصيل تلك الخمسة الّتي هي ما عدا الباب الأوّل. ١٢ ف.

(٥) في الصحّة وعدم الإعلال سواء كانتا مفتوحتين أو مضمومتين. ١٢ ش.

عند الابتداء[1]، وقيل: إن الإعلال إنما يكون بالسكون أو بالقلب إلى حرف العلة أو بالحذف وثلاثتها لا تُمكِن، أما السكون فلتعذّره؛ لأنّه مبتدأ والابتداء من الساكن مُتَعذّر وكذا القلبُ؛ لأنّ المقلوب به غالباً يكون بحرف العلّة[2] وحرف العلّة لا يكون إلاّ ساكنة، وأمّا الحذف فلنقصانه من القدر الصالح في الثلاثي[3]، وأما في المزيد فلاتّباع الثلاثيّ في الزوائد، نحو: أولج يولِج إيلاجاً ولا يُعوّض بالتاء في الأول والآخِر[4] حتّى لا يلتبس بالمستقبل والمصدر في نفس الحروف[5]، ومن ثَمّ لا يجوز إدخال التاء في

---

(١) فإنّ الإعلال إنّما هو للتخفيف وتسهيل التكلّم على المتكلّم، وعند الابتداء يقوي المتكلّم على التكلّم؛ إذ لَم يعرض له فتور وعي في الكلم بعد، فلا يحتاج إلى التخفيف والتسهيل. ١٢ ش.

(٢) فيلزم إمّا تحصيل الحاصل أو الابتداء بالساكن؛ إذ من جملة حروف العلّة الألف وهي لا تكون إلاّ ساكنة. والباء في قوله: «يكون بحرف العلة» زائدة في المنصوب وهي للتأكيد فيكون تقدير الكلام: «المقلوب به غالبا إنما يكون حرف العلة». ١٢ ح وف ملخصا.

(٣) وقد مرّ أنّ القدر الصالح أن يوجد ثلاثة أحرف: حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يتوسّط بينهما. ١٢ ف.

(٤) إنما قال «الأوّل والآخِر» لأنّ العوض لا يكون إلاّ في محل التغيير الذي هو طرفا الكلمة. ١٢ ف ملخّصا.

(٥) جواب سؤال وهو أن يقال: ينبغي أن يحذف الواو من «وعد» ثم يعوّض عنها بالتاء (إذ هو المشهور فيما بينهم كما في عدة) حتّى لا يخرج عن القدر الصالح؟ فأجاب بأنه لو عوّض بالتاء في أوّل الكلمة لالتبس بالمضارع وهو «تعد»، ولو عوّض في الآخر التبس بالمصدر، نحو: «عدة»، وإنّما قال: «في نفس الحروف»؛ لأنّ الالتباس بالحركات والسكنات منتفٍ؛ فإنّ الماضي يكون مبنيّاً على الفتح، والمضارع

الأول[عوضاً عن الواو] في عدة[مثلاً] (١) للالتباس بالمستقبل[بالمستقبل] ويجوز في التُّكلان (٢) لعدم الالتباس وعند سيبويه يجوز حذف التاء (٣) كما في قول الشاعر: ع واخلفوك عِدَ الأمرِ الذي وعدوا (٤)؛ لأن التعويض من الأمور الجائزة عنده (٥) وعند الفراء لا يجوز الحذف[في مثل عدة]، لأنها[أي التاء] عوض من الحرف الأصلي (٦) إلاّ في الإضافة؛ لأن

يكون معرباً بالحركات المختلفة، وكذا المصدر. ١٢ ح.

(١) بل أدخلت في الآخر؛ لأنّ أصل «عدة»: «وعد» بكسر الواو، نقلت حركة الواو إلى العين؛ لثقلها عليه مع إعلال فعلها وحذفت الواو، ثمّ زيدت التاء عوضاً عنها، وقيل: أصلها: «وعدة» حذفت الواو مثل ما ذكرنا، ولزم تاء التأنيث كالعوض من المحذوف؛ فإن زال أحد الوصفين لا تحذف، ولذا لَم يحذف من نحو «الوعد»؛ لعدم الكسرة، ولا من «الوصال»؛ لعدم اعتلال فعله، نحو: «يواصل». ١٢ ش.

(٢) مصدر من الوكل، وهو: تفويض الأمر إلى الغير، أصله: الوكلان. ١٢ ش.

(٣) أي: التاء الّتي هي عوض عن الواو في العدة مطلقاً. ١٢ ش.

(٤) شعر: إنّ الخلِيطَ أَجَدُّوْا البَيْنَ فَانْجَرَدُوْا * وَأَخْلَفُوْكَ عِدَ الأمر الذي وَعَدُوْا، والمراد: عدة الأمر، وهي المصدر فحذفت التاء للضرورة، والمراد من الخليط: الأحباء المجتمعون، وقوله: «أجدوا البين»، أي: اختاروا الفراق، وقوله: «فانجردوا»، أي: ذهبوا، وقوله: «وأخلفوك عد الأمر إلخ»، أي: خالفوك في عد الأمر الذي وعدوك به. اعلم أنّ الكاف في قوله: «كما في قول الشاعر إلخ» منصوب على أنّه صفة مصدر محذوف وهو موصوفه عبارة عن الحذف أي: يجوز حذف التاء عند سيبويه من «عدة» حذفاً مثل حذف كائن في قول الشاعر. ١٢ ح.

(٥) لا من الأمور الواجبة، فلا يلزم من حذف العوض محذور. ١٢ ش.

(٦) فلو حذفت التاء يلزم حذف العوض والمعوّض عنه وذلك غير جائز، وقيل: لو حذف لفات الغرض الذي أتِي لأجله وهو أنّه لَمّا كان في الحذف خروج من القدر الصالح وذلك غير حسن وقد حذف حرف العلّة فيه وجيء بالحرف عوضاً عن المحذوف حتّى لا يخرج الكلمة من القدر الصالح صورةً، فلو حذفت التاء أيضاً

الإضافة تقوم مقامها (مقام التاء)[1] وكذلك حكم «الإقامة» والاستقامة ونحوهما[2]، (أي من أجل أن حكمها كحكم العدة) ومن ثمّ حذف التاء في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾[3] [النور: ٢٤/٣٧] وتقول: في إلحاق الضمائر (للماضي من المثال) وعد وعدا وعدوا (في الكل كالصحيح) ... إلخ. ويجوز (أي يجب) في وَعَدتُّ إدغام الدال في التاء لقرب المخرج[4] (عند إلحاق الضمائر)، المستقبل: يعد... إلخ. أصله يَوْعِدُ فحذف الواو؛ لأنّه يلزم الخروج من الكسرة التقديريّة (التي هي الياء) إلى الضمة التقديريّة (التي هي الواو) ومن الضمّة التقديريّة إلى الكسرة الحقيقيّة ومثل هذا ثقيل[5] ومن ثمّ (أي من أجل هذا الثقل) لا

لفات الغرض وهو عدم الخروج من هذا القدر، فلا يجوز الحذف. ١٢ ح.

(١) بسبب استلزامها المضاف إليه مقام التاء فيجوز حذفها. وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقاً، وبيانه: أنّ حذف التاء في الشعر إنّما هو في حال الإضافة، ودعواه مطلق فلم يثبت به، فلم يتمّ التقريب. ١٢ ش.

(٢) الكاف في «كذلك» في محلّ الرفع على أنّه خبر المبتدأ، والمبتدأ هو الحكم، أي: مثل حكم «العدة» حكم «الإقامة» في حقّ حذف التاء المفتوحة في آخر الكلمة على اختلاف المذاهب المذكورة سابقاً، ويحتمل أن يكون معناه: ومثل حكم «عدة» حكم «الإقامة» في إدخال التاء المعوّضة في آخر الكلمة. ١٢ ح.

(٣) أصله: «إقامة الصلوة» للإضافة، كما حذفت في عد الأمر. ١٢ ش.

(٤) فكأنهما من جنس واحد فيثقل، فيجب الإدغام. ١٢ ش.

(٥) قوله: وأصل «يعد»: يوعد، فحذفت الواو التي وقعت بين ياء مفتوحة وعين مكسورة، وقوله: لأنّه أي: الشأن، وقوله: «يلزم الخروج من الكسرة التقديريّة» أي: الّتي هي الياء، وقوله: إلى الضمّة التقديريّة، أي: التي هي الواو، ومن تلك الضمّة التقديريّة إلى الكسرة الحقيقيّة، وهي كسرة العين، وقوله: مثل هذا ثقيل، أي: على اللسان وهو ظاهر، ولا يمكن إزالة هذا الثقل بحذف الياء؛ لأنّها علامة، ولا بإسكانه؛ لتعذّر الابتداء بالساكن، ولا بحذف كسرة العين لئلاّ يلزم التقاء الساكنين، ولو حرّك بحركة غير الكسرة يلزم تغيير البناء،

يجيء لغة على وزن فِعُلٌ وفُعِل إلاّ «حِبُكٌ» و«دُئِلٌ»[1] وحذفت في «تعد» وأخواته أيضاً للمشاكلة[2] وحذفت في مثل يَضَعُ[3]؛ لأنّ أصله يوْضِعُ فحذفت الواو، ثم جعل تَضَع مفتوحاً نظراً إلى حرف الحلق[4]؛ لأنّ حرف الحلق

وقيل: إنّما حذفت الواو؛ لأنّ الياء تقارب الكسرة فوقع الفاء فاصلة بين قريبين، وكلّ ذلك في بناء المعلوم من «وعد يعد»، ولو بني منه المجهول زالت الكسرة فلم يحذف الواو فيقال: «يُوْعَدُ» بإثبات الواو وفتح العين. ١٢ ف.

(١) **حبك:** على الوزن الأوّل، وهو اسم قبيلة، وقيل: اسم لكلّ شيء فيه تكسر كـ«الرملة» إذا مرّت بها الريح، وقد أجيب: بأنّه من تداخل اللغتين؛ لأنّه يقال: «حُبُكٌ» بضمّ الحاء والباء جميعاً كـ«عنق»، ويقال: «حِبِكٌ» بكسرهما أيضاً كـ«إبل»، والمتكلّم بـ«حِبُك» بكسر الحاء وضمّ الباء كأنّه قصد الحبك بكسرهما أولاً، فلمّا تلفّظ بالحاء مكسورة غفل عن ذلك وقصد اللغة الأخرى وهي الحبك بضمّتين، إلاّ أنّ هذا التداخل ليس بشائع؛ لأنّه في كلمة واحدة، **ودئل:** على الوزن الثاني، وهو دويبة يشبه ابن العرس يقال له بالهندية «نيول»، وقيل: هو اسم قبيلة لأبي الأسود الدُؤَلي فيكون من قبيل الأعلام، والأعلام لا يعوّل عليها في الأبنية؛ لجواز أن تكون منقولة من الفعل كـ«شمّر» إذا سمّي به، وهذان الوزنان من الشواذّ فلا يقاس غيرهما عليهما. ١٢ ف وح ملخّصا.

(٢) فإن قلتَ: الأصل حمل القليل على الكثير فلِمَ لَم يعكس؟ قلنا: المقصود هو التخفيف وذا لا يحصل إلاّ بهذا الطريق. فإن قلتَ: لِمَ لَم يحمل المجهول على المعروف وإن كانت العلّة مفقودة كما ذكرت من التشاكل؟ قلتُ: المجهول يخالف المعروف، ولا يلزم من التشاكل بين المتجانسين طلب التشاكل بين المتباينين والمتخالفين. ١٢ ح.

(٣) وهذا جواب دخل مقدّر وهو أنّ أصل يَضَعُ «يَوْضَعُ» بفتح الضاد فوقع الواو بين ياء وفتحة فلم يوجد علّة الحذف فيه ولم يحمل على ما فيه علّة أيضا مع أنه حُذف. وحاصل الجواب أنّ الواو حذف في مثل يضَع ويسَع ويقَع ويهَب وغيرها ممّا عينه ولامه حرف حلق وإن كان عين الفعل مفتوحاً لأنّ أصله يَوْضِعُ بكسر الضاد لوجود علّة الحذف المذكورة. ١٢ ف ملخّصا.

(٤) فإنّ حرف الحلق ثقيل فتكون فتحة العين مقاومة لثقله، إلاّ أنّه يرد عليه أنه لِمَ لَم تعد الواو بعد زوال المانع أعني: كسرة ما بعدها، ويشكل أيضاً بمثل «يسع»؛ فإنّ ماضيَه «وسع» مكسور العين، فلِمَ حكم بأنه في الأصل

ثقيل والكسرة أيضاً ثقيلة فأبدلت الكسرة فتحةً[1] ولا تحذفُ في يُوعِد؛ لأنّ أصله يُؤَوْعِدُ[2]. الأمر: عِدْ إلى آخره[3]. الفاعل: واعد. والمفعول: موعودٌ. والموضع: مَوعِدٌ. والآلة: مِيعد أصله: مِوْعَد فقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها، وهُم يُقلِبونها بالحاجز في نحو: قِنْيَة[4] فبغير حاجزٍ يكونون أقلبُ[5].

(مضارع أوعد / أي الواو / أي الظرف / لسكونها / الصرفيون / أي الواو بالياء / أي مع وجود الحائل / في موعد)

«يفعل» بكسر العين وهو شاذّ؟ والجواب: أنّه وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين، فذكروا ذلك التأويل لئلاّ يلزم منه هدم قاعدتهم، وإلاّ فمَنٌّ لهم بذلك، وكذا جميع العلل المذكورة في هذا الفنّ، فإنّها مناسبات تذكر بعد الوقوع والأصل هو المسموع فاحفظ هذا، فإنّه ينفعك في مواضع كثيرة. ١٢ ش.

(١) ليكون خفّة الفتحة في مقابلة ثقل حرف الحلق. فإن قلتَ: لو كانت العلّة ما ذكرتم متحقّقاً يجب أن يفتح عين الفعل في جميع ما فيه حرف الحلق مثل: «وعد يعد» و«وهب يهب» وغير ذلك؟ قلنا: لعلّه موقوف على السماع من العرب وليست بقياسيّة، فما نقل منهم على خلاف الأصل يطلب له علّة ونقول منه علّة فنحتاج إلى علّة ما فعلوه من النقل من الكسرة إلى الفتح ولَم نحتج إلى علّة ما تركوه على الكسر أو الضمّ؛ لأنّ الأصل أن يبقى كلّ شيء على أصله. ١٢ ح.

(٢) فلم توجد العلّة الموجبة للحذف، فلمّا كانت الهمزة المقدّرة مانعة من سقوط الواو مع أنّها لَم تكن مانعة عن قلب الواو ياءً في «يُوْسِرُ»؛ لأنّه على تقدير سقوط الواو بقي الثقل بالخروج من الضمّة إلى الكسرة، فلم يترك الأصل؛ ولأنّ الواو تفوت بضمّة ما قبلها فقويت على الثبات. ١٢ ش.

(٣) أصله: «اِوْعِدْ» وقعت الواو بين الياء والكسرة فحذفت فصار «اِعِدْ» ثمّ حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها فصار «عِدْ»، وقس عليه غيرَه. ١٢ ح.

(٤) أصله: «قنوة» مصدر من باب «نصر» بمعنى الحفظ، وذلك لحاجز فيها هو النون الساكنة. ١٢ ش.

(٥) أي: يرون القلب بغير الحاجز أولى من القلب بالحاجز، هذا الذي ذكره المصنّف هو أحكام المثال الواويّ. وأمّا اليائيّ فلم يحذف منه الياء وإن وقعت بين ياء وكسرة، نحو: «يَسِرَ يَيْسِرُ» و«يَنَعَ يَيْنِعُ»؛ لأنّ الياء أخفّ من الواو بدليل أنّهم قلبوا الواو ياءً في نحو: «ميزان» و«سيّد» كذا قيل، ولعلّ المصنّف لَم يذكره؛ لعدم اعتلاله. ١٢ ف.

الباب الخامس في الأجوف[١]

ويقال له أجوفُ لخلوّ جوفه عن الحرف الصحيح. ويقال له: ذو الثلاثة لصيرورته على ثلاثة أحرف في الماضي المتكلّم[٢] نحو: قلت وبعت وهو يجيء من ثلاثة أبواب، نحو: قالَ يقول وباعَ يبيع وخافَ يخاف[٣] وقال بعض الصرفيّين أصلاً شاملاً في باب الإعلال يُخرِّج جميع المسائل منه وهو قولهم: إنّ الإعلال في حروف العلّة في غير الفاء[٤] يتصوّر على ستّة عشر وجهاً؛ لأنّه يتصوّر في حروف العلّة أربعة أوجه، الحركات الثلاث والسكون وفيما قبلها أيضاً كذلك فاضرب الأربعة[٥] في الأربعة حتّى يحصل لك ستّة عشر وجهاً، ثم اترك الساكنة التي فوقها ساكن لتعذّر اجتماع الساكنين فبقي لك خمسة عشر وجهاً، الأربعة إذا كان ما قبلها مفتوحاً[٦]،

---

(١) وجه تقديمه على الناقص واللفيف ظاهر مِمّا ذكرناه في المثال، والمراد من الأجوف: ما يكون عينه حرف علّة. ١٢ ف.

(٢) في الثلاثي المجرّد ويسمّى غير المتكلّم بـ«ذي ثلاثة» تبعاً له، ولمّا كان المتكلّم مقدّما على غيره كما مرّ اعتبره في صيرورته على ثلاثة أحرف وإن كان المخاطب أيضاً كذلك. ١٢ ش ملخّصا.

(٣) وفي نسخة بعد «خاف يخاف» «وأمّا طال يطول فهو طويل من كرم يكرم فلغة «بني تميم» في هذا الباب».

(٤) سواء كان في مقابلة العين أو اللام، فيشتمل الأجوف والناقص. ١٢ ح.

(٥) أي: الأربعة الأولى التي هي أحوال حروف العلّة من الحركات الثلاث والسكون. ١٢ ش.

(٦) وحرف العلة مع أحد الأحوال الأربعة إمّا ساكنة أو مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. ١٢ ف ملخّصا.

نحـو: قَوْلٌ وبَيَـعَ وخَـوف وطَـوُلَ ولا تُعَـلُّ الأولى(١)؛ لأنّ حـرف العلّـة إذا أسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها للين عريكـة الساكن واستدعاء ما قبلها نحو: مِيْزانٌ أصله مِوْزَنٌ ويُوْسِرُ أصله: يُـيْسِرُ إلاّ إذا انفـتح ما قبلـها(٢) لخفة الفتحة والسكون(٣) وعـند بـعضهم يجوز القلب، نحـو: قَالٌ(٤) ويُعـلّ نحـو: أَغْـزَيْتُ أصـله: أَغـزَوْتُ بـواو ساكـنة تبعـاً لـ«يُغْزِيْ»(٥) ويعل نحـو:

---

(١) وهي ما كان حرف العلّة فيه ساكناً وما قبلها مفتوحاً، نحو: «قول». ١٢ ش.

(٢) يعني: إنّما جعلت حرف العلّة من جنس حركة ما قبلها؛ للطافة حرف العلّة ودقّتها وخفّتها وجذب حركة ما قبلها إلى نفسها إذا كانت الحركة مخالفةً له؛ إذ الجارّ والمجرور مخالفا الأحوال، نحو: «ميزان» أصله: «موزان» قلبت الواو الساكنة ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، و«يوسر» أصله: «ييسر» قلبت الياء واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، إلاّ إذا انفتح ما قبلها أي: ما قبل حروف العلّة، الاستثناء مفرّغ يعني: حروف العلّة إذا أسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها في جميع الأحوال إلاّ في حال فتح ما قبلها فحينئذ لا تجعل من جنس حركة ما قبلها بل تبقى على حالها. ١٢ ح ملخّصا.

(٣) يعني: أنّ القلب إنّما هو للتخفيف وإذا كان حرف العلّة ساكناً وما قبله مفتوحاً فالخفّة حاصلة فلا يحتاج إلى القلب. ١٢ ش.

(٤) نظراً إلى العلّة المقتضيّة، وقصداً إلى زيادة التخفيف، وقد جاء: تُبتُ إليكَ فتقبّل تابتي * صُمتُ إليكَ فتقبّل صامتي. أي: توبتي وصومتي، ذكر "الواحدي" في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[طه:٢٠/٦٣]: قال ابن عبّاس رضي الله عنهما: هي لغة بلحرث وهي قبيلة من اليمن، فـ«هذان» هاهنا قبل القلب كان «هذَين». ١٢ ش بتغيّر.

(٥) جواب دخل مقدّر تقديره: أنّ قولكم: حروف العلّة لا تعلّ إذا كانت ساكنةً وما قبلها مفتوحاً منقوض بـ«أغزيت» فإنّ الواو فيه ساكنة وما قبلها مفتوح مع أنّه يعلّ بالقلب. وتحقيق الجواب: أنّ الواو لَمّا أعلّ في مضارعه الذي هو «يغزي» بضمّ الياء وكسر الزاي بقلبها ياءً لتطرّفها وانكسار ما قبلها يعلّ في ماضيه بقلبها

كينونة من «الكون» مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها[1]؛ لأن أصله كَيْوَنُوْنَة[2] عند الخليل فأبدل الواو ياءً فأدغمتَ كما في ميّت ثم خففت فصار «كَيْنُوْنَة» كما خففتَ في ميت[3]، ....

ياءً أيضاً حملاً على المضارع، أي: حملوا ما لا علّةَ فيه على ما له علّةٌ، وكذلك «استغزيت» و«تغزيت»، قال سيبويه: سئل الخليل عن قولهم: «أغزيت» و«استغزيت»؟ فقال: إنّما قلبت الواو في هذه الأفعال الماضية لأجل انكسار ما قبلها في المضارع في قولك: «يغزي» بضمّ الياء وكسر الزاي و«يستغزي» فحملوا الماضي على مضارعه وأعلّوه كما أعلّوا مضارعه ليكون العمل من باب واحد، لا يقال: إنّ الماضي سابق والمضارع لاحق واتّباع السابق على اللاحق في الإعلال محال، لأنّا نقول: إنّا لا نسلّم أنّ اتّباع السابق على اللاحق في الإعلال محال؛ لأنهم أعلّوا المصدر تبعاً للفعل كما في «عدة» و«قيام» مع أنّ المصدر سابق على الفعل كما مرّ، وليس اتّباع الماضي على المضارع قياساً مطّرداً حتّى يلزم إعلال «وعد» تبعاً لـ«يعد» بل هو مسموع مقصور، وقيل: إنّما يعلّ نحو: «أغزيت»؛ لأنّه لَمّا زاد على ثلاثة أحرف ثقل والياء ضعيف ولَم يمنع مانع عن قلبها ياءً فكان قلب الواو ياءً أحسن، ولذلك قالوا في الثلاثي: «غزوت» بإثبات الواو، وفي الرباعيّ: «أغزيت» بقلبها ياءً. ١٢ ف.

(١) جواب سؤال مقدّر تقديره: لم أعلّ عين «كَيْنُونَة» مع أنّ أصله «كَوْنُوْنَة» بسكون الواو وفتح ما قبلها وأنتم قلتم إذا أسكنت حرف العلّة وانفتح ما قبلها لا يعلّ فكأنّ المص أجاب بأنه: ليس أصله «كَوْنونة» كما قال السائل بل أصله «كَيْوَنُوْنَة» كما قال الخليل أو أصله «كُوْنُوْنَة» بضمّ الكاف كما قال الكوفيّون. ١٢ منه.

(٢) على وزن «فَيْعَلُوْلَة»، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، وقلبت الواو ياءً. ١٢ ش.

(٣) وهذا التخفيف فيهما بطريق الجواز لكنّه أحسن في «كينونة»، ذكر "ابن الحاجب": ويخفّف نحو «كينونة» و«قيلولة» بحذف العين، كما يخفّف «ميّت» و«سيّد» إلاّ أنّ الحذف في «كينونة» و«قيلولة» أكثر منه في باب «سيّد» و«ميّت»؛ لطوله بالزيادة وتاء التأنيث، فكان التخفيف فيه أحسن اهـ والميّت: صفة مشبّهة تقول: مات يموت ويَماتُ أيضاً فهو ميت، ويستوي في المذكّر والمؤنّث قال الله تعالى: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتاً﴾ [فرقان:٢٥/٤٩] ولَم يقل: ميتة، قال الفرّاء: يقال لمن لَم يمت: «إنّه مائت عن قليل» و«ميت»، ولا

وقيل: أصلها: كُوْنُوْنَة بضمّ الكاف[1] ثم فتحت[2] الكاف حتّى لا يصير الياء واواً في نحو: الصيرورة والغيبوبة والقيلولة[3] ثم جعلت الواو في الواويات ياء تبعاً لليائيات ولم يعكس لكثرتها[4] ومن ثَمّ[5] قيل: لا يجيء المصدر من الواويات غير الكينونة والديمومة والسيدودة والهيعوعة[6]، قال "ابن جني" في الثلاثة الأخيرة أي في بيع وخوف وطول: تسكن حروف العلّة فيها أولاً للخفّة ثم تقلب ألفاً لاستدعاء الفتحة ما قبلها ولين عريكة أي طبيعة الساكن[7] من الإسكان

يقولون لمن مات: «هذا مائت»، كذا في "الصحاح". ١٢ ف.

(١) على وزن سرجوجة وهي: الطبيعة. ١٢ ش.

(٢) لأنه لو لَم يفتح يلزم ضمّ هذا الوزن في اليائيّات أيضاً؛ لئلاّ يختلف حركة فاء الواويّ حركة فاء اليائيّ منه، فيلزم قلب الياء واواً في اليائيّ لضمّة ما قبلها وهو ثقيل مع أنّه في البناء الطويل، ففتحت الفاء في الواويّ. ١٢ ف.

(٣) يعني: لو كانت الضمّة فيها باقية على حالِها لأبدلت هذه الياء بالواو لسكونها وانضمام ما قبلها اطّراداً للمصادر على وتيرة واحدة، وهذا غير مسموع، ففتحت الكاف اتّباعاً للأقلّ بالأكثر لا العكس. ١٢ ح.

(٤) أي: اليائيّات بالنسبة إلى الواويّات على أنّ الخفيف أولى من الثقيل، وقوله: «حتّى لا يصير إلى آخره» وقوله: «تبعاً لليائيّات» إشارة إلى ردّ ما قيل من أنّ الأمر في هذا لو كان كما قال الكوفيون لَم يكن لإبدال الواو ياءً والضمّة فتحةً وجه. ١٢ ش ملخّصا.

(٥) أي: من أجل أن اليائيات كثيرة من الواويات. ١٢

(٦) الكينونة: من الكون بمعنى: «بودن»، والديمومة: من الدوام بمعنى: «بميشه»، والسيدودة: من «ساد قوم، يسودهم» سيادةً وسودداً، والهيعوعة: من الهيع بمعنى: «قےكردن» كلّها من حدّ «نصر». ١٢ ح.

(٧) وإنّما ذهب إلى القول بالتسكين أوّلاً والإعلال ثانياً؛ لقوّة المستدعى وهو طلب الخفّة إلى التسكين ولين عريكة الساكن إلى الإعلال فإنّ إعلال الساكن أسهل من إعلال المتحرّك، ثم أشار إلى أنّ الواوَ والياءَ المتحرّكين المفتوح ما قبلهما تقلبان ألفاً إذا وجدت هذه الشروط الستّة. ١٢ ح.

شرط أول ... لثقله ... لشبهه بالثقل ... شرط ثان ... أي حروف العلة

إذا كنّ في فعل أو في اسم على وزن فعل إذا كانت حركتهن غير عارضية(١)

شرط ثالث ... شرط رابع

ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم السكون(٢) ولا يكون في معنى الكلمة

شرط خامس ... إذ هو مخل بالكلمة ... شرط سادس ... أي مضارع الفعل

اضطراب(٣) ولا يجتمع فيها إعلالان(٤) ولا يلزم ضم حروف العلّة في مضارعه(٥)

شرط سابع ... نحو القَوَد ... بفتح الواو

ولا يترك للدلالة على الأصل(٦) ومن ثَمّ يُعلّ نحو: قال أصله: قَوَلَ ونحو:

---

(١) فلا تعلّ إذا كانت حركتها عارضية نحو: «دَعَوُ القومَ» إذ لا اعتبار بالعارض فيكون في حكم الساكن. ١٢ ف ملخّصا.

(٢) أي لا بدّ وأن يكون فتحة ما قبل حروف العلّة أصلية لا عارضية إذ لا يبقى في الفتحة حينئذ قوّة الاستدعاء. ١٢ ش وف ملتقطًا.

(٣) أي: لا يكون تلك الحركة موضوعة لتدلّ على أنّ في معنى تلك الكلمة اضطراباً أي: تحرّكاً، نحو: «حَيَوانٌ» فإنّ تحرّك الياء يدلّ أنّ في معناه تحرّكاً، فلمّا كان تلك الحركة دالّة على معنى مقصود لا يجوز الإعلال؛ لفوات الغرض إذ لا يبقى ح على تقدير الإعلال ما يدلّ على اضطراب معناها، وسيجيء في المتن. ١٢ ح وش ملخّصا.

(٤) أي: إعلالان متواليان في حرفين أصليين في كلمة واحدة كما في نحو: «طَوٰى». ف وغيره ملخّصا.

(٥) احترز به عن نحو: «حَيِيَ» وهذا الضمّ المذكور مرفوض وسيجيء في المتن. ١٢ ش ملخّصا.

(٦) إذ يفوت الغرض على تقدير الإعلال وسيجيء في المتن، ولمّا كان الأصل في هذه الشروط هو الشرط الأوّل؛ إذ هو متعلّق بنفس الكلمة وذاتها، وباقيها إمّا متعلّق بحركة نفس حرف العلّة أو حركة ما قبلها أي: إعلالها من حيث ترتّب مفسدة أو فوت مصلحة، وإمّا متعلّق بمعنى الكلمة، قدّمه وجعل بواقي الشروط قيوداً له ظرفاً أو حالاً، ثمّ قدّم الشرط الثاني على الثالث؛ لأنّ الثاني حال حركة نفس حرف العلّة الّتي هي عارضة للإعلال والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها مقدّم على حال غيرها، وأيضاً مفهوم الثاني وجوديّ لأنّ قوله: «غير عارضية» وإن كان العدول بحسب الظاهر، إلاّ أنّ المراد منه التحصيل، وقدّم الثالث على الرابع؛ لأنّ الثالث حال الكلمة بالنظر إلى نفسها والرابع حالها بالنظر إلى معناها، ولا شكّ أنّ الأوّل مقدّم على

دارٌ أصله: دَوَرٌ[أصله دوار] لوجود الشرائط المذكورة[كلها] ويعل مثل «ديارٌ» تبعاً لواحده[(١)] ومثل «قيام»[أصله قوام] تبعاً لفعله[(٢)] ومثل سِيَاطٍ[أصله سواط] تبعاً لـ«واو واحده»[(٣)] وهي[أي الواو (٤)] مشابهة بألف «دار» في كونها ميتة[أي ساكنة]، أعني تعلّ هذه الأشياء[الثلاثة] وإن لم تكن فعلاً ولا

الثاني، وإنّما قدّم الشروط الأربعة الأُوَل على الثلاثة الأخيرة؛ لأنّ الأربعة الأولى متعلّقة بقابليّة المحلّ وإمكان الإعلال والثلاثة الأخيرة متعلّقة بترتّب الفساد أو بترتّب فوت المصلحة على الإعلال بعد الإمكان في ذاته، والأوّل مقدّم على الثاني، وقدّم الخامس على السادس؛ لأنّ الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس فساد في غيرها، وقدّم السادس على السابع؛ لأنّ دفع الضرر مقدّم على جلب المنفعة، فافهم. وذكر الشرط الثاني بلفظ الماضي حيث قال: «إذا كانت لكونه مناسباً لكون الحركة لازمةً غيرَ عارضة، وتفنّن بالعدول إلى المضارع والحال في غير الشرطين الأولين تنبيهاً على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما بالوجوديّة والعدميّة، وبالتعليق بنفس الكلمة وبنفس الحروف الّتي فرض ورود الإعلال عليها والتعلّق بغيرها. ١٢ ش بتصرّف.

(١) يعني: قصد قلب الواو اتّباعاً لواحده لا لوجود شرط الإعلال، لكن لَمّا كان قبلها مكسوراً قلبت ياءً لا ألفاً، فيكون «ديار» تابعاً لواحده في مطلق الإعلال. ١٢ ف.

(٢) جواب سؤال هو أن يقال: «شرط إعلال الاسم أن يكون على وزن الفعل وقد أعلّ ديار إذ أصله: «دِوَارٌ» جمع «دَوَرٌ» مع أنّه لَم يكن على وزن فعل، وكذا قيام إذ أصله: قِوام»، فأجاب: بأن أعلّ ديار تبعاً لواحده؛ لأنّ الواحد أصل والجمع فرع، فلو لَم يعلّ يلزم زيادة الفرع على الأصل وذلك لا يجوز، وأمّا إعلال «قيام» فلمتابعة فعله وهو «قام»، وفيه بحث؛ لأنّ كلامنا فيما قبلها مفتوح، و«ديار» و«قيام» ليسا كذلك، اللّهمّ إلاّ أن يقال: إنّ المصنّف أراد بالمفتوحة المتحرّكةَ أيَّ حركة كانت. ١٢ ح بتصرّف.

(٣) وهو سوط، وإنّما قال: «لواو واحده» ولَم يقل: «تبعاً لواحده» كما قال في «ديار»؛ لأنّ واحده لَم يعلّ بل كان في حكم ما أعلّ بسبب واوه. ١٢ ش.

(٤) ولمّا توجّه أن يقال: إنّ واو واحده لا يعلّ لفقدان شرط الإعلال لسكونها فكيف يعلّ «سياط» تبعا له، أجاب بقوله: وهي مشابهة بألف «دار» في كونها ميتة أي: ساكنة، فكانت كأنها قد تعلّ. ١٢ ف.

اسماً على وزن فعل[1] للمتابعة ولا يعلّ نحو: الحوَكة والخوْنة وحَيَدى[2] وصَوَرى لخروجهنّ عن وزن الفعل بعلامة التأنيث[3] وقيل حتّى يدللن على الأصل[4] ونحو: دَعَوُا القومَ[5] لطروّ الحركة ونحو: عَوِر واِجتَوَرَ؛ لأنّ حركة العين والتاء في حكم السكون أي: في حكم عين اِعوَرَّ والألف تجاور[6] ونحو: حَيَوان حتّى يدل حركته على اضطراب معناه[7] والْمَوَتَانُ محمول

(١) حتّى يتحقّق شروط الإعلال للمتابعة بأشياء أخر وهي «دار» و«قام» و«سَوْطٌ».١٢ف.

(٢) هو الحمار الذي يميل عن ظلّه لنشاطه. ١٢ ش.

(٣) وهي التاء في الأوّلين والألف في الآخرين. ١٢ ش.

(٤) أي: وقيل إنما لم تعلّ حروف العلّة في هذه الأشياء حتّى يدللن هذه الأشياء على الأصل أي: على أنّ أصل «حيدى» ياء وأصل غيره «واو» ولو أعللن لم يعلم أيّها واويّ وأيها يائيّ. ش ملخّصا.

(٥) بفتح العين وضمّ الواو أي: لا يعل: «دَعَوُا القومَ» لانتفاء الشرط الثاني؛ لأنّ حركة الواو عارضية لأجْل التقاء الساكنين. ١٢ ف.

(٦) وهما (أي: العين والألف) ساكنان فلم يكن ما قبل الواو مفتوحاً، والدليل على كون «عور» محمولاً على «إعْوَرَّ» مع كونه أصلاً هو أنّ الأصل في الألوان والعيوب باب «إفْعَلَّ» فيردُّ عليه ما لا يكون على زنته، وحمل «اجتور» على «تجاور»؛ لاشتراكهما في المعنى، كما قالوا في تجاور ليس ما قبلها مفتوحاً حقيقةً فكذا في اجتور حكماً حملاً عليه. ١٢ ح.

(٧) لأنّ في معناه اضطراباً وحركة، فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة، ولِخروجه عن وزن الفعل بزيادة الألف والنون، فلم يوجد الشرط الأوّل أيضاً، ولَم يذكره المصنّف؛ لأنّ مقصوده بيان انتفاء الإعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشرائط السبع. ١٢ ش.

على الحيوان
عليه؛ لأنّه نقيضه ونحو: طوى[1] حتّى لا يجتمع فيه إعلالان[2] وطويا
أي لا يعل
محمول عليه وإن لم يجتمع فيه إعلالان ونحو: حَيِيَ[3] حتّى لا يلزم ضمّ
أي طوى — ولا يعل
الياء في المستقبل أعني: إذا قلتَ: حَايَ، يجيء مستقبله يَحَايُ[4] ونحو:
ولا يعل

---

(١) قوله: «محمول عليه»، جواب دخل مقدّر وهو ظاهر يعني: لا يعلّ «الموَتَانِ» مع أنّه ليس في معناه اضطراب حملاً على الحيوان، وإنّما حملوه عليه؛ لأنّه نقيضه وهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير، في "الصحاح": المَوَتان: بالتحريك خلاف الحيوان، يقال: «اشترِ الموتانَ ولا تشترِ الحيوانَ» أي: اشتر الأرضين والدُور ولا تشتر الرقيق والدوابّ. ١٢ ف.

(٢) إذ قد أعلّ «طَوٰى» مرّةً؛ إذ أصله: «طَوَيَ» قلبت الياء ألفاً، فلم تقلب الواو ألفاً لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الإعلالان بتقدير الإعلال، ولَم يعكس لأنّ الإعلال بالآخر أولى فلو أعلّ واوه أيضاً بقلبها ألفاً يجتمع إعلالان متواليان في حرفين أصليين فيلزم إجحاف الكلمة وهو غير جائز وإنما اعتبروا القيد الأوّل ليخرج الإعلال في نحو «يَقِي» أصله «يَوْقِيُ» بضمّ الياء فأعلّ بالحذف والإسكان وذلك جائز لأنهما ليسا بمتواليين بل بينهما وسَطٌ وإنما جاز الإعلالان إذا توسّط بينهما حرف لأنه لا يلزم منه إجحاف مثلَ إجحاف المتوالين لأنّ العليل سريع النزع عند تخلّلِ فاصلٍ ويتضاعف ضعفه إذا توالى عليه علّتان من غير فاصل وإنما اعتبروا قيد الثاني (متواليان) ليخرج الإعلالان في نحو قاضٍ أصله قاضي فأعلّ بالإسكان والحذف وذلك جائز لأنهما ليسا في حرفين بل في حرف واحد وهو الياء وليخرج الإعلالات في نحو «إقامة» أصله «إِقْوَامَة» فأعلّ بالنقل والقلب والحذف. ١٢ ش و ف ملخّصاً.

(٣) بقلب الياء الأولى ألفاً. ١٢ ش.

(٤) بضمّ الياء الأخيرة، يعني: لو قلبت الياء ألفاً هي عين الكلمة في «حيي» لزم قلبها في المستقبل أيضاً لموافقة الماضي، فلو أعلّ في المستقبل لزم ضمّ حروف العلّة فيه وهي ثقيلة، وقيل: إنّما صحح «حيي»؛ لأنّه ليس في كلام العرب فعل آخره حرف علّة وقبلها ألف، وفيه ما فيه. ١٢ ح.

القَوَد حتّى يدل على الأصل[1]، الأربعة إذا كان ما قبلها مضموناً نحو: مُيْسِرٌ وبُيِعَ ويَغْزُوُ ولن يَدْعُوَ تجعل في الأولى واواً[2] لضمّة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار مُوْسِرٌ وفي الثانية تسكّن للخفّة ثم تُجعل واواً لضمّة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار «بُوْعَ» وإذا جعلت حركة ما قبل حرف العلّة من جنسه فصار حينئذ «بِيْعَ»[3] وتسكن في الثالثة للخفة فصار «يَغْزُوْ» ولا يعل في الرابعة لخفّة الفتحة[4] و من ثَمّ لا يعل غُيَبَة ونُوَمَة[5]، الأربعة إذا كان ما قبلها مكسوراً نحو: مِوْزان وداعِوَة ورَضِيُوا وترميين ففي الأولى تجعل ياءً لما مرّ وفي الثانية تجعل ياءً[6] لاستدعاء ما قبلها ولين عريكة

---

(١) يعني: لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة على الأصل، يعني: لو قلبت واو «القود» ألفاً وقيل: «القادُ» لم يعلم أنّه واويّ أو يائيّ وكذا «الصَيَدُ». ١٢ ش.

(٢) أي: الكلمة الأولى الّتي يكون الياء فيها ساكناً وما قبلها مضموماً. ١٢ ح.

(٣) أي: صار «بوع» حين جعلها من جنس حروف العلّة فصار: «بيع»، هذا عند البعض، فإنّهم يجعلون حركة ما قبلها من جنس حرف العلّة فيتبدّل عندهم ضمّة الياء كسرة بعد تسكينها. ١٢ ح.

(٤) أي: لخفّة الفتحة على الواو؛ إذ المقصود من الإعلال التخفيفُ وهو حاصل بدونه. ١٢ ش.

(٥) قوله: «غيبة»، بضمّ الغين المعجمة وفتح الياء جمع غائب، وقوله: «نومة»، بوزن غيبة، يقال: «رجل نومة» أي: كثير النومة. ١٢ ف.

(٦) أي: لِما مرّ من أنّ حروف العلّة إذا أسكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها. ١٢ ش.

الفتحة فصار داعية ولا يعلّ مثل دِوَل[1] ؛ لأنّ الأسماء الّتي ليست بمشتقّة من الفعل لا يعلّ لخفتها[2] إلاّ إذا كان على وزن الفعل فحينئذ يجوز الإعلال فيه[3] ، وهو ليس على وزن الفعل، وفي الثالثة تسكن للخفة ثم يحذف لاجتماع الساكنين[4] فصار رَضُوْا، والرابعة مثلها في الإعلال[5] ، الثلاثة إذا كان ما قبلها ساكناً[6] ، نحو: يَخْوَفُ ويَبْيِعُ ويَقْوُلُ تعطى حركاتهن إلى ما قبلهن لضعف حروف العلّة وقوّة حرف الصحيح ولكن تجعل في «يَخَوْفُ» ألفاً لفتحة ما قبلها ولين عريكة الساكن العارض[7] بخلاف

(1) مع أنّه من الصورة الثانية. ١٢ ش ملخّصا.

(2) يعني: تلك الأسماء المشتقّة من الفعل إنّما تعلّ لأجل كون إعلال الفعل مقتضياً لإعلالها، فأمّا الأسماء الّتي ليست بمشتقّة لا تعلّ لعدم المقتضي وخفّة الاسم باعتبار ذاته. ١٢ ح.

(3) الاستثناء مفرّغ، أي: إنّ الأسماء الّتي ليست بمشتقّة من الفعل لا تعلّ في جميع الأحوال إلاّ حال كونها على وزن الفعل فحينئذ يجوز الإعلال فيها. ١٢ ح.

(4) هما الياء و واو الجمع ولم يحذف الواو؛ لأنها علامة ثمّ ضمّ الضاد بعد سلب حركتها للواو. ١٢ ف ملخّصا.

(5) يعني: يعلّ «ترميين» بإسكان الياء تخفيفاً، لثقل الكسرة عليها ثمّ تحذف لاجتماع الساكنين. ١٢ ش وف ملخّصا.

(6) سواء كان نفسها مفتوحا أو مكسورا أو مضموما. ١٢ ح

(7) استدراك من حيث المعنى؛ لأنّه لَمّا قال: «تعطى حركاتهن إلخ». فُهِم منه ظاهراً «أن يبقى حروف العلّة بعد إعطاء حركاتها إلى ما قبلها على حالتها في جميع الأمثلة»؛ وليس الأمر كذلك، فأزال المصنّف رحمه الله

الخوف[1] فصرن يَخَافُ ويبيع ويقُوْل، ولا يعل نحو: أَدْوُر وأَعْيُن حتى لا يلتبس بالأفعال[2]، ونحو: جَدْوَل حتّى لا يبطل الإلحاق[3] ونحو: قَوَّمَ[4] حتّى لا يلزم الإعلالُ في الإعلال[5] ونحو: الرمي حتى لا يلزم الساكن في آخر

هذا الوهمَ بقوله: «ولكن يجعل إلخ». يعني: أنّ الثقل موجود فيه نظراً إلى تحريك الأصل، وغير موجود نظراً إلى السكون العارضيّ فتعارضت الجهتان فرجّحنا الجهة الأصلية؛ لأصالتها من الجهة العارضية لعروضها. ١٢ ح.

(١) قوله: «بخلاف الخوف» الجار والمجرور منصوب على الحال مِن «تجعل» أي: تجعل الواو ألفاً حال كون «يَخَوْفُ» متلبساً بخلاف الخَوْف، ويحتمل أن يكون مرفوع المحلّ على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك بخلاف الخوف، فعلى كِلاَ التقديرين جواب سؤال وهو أنكم قلتم: إنّ الواو إذا أسكنت وانفتح ما قبلها تقلب بالألف كما في «يَخَوْفُ» فلِمَ لا يعلّ في «الخَوْف»، فأجاب: بأنّه لا يعلّ «الخوف»؛ لأنّ سكونه أصليّ لا عارضيّ. ١٢ ح.

(٢) لأنّه لو أعلّ بنقل حركتها إلى ما قبلها فيقلب الياء واواً في «أعين» لسكونها وانضمام ما قبلها فيصير «أعُوْن» و«أدُوْر» بمدّ الواو فيهما، فيلتبس الأوّل بالمتكلّم وحده من مضارع «عَانَ»، والثاني بالمتكلّم وحده من مضارع «دَارَ»، والضمير المستتر في «لا يلتبس» يرجع إلى «نحو»، وإنّما قال: «بالأفعال» دون الفعلين؛ لأنّ لفظ «نحو» يفهم منه معنى الجمع. ١٢ ف.

(٣) جواب سؤال وهو أن يقال: لِمَ لم ينقل حركة الواو إلى ما قبلها ولم تبدل الواو ألفا فيقال: «جَدَالٌ» فأجاب بأنّ «جَدْوَلٌ» ملحق بـ«جعفر» ليعامل معاملته في الأحكام اللفظيّة فيقال: «جَدْوَلٌ» و«جُدَيْوَلٌ» و«جَدَاوِلُ» كما يقال: «جَعْفَرٌ» و«جُعَيْفَرٌ» و«جَعَافِرٌ»، فلو أعلّ فات الغرض من الإلحاق. ١٢ ف وح ملخّصا.

(٤) جواب سؤال مقدّر وهو: أن يقال: لِمَ لَم ينقل حركة الواو الثانية إلى الأولى حتّى تقلب الثانية ألفاً، فأجاب بقوله: «حتى لا يلزم الإعلال إلخ». ١٢ ح.

(٥) أي: حتّى لا يلزم الإعلال الحقيقيّ في الإعلال الحكميّ؛ فإنّ الإدغام إعلال فلو نقلت حركة الواو المدغم فيه إلى المدغم وتقلب ألفاً يلزم منه الإعلال الحقيقيّ في الإعلال الحكميّ وهو غير جائز عندهم، وفي بعض

المعرب[1]، ونحو: تقويم وتِبيَان ومِقوَال ومِخْيَاط حتّى لا يجتمع الساكنان بتقدير الإعلال[2] ومِخْيَط[3] منقوص من المخياط فلا يعلّ تبعاً له، فإن قيل: لِمَ تعلّ الإقامة مع حصول اجتماع الساكنين إذا أعلت كإعلال أخواتها؟[4] قلنا: تبعاً لـ«أَقَامَ»[5]، فإن قيل: لِمَ لا يعلّ التقويم تبعاً لقَامَ، وهو ثلاثي أصيل

النسخ: ونحو «أقوى» و«قوّم» إلخ. فبهذا يكون التقدير: حتّى لا يلزم الإعلال الحقيقيّ في الحقيقيّ على المثال الأوّل والإعلال الحقيقيّ في الحكميّ على الثاني، كذا قال بعض الفضلاء، وفيه ما فيه تأمّل. ١٢ ح.

(١) بالحركة من غير ضرورة؛ إذ لو نقلت حركة الياء في حالة النصب إلى الميم ثم قلبت الياء ألفاً لفتحة ما قبلها وتحرّكها في الأصل وكسر الميم في الجرّ؛ لأنّ المنقول هو الكسر حينئذ ولا موجب لتغييره وأبقي الياء على حاله لموافقة حركة ما قبلها إيّاه وضمّ الميم في الرفع وقلب الياء واواً أو أبدل ضمّته كسرةً لصيانة الياء، يلزم في آخره حرف ساكن في الأحوال كلّها بلا ضرورة؛ إذ أصل الخفّة حاصل بسبب سكون ما قبله، ولهذا احتمل الحركات الثلاث وقوى عليها، كما حصل إذا سكن هو نفسه، بخلاف «العصا»، فإنّ ما قبله فيه متحرّك، وبخلاف نحو: «يَخْوَفُ»؛ إذ لَم يلزم من الإعلال محظور. ١٢ ش.

(٢) أحدهما: حرف العلّة التي أسكنت ونقلت حركتها إلى ما قبلها، وثانيهما: ما بعدها، ولا يجوز حذف أحدهما لئلاّ يلزم إجحاف الكلمة. ١٢ ف.

(٣) جواب سؤال مقدّر وهو أن يقال: لِمَ لم يعلّ «مِخْيَطٌ» بنقل حركته إلى ما قبلها مع أنه من الوجوه الثلاثة ولا يجتمع فيه الساكنان. ١٢ ح ملخّصا.

(٤) هذا إيراد على وجه النقض، يعني: أنّ اجتماع الساكنين في «الإقامة» متحقّق في الإعلال ومع هذا لَم يكن مانعاً منه، فينبغي أن يبقى صحيحاً كـ«تقويم»، وذلك لأنّ أصل «إقامة»: «إقوام»، فنقلوا حركة الواو إلى ما قبلها وأبدلوها بالألف فاجتمع الساكنان هما الألفان، فحذفت إحدى الألفين وعوّض التاء من المحذوف فصار: «إقامة». ١٢ ح.

(٥) فعل ماضٍ من الإقامة أي: الإعلال فيها لتابعة فعله، وإنّما قال: تبعاً لـ«أقام»، ولَم يقل: تبعاً لـ«قام» فعل ماضٍ

في الإعلال؟ قلنا: أبطل قوله «قَوَّمَ» استتباعَ قَامَ وإن كان أصيلاً في الإعلال لقوّة قوّم في الأخوّة مع التقويم[1] ولا يصلح[2] أقام أن يكون مُقويّاً لـ«قَامَ»؛ لأنه ليس من ثلاثي أصيل ولا يعلّ مثل: ما أَقوَلَه، وأَغيَلَتِ المرأة، واستحوذ حتّى يدللن على الأصل[3] وتقول في إلحاق الضمائر: قال قالا قالوا إلى

على حدّ «نصر»؛ لأنّ «أقام» مقتضٍ قريب بخلاف «قام» فإنّه مقتضٍ بعيد، والإضافة إلى القريب أولى. ١٢ ح.

(١) أي: قلنا: إنّما لا يعلّ «التقويم» تبعاً لـ«قام»؛ لأنّه أبطل قولُه، فـ«قوله» فاعلُ «أبطل» وضميره يرجع إلى المتكلّم المعهود وقوله: وقوّم، مقول هذا القول، وقوله: استتباع، مفعول «أبطل» وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو «قام»، وذكر مفعوله متروك وهو «التقويم»، فتقدير الكلام: أبطل قولُ القائل «قَوَّمَ» استتباعَ «قام» التقويمَ في الإعلال، وقوله: وإن كان، أي: قام ثلاثيّاً، أصيلاً في الإعلال، قوله: لقوة «قوّم» في الأخوّة مع التقويم، علّة لـ«أبطل»، وتحقيق إبطاله أنه قد مرّ أنّ «قوّم» لا يعلّ لئلاّ يلزم الإعلال في الإعلال، وقد عرفتَ أنّ المصدر يتبع فعله في الإعلال وجوداً وعدماً وأنّ التقويم مصدر «قوم»، فثبت أنّ التقويم الذي مصدر «قوم» لا يعلّ تبعاً له ولَم يكن تابعاً لـ«قام» في الإعلال وإن كان أصيلاً فيه لقوّة مؤاخاة الفعل مع مصدره لكونه مشتقّاً منه بالذات وضعف مؤاخاته مع مصدر غيره وإن تلاقيا في الاشتقاق، فالمراد من قوله: «أبطل» قوله قوم استتباع قام أنّه أبطل عدم إعلال قوم استتباع قام التقويم في الإعلال. وحاصله: أنّه اجتمع في التقويم سبب الإعلال وهو «قام» وسبب عدمه وهو «قوم» لكن لَمّا كان سبب عدم الإعلال قويّاً وراجحاً على سبب الإعلال ترجّح به عدم الإعلال فيه. ١٢ ف.

(٢) جواب دخل مقدّر تقديره وهو أن يقال: لم لا يجوز أن يتقوّى «قام» في استتباع التقويم بـ«أقام» فإنه قد أعلّ مثل «قام». والجواب أنّ «أقام» وإن أعلّ مثل «قام» إلاّ أنّه أعلّ بتبعية «قام» ولم يعلّ بالأصالة والاستقلال فلا اعتبار بإعلاله فكان إعلاله هو إعلال «قام» فلم يكن شيئا آخر غير «قام» فلا يصلح أن يكون مقويا لـ«قام». ش.

(٣) يعني: أنّ «مَا أَقْوَلَهُ»: و«مَا أَغْيَلَتْ» صيغتا التعجّب وهي غير متصرّفة فلو تصرّفت بالإعلال تغيّرت عن الوضع الأصليّ، وأمّا «استحوذ» فهو شاذّ وهذا في الحنفية، وفي الفلاح: حاصله أنه لا يعلّ باب «ما أفعله» أي فعل

آخره، أصل «قال»: قَوَلَ فجعل الواوَ ألفاً لما مرّ[1] وأصل قُلن: قَوُلْنَ فقلبت الواو ألفاً ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار «قَلن» ثمّ ضمّ القاف حتى يدلّ على الواو[2] ولا يضم الفاءَ في خِفن؛[3] لأن الأصل في النقل نقلُ حركة الواو إلى ما قبلها لسهولتها ولا يمكن هذا في قلن؛ لأنه يلزم فتحة المفتوحة، ولا يفرق بينه وبين جمع المؤنث في الأمر؛ لأنّهم لا يعتبرون

التعجب ولا يعلّ أيضا بعض من اليائيات نحو أَغْيَلَتِ الْمَرأَةُ وأَخْيَلَتِ الناقةُ وأَغْيَمَتِ السماءُ وبعض من الواويات نحو: «اِسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ» أي: غلب حتّىٰ يدللن هذه الكلمات على أنّ أصل المعتلاّت إمّا واو أو ياء على قياس ما مرّ في نحو: «القَوَد» و«الصَّيَد» ليدلّ على أصل طائفة من الألفاظ وهي الأسماء و لا يعلّ مثل أغليت المرأة ليدلّ على أصل طائفة أخرى هاهنا وهي الأفعال وتخصيص هذه الكلمات بهذه الدلالة محمول على السَماع فلا يقاس عليها غيرها. ١٢ ف ملخّصا.

(١) من قول بن جني أن تسكن الواو ثم تقلب ألفا. ١٢

(٢) أي: بعد قلبها ألفاً، وعلى هذا القياس: «قلت وقلتما وقلتم وقلت وقلتما وقلتنّ وقلت وقلنا»، وقس على ذلك سائر الأجوف الواويّ الذي يجيء من باب «قال»، نحو: «صان»، وهذا بالحقيقة معنى قولهم إذا اتّصل بالأجوف ضمير المتكلّم أو المخاطب أو جمع المؤنّث الغائبة نقل «فَعَلَ» بفتح العين من الواويّ إلى «فَعُلَ» بضمّ العين دلالة عليها. ١٢ ف.

(٣) هذا جواب عن إشكال مقدّر تقديره لِمَ لم يضمّ الخاء في «خِفن» ليدلّ على الواو المحذوفة كما ضمّ القاف في «قُلن» فأجاب بقوله: لأنّ الأصل في نقل حركة حروف العلّة في إعلال الواويات نقل حركة الواو لسهولة هذه النقل إذ لا شكّ أنّ نقل موجود أسهل من نقل معدوم، ولا يمكن هذا النقل في «قُلن» لأنه يلزم حينئذ فتح المفتوحة لأنّ حركة الواو فتحة أيضاً وهو تحصيل الحاصل، ولا يلزم ذلك في «خِفن» لأنّ حركة الواو كسرة وحركة الفاء فتحة فحيث أمكن يراعى هذا الأصل وحيث امتنع يراعى أصل آخر وهو ضمّ ما قبل الواو دلالةً عليها. ١٢ ش وف ملخّصا.

الاشتراك الضمنيّ[1] ويكتفون بالفرق التقديري[2] كما في «بِعْنَ» وهو مشترك بين المعلوم والمجهول أيضا[3] أو وقع من غِرّة الواضع كما في الاثنين والجماعة من الأمر والماضي في تَفَعَّل وتَفَاعَل وتَفَعْلَل[4] ولا يفرق بين فَعُلْنَ وفَعَلْنَ، نحو: طُلْنَ وقُلْنَ؛ لأنّه يعلم من الطويل أنّ أصل طُلْنَ طَوُلن؛ لأنّ الفعيل يجيء من فَعُل غالباً[5] كما يعلم الفرق بين خِفْنَ وبِعْنَ من مستقبلهما

---

(١) أي الاشتراك الحاصل في ضمن التعليل وهو اشتراك صُوريّ. وحاصله أنّ الاشتراك الضمنيّ بين الكلمات لا يضرّ لأنّ هذا الاشتراك ليس في أصل الوضع وإنما وقع بعد التعليل وهم يعتبرون الاشتراك في أصل الوضع ومن المعلوم أنّ أصل هذه الكلمات متغايرة. ١٢ ح وغيره.

(٢) وتحقيق الفرق التقديريّ أنّ أصل «قُلْنَ» على تقدير كونه جمعاً من الماضي «قَوَلْنَ» بفتح القاف والواو، وأنّ ضمّة القاف للدلالة على الواو المحذوفة كما مرّ، وأمّا على تقدير كونه جمعاً من الأمر فأصله: «أُقْوُلْنَ» بضمّ الهمزة والواو وسكون القاف، فنقل ضمّة الواو إلى القاف فاستغنى عن الهمزة، ثمّ حذفت الواو لالتقاء الساكنين، فيكون ضمّة القاف ضمّة الواو. ١٢ ف

(٣) الواو في «وهو» للحال، والجملة حالية وقعت تعليلاً وتائيداً لقوله: «لأنهم إلخ». ١٢ ح.

(٤) الغرّة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة المفتوحة هي الغفلة، وهذا معطوف على قوله: «يكتفون إلخ». وهو جواب آخر يعني: إنّما الاشتراك في «قلن» و«بعن» لأجل غفلة الواضع، وذلك كما وقع الاشتراك في التثنية والجمع المذكّر الماضي والأمر في هذه الأوزان كذلك في «قُلن» و«بِعن» وتقول تَفَعَّلا وتَفَعَّلُوْا أمراً كان أو ماضياً، وقس عليه غيره من الأمثلة. ١٢ ح.

(٥) يعني: أنّ الفعيل لَمّا يجيء من مضموم العين غالباً علم أنّ أصله بالضمّ، وقد مرّ أن أصل «قُلنَ» «قَوَلْنَ» بفتحتين فافترقا بالفرق التقديريّ. وفيه نظر فإنّ هذا القول يوهم إلى أنّ الأجوف قد يجيء من حد «كرم» مثل: «كان، يكون» وقد ذكر المصنف رحمه الله أنّ الأجوف يجيء من ثلاثة أبواب، وهاهنا صرّح بأنّ «الفعيل» من باب «كرم» غالبا فيكون أبوابه أربعة وهذا تناقض. ١٢ ح وف ملخّصا.

أعني: يُعلم من «يخاف» أن أصل خِفْنَ خَوِفْنَ؛ لأن باب فَعَلَ يَفْعَلُ لا يجيء إلاّ من حروف الحلق[(١)] ويعلم من «يَبِيْعُ» أن أصل بِعْنَ بَيَعْنَ؛ لأنّ الأجوف لا يجيء من باب فَعِلَ يَفعِلُ. المستقبلُ: «يَقُوْلُ» إلى آخره أصله يَقْوُلُ وإعلاله مرّ[(٢)]، فحذف الواو في «يقلن» لاجتماع الساكنين[(٣)]، الأمر: قل إلخ. أصله: اُقْوُلْ ثم حذف الواو لاجتماع الساكنين ثم حذف الألف لانعدام الاحتياج إليها، وتحذف الواو في: «قل الحَقَّ» وإن لم يجتمع فيه الساكنان؛ لأنّ الحركة فيه حصلت بالخارجيّ فيكون في حكم السكون تقديراً[(٤)] بخلاف

---

(١) أي: يعلم من «يخاف» أنّ أصل «خِفْنَ»: خَوِفْنَ، بكسر الواو؛ لأنّه لا يجوز أن يكون مضموماً، لأنّ «فَعُلَ» بضمّ العين و«يَفْعَلُ» بالفتح ليس بموجود في كلامهم، وكذا لا يجوز أن يكون مفتوحاً؛ لأنّه يكون حينئذ من حدّ «فَتَحَ» ومن شرطه أن يكون عين الفعل أو لامه من حروف الحلق وليس فيه ذلك، فلَم يبقَ إلاّ الكسر فيكون مكسوراً ضرورةً، فإن قلتَ: لِمَ لا يجوز أن يكون من باب «فتح» ويكون شاذّاً كـ«أبى يأبى»؟ قلنا: الحمل على ما هو خلاف الأصل غير شائع فلا يحمل عليه، فيكون من حدّ «سمع». ١٢ ح.

(٢) وهو أنّ حركة حرف العلّة أعطيت إلى ما قبلها لضعف حرف العلّة وقوّة الحرف الصحيح. ١٢ ش وف ملخّصا.

(٣) لأنّ أصله «يَقْوُلْنَ» فنقلت ضمّة الواو إلى ما قبلها فاجتمع الساكنان هما الواو واللام، فحذفت الواو فصار: «يَقُلْنَ». ١٢ ح.

(٤) وهو الحقّ، يعني: الحركة العارضيّة جيء بها لضرورة التقاء الساكنين فلا يعتبر في حكم آخر سواه لازماً، ما يثبت بالضرورة يتقدّر الضرورة فلا يعود المحذوف. ١٢ ح.

«قُوْلاَ» و«قُوْلَنَّ»؛ لأنّ الحركة فيهما حصلتْ بالداخلِيَّين[1] وهما ألف الفاعل ونون التاكيد وهو بمنزلة الداخلي ومن ثم[2] جعلوا معه آخر المضارع مبنياً، نحو: هل يفعلنّ[3] وتحذف الألف في دعتا[4] وإن حصل الحركة بألف الفاعل؛ لأنّ التاء ليست من نفس الكلمة[5] بخلاف اللام في «قولا»[6]

(١) فلم يتحقّق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو بمنزلة الداخليين، ولذلك قال: وهو بمنزلة الداخليّ وإنّما قال: الداخليين؛ للمبالغة في كونهما بتلك المنزلة. ١٢ ش.

(٢) أي: من أجل كونه بمنزلة الداخلي. ١٢

(٣) مع وجود سبب الأعراب وهو حرف المضارعة إذ صار آخره وسَطاً ولا إعراب في الوسط ولم يقع الإعراب على النون لأنه مشابه بالتنوين في كونه في آخر الكلمة والتنوين لا يقع محلّ الإعراب إذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها. ولَمّا توجّه أن يقال: لو صحّ ما ذكرتم يلزم أن لا يحذف الألف في مثل «دعتا» ويقال: «دعاتا» لحصول حركة التاء بالداخلي وهو ألف التثنية، أجاب بقوله: «وتحذف الألف إلخ». ١٢ ف.

(٤) أصله: «دَعَوَتَا» قلبت الواو ألفاً فحذفت الألف لاجتماع الساكنين. ١٢ ش.

(٥) جواب سؤال وهو أن يقال: لِمَ لا يعود الألف مع حركة التاء في «دعتا» كما يعود الواو المحذوفة في «قولا»؟ فأجاب: بأنّ التاء ليست إلخ. والحقّ أن يقال: إنّ التاء في «دعتا» ساكنة حكماً وإن كانت متحرّكة لفظاً، وذلك لأنّ تاء التأنيث خارجة عن الكلمة، ولا تكون في الفعل إلاّ ساكنة ولو تحرّكت بحركة عارضيّة والحركة العارضيّة كَلاَ حركة، فلا يعتدّ بِها. ١٢ ح.

(٦) فإنّه يلازم الفعل لكونه جزءً منه فيلازم حركته أيضاً وإن كانت بسبب الغير كما في «دعتا»، وحاصل الفرق بين «قولا» و«قل الحقّ» و«دعتا» أنّ اللام في «قولا» جزء من الكلمة فحرّكت بسبب الألف الذي هو كجزء من الكلمة في اللزوم، فتكون هذه الحركة كأنّها أصليّة، فلذلك لَم يحذف فيه الواو، وأمّا اللام في «قل الحقّ» وإن كانت جزء من الكلمة إلاّ أنّ لام التعريف الّتي بسببها حرّكت لام الكلمة ليست كجزء من الكلمة في اللزوم، فيكون حركة اللام عارضية فلهذا حذفت فيه الواو، أمّا التاء في «دعتا» فليست بجزء من

في الأمر الحاضر | أي بإلحاقها | أي بالنون الخفيفة

وتقول بنون التاكيد: قُولَنَّ قُولاَنِّ قُولُنَّ قُولِنَّ قُولانِّ قُلْنَانِّ وبالخفيفة قُولَنْ قُولُنْ قُولِنْ. الفاعل: قائِل إلى آخره أصله: «قاوِل» من الأجوف فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها (أي لتحرك الواو) كما في كِساءٍ(١) (من الكسوة) أصله: «كساو» وجعل واوُه (أوّلاً) ألفاً لوقوعه في الطرف(٢) وانفتاح ما قبلها وهو السين(٣) ثمّ جعلت همزةً (الألفُ المقلوبة من الواو) ولا اعتبار لألف الفاعل (في قاول)؛ لأنّها ليست بحاجزة حصينة (كما في قنية) فاجتمع الألفان (ألف الفاعل والمقلوبة) ولا يمكن إسقاط الأولى (أي الألف)؛ لأنّه (اسم الفاعل) يلتبس بالماضي(٤) (يلتبس بالماضي) وكذلك في الثانية (الثانية) فحرّكت فصارت همزةً(٥)

الكلمة فالحركة عليها وإن كانت حاصلة بسبب ما هو كجزء من الكلمة لا تلزم الكلمة، فلذلك حذفت الواو فيه أيضاً. ١٢ ف.

(١) أصله: «كساوٍ» قلبت الواو فيه همزةً؛ لوقوعها متحرّكةً وانفتاح ما قبلها. ١٢ ح.

(٢) وعدم اعتبارهم بالألف حاجزاً، فصار كأنّ الواو ولّى الفتحة، فقلبت ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، أو لتنزيلهم الألف منزلة الفتحة فالتقى ألفان، فكرهوا حذف إحداهما أو تحريك الأولى لئلاّ يعود الممدود مقصوراً، والمقصور اسم معتلّ اللام يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة كـ«عصا» ونظيره فرس، والممدود اسم معتلّ اللام يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح ألفاً كـ«كساء» وهو نظير كتاب، فإذا حذف إحدى الألفين في «كساء» لو حرّكت الأولى لَم يعلم أنّ ما قبل آخره ألف في الأصل أم لا، وهذا معنى عود الممدود مقصوراً. ١٢ ش.

(٣) إذ لا اعتبار بالألف؛ لأنّها ليست بحاجزة حصينة، فاجتمع ساكنان هما الألفان ولَم يمكن حذف إحداهما؛ لئلاّ يلزم التباس البناء ببناء آخر. ١٢ ف.

(٤) وهو ظاهر ولا يكفي الإعراب فارقاً لأنه يزول بالوقف. ١٢ ش وف ملخّصا.

(٥) لأنّ الألف إذا تحرّكت تهمّز ولَم تتحرّك الأولى لئلاّ يلزم تغيير العلامة؛ إذ هي علامة اسم الفاعل، أو حملاً على «كساء»، ونقطت هذه الهمزة كما نقطها "الحريريّ" في "الرسالة الرقطاء" وهي التي إحدى حروف

ويجيء في البعض بالحذف، نحو: هاعٍ ولاعٍ والأصل: هائع ولائع[(١)] ومنه قوله تعالى: ﴿بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾[التوبة:٩/١٠٩] أي: هائر، ويجيء بالقلب، نحو: شاك وأصله «شاوِك»[(٢)] وحاد أصله «واحد»[(٣)] ويجوز القلب في كلامهم، نحو: القسيّ أصله «قُوُوْس» فقدّم السين فصار قُسُوْو، نحو: عُصُوْوٌ ثمّ جعل قُسِيٌّ لوُقوع الواوين في الطرف ثم كسر القاف اتّباعاً لما بعدها كما في «عَصِيٍّ»[(٤)] ومنه أَيْنُق أصله: أُنْوُقٌ ثمّ قدّم الواو

كلّ كلمة منها منقوطة والأخرى غير منقوطة في نحوِ «قائل، خطأ»، وحكي أنّ "أبا علي الفارسيّ" دخل على واحد من المنتمين للعلم فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب «قايل» منقوطاً بنقطتين من تحت، فقال له "أبو علي": هذا خطّ مَن؟ قال: خطّي، فالتفت إلى صاحبه كالمغضب وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته. ١٢ ش.

(١) هائع ولائع على وزن «ضارب»، يعني: قد يحذف الألف المقلوبة من حروف العلّة لاجتماع الساكنين وإن التبس بالماضي في الصورة، لكنّ هذا الحذف ليس بقياس مطّرد بل مقصور على السماع، والهائع: يجوز أن يكون واويّاً من «هَاعَ» أصله: «هوع» أي: قاء، ويجوز أن يكون يائيّاً من «هَاعَ» أصله: «هَيَعَ» أي: جبن، واللاع: واويّ من «لاعَهُ الحب يلوعه» و«الْتَاعَ فؤادُه» أي: احترق من الشوق، يقال: «رجل هاعٍ ولاعٍ» أي: جبان جزوع. ١٢ ف.

(٢) أصله: «شاوك» فنقلت الواو إلى موضع الكاف فصار «شاكِوٌ» على وزن «فالع» فوقعت الواو طرفاً بعد كسرة فقلبت بالياء فصار: «شَاكِيٌ» فأثقلت الضمّة على الياء فأسكنت فاجتمع الساكنان الياء والنون، فحذف الياء فصار: «شاكٍ». ١٢ ح.

(٣) فنقل الواو إلى موضع الدال فتعذّر الابتداء بألف فقدّم الحاء عليه فصار«حَادِوٌ» فأعلّ إعلال شاكٍ وغازٍ فوزنه «عالف». ١٢ ش ملخّصا.

(٤) على زنة «فعيل» وأصله: «عصوو» كـ«فلوس»، فقلبت الواو الأخيرة ياءً لِما مرّ آنفاً، وكسر ما قبلها وهو

على النون فصار أَوْنُقٌ ثمّ جعل الواو ياءً على غير قياس، المفعول: مَقُوْلٌ... إلخ.
أصله مَقْوُوْلٌ فأُعِلّ كإعلال «يَقْوُلُ» (١) فصار: «مَقُوْوْلٌ» فاجتمع الساكنان فحذفت الواو الزائدة عند السيبويه؛ لأنّ حذف الزائد أولى والواو الأصليّ عند الأخفش؛ لأنّ الزائد علامة والعلامة لا تحذف (٢)، وقال سيبويه في جوابه: لا تحذف إذا لم توجد علامة أخرى، وفيه توجد علامة أخرى وهو الميم فيكون وزنه عنده مَفُعْلٌ وعند الأخفش مَفُوْلٌ (٣) وكذلك مبيع يعني:

الصاد؛ لأنّ الواو الساكنة كالميت لا اعتبار لَها كما عرفت مِمّا قلنا، فصارت الواو الأولى ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت الياءان أولاهما ساكنة والثانية متحرّكة، فأدغم الأولى في الثانية ثم كسر العين لاتّباع الصاد لبقاء الياء على حاله سالِماً، فصار: «عِصِيٌّ». ١٢ ح.

(١) أي: فأعطي حركة الواو إلى ما قبلها فصار: «مقوول». ١٢ ش.

(٢) وهذا التعليل لا يطابق لما نقله "ابن الحاجب" عن "الأخفش" أيضاً حيث قال: وأمّا حجّة "الأخفش" في حذف العين دون واو المفعول فهو أنّ واو المفعول وإن كانت زائدة فقد جاء لمعنى وهو المدّ والعين لَم يأت لمعنى، ويبقى التنوين الذي جاء لمعنى، وإبقاء الحرف الذي جاء لمعنى أولى كما تقول: «مررت بقاض» فيحذف الياء؛ لأنّها لَم تأت لمعنى ويبقى التنوين الذي جاء لمعنى الصرف، ثم قال: وشيء آخر يدلّ على صحّة مذهبه وهو أنّ هذه العين قد اعتلّت في «قال» و«قيل» لَمّا اعتلّت بالإسكان والقلبِ في أصلِ «مَقُوْل» كذلك اعتلّت بحذف واو مفعول الذي هو العين؛ لأنّ إعلال الاسم فرع إعلال الفعل، وهكذا نقله "السعد التفتازاني" عن "الأخفش" أيضاً. ١٢ ف.

(٣) بفتح الميم وضمّ الفاء، فإن قيل: إذا اجتمع الزائد مع الأصليّ فالمحذوف هو الأصلي كالياء من «غاز» مع التنوين، وإذا التقى ساكنان والأوّل حرف مدّ يحذف الأوّل كما هو في «قل» و«بع» و«خف»، قلنا: كلّ ذلك إنّما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفاً صحيحاً، وأمّا هاهنا فليس كذلك بل هما حرفا علّة. ١٢ ش.

أُعلّ إعلالَ «يبيع» فصار مَبُيْوْعٌ فحذف الواو عند السيبويه فصار مَبُيْعٌ ثمّ كسر الباء حتّى تسلم الياء، وعند الأخفش حذف الياء[1]، فأعطي الكسرة لما قبلها[2] كما في بِعْت فصار مَبِوْعٌ ثمّ جعل الواو ياءً[3] كما في ميزان فيكون وزنه مَفِعْل عند سيبويه وعند الأخفش مَفِيْل[4] الموضع مَقَال أصله: «مَقْوَل» فأعلّ كما في يخاف[5] وكذلك مَبِيْع أصله: «مَبْيِع» فأعلّ كما يبيع واكتفى بالفرق التقديريّ بين الموضع وبين اسم المفعول[6] وهو معتبر عندهم كما في الفُلْكِ إذا قُدّرت سكونه كسكون أُسْدٍ يكون جمعاً[7] نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[8] [يونس: ١٠/٢٢] وإذا قدّرت

---

(١) لاجتماع الساكنين لِما مرّ مِن أنّ الواو علامة، والعلامة لا تحذف. ١٢ ف.

(٢) ليدلّ على الياء المحذوفة، وأيضاً لو لَم يكسر لالتبس اليائيّ بالواويّ كما في «بِعْتُ» أصله: «بَيَعْتُ» بفتحتين فقلبت الياء ألفا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان الألف والعين، فحذفت الألف فبقي «بعت» بفتح الباء، ثم كسر ليدلّ على الباء المحذوفة، كما ضمّ القاف في «قُلت» ليدلّ على الواو المحذوفة. ١٢ ف.

(٣) لسكونها وإنكسار ما قبلها. ١٢ ش.

(٤) لأنّ العين محذوف عنده، قال "المازنيّ": وكلا القولين حسن، وقول "الأخفش" أقيس. ١٢ ف.

(٥) أي: نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت الواو ألفاً للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها. ١٢ ح.

(٦) فإنّ تقدير اسم المفعول: «مَبْيُوْعٌ»، واسمِ المكان: «مَبْيِعٌ» كما مرّ. ١٢ ش.

(٧) لأنّ «أُسْد» بضمّ الهمزة وسكون السين جمع أَسَد بفتحتين، وإسكان السين فيه يكون علامة الجمع فاعتبر السكون في الفلك أيضاً علامةً للجمع. ١٢ ف.

(٨) يعني: أنّ الفلك بضمّ الفاء وسكون اللام مشترك بين الواحد والجمع، فإذا جعلت سكونه كسكون «أُسْد»

سكونه كسكون «قُرْبٍ» يكون واحداً، نحو: قوله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾[1] [الشعراء: ١١٩/٢٦] المجهول: قِيْلَ إلى آخره أصله: قُوِلَ فأسكن الواو للخفة[2] فصار قُوْلَ وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو في كلمة وفي لغة أخرى أعطى كسرة الواو إلى ما قبلها فصار: قِوْل ثمّ صار الواو ياءً لكسرة ما قبلها فصار: قيل، وفي لغة تـشُمُّ[3] حتى يُعلَم أنّ أصل ما قبلها مضموم[4] وكذلك بيع واُختير..........

جمع أَسَد يصير جمعاً بدليل أنّ ضمير الجمع في «جرين» في الآية يرجع إليه، وقوله: «بِهِم» التفات من الخطاب وهو: «بكم» إلى الغيبة. ١٢ ح.

(١) فإنّ «الفلك» هنا مفرد؛ إذ لو كان جمعاً لوجب أن يقال: «المشحونة» أو «المشحونات» لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف في التذكير والتأنيث، والآلة: مِقْوَال ومِقْوَل، وقد تقدّم أنهما لا يعلاّن، ولذلك لَم يذكرهما المصنّف. ١٢ ش.

(٢) لأنّ الكسرة ثقيلة على الواو خصوصاً مع ضمّ ما قبلها. ١٢ ش.

(٣) تشمّ كسرة ما قبل الياء ضمّة وهو من الإشمام وهو عدم إبطال الحركة الّتي كانت للحرف المنقول إليه بل تراعى كالواحد منهما، فتقول: «قيل» بين ضمّة الفاء وكسرة العين؛ رعايةً لحقهما جميعاً. ١٢ ح.

(٤) أي: ما قبل الياء مضموم في الأصل، والإشمام: تهيئة الشفتين للتلفّظ بالضمّ، ولكن لا يتلفّظ به تنبيهاً على ضمّة ما قبل الواو كذا ذكروه، وذكر "ابن الحاجب" في بيان هذه اللغة الثالثة، ومنهم من يشمّ الفاء الضمّ؛ لأنّهم أرادوا البيان وقد كان في الفاء ضمّة فأرادوا أن ينقلوا إليها كسرة العين، فلم يمكنهم أن يجمعوا في الفاء الكسرة والضمّة، فأشمّوا الكسرة فصارت الحركة في الفاء بين الضمّة والكسرة بمنزلة الحركة في «كافر» و«جائز»؛ لأنّها بين الكسرة والفتحة، فعلى هذا يكون المراد من الإشمام هاهنا أن يتلفّظ حركة بين حركتين، ويتبعه أن يتلفّظ حرف بين حرفين، فيكون ما بعد القاف بين الواو والياء؛ لأنّ ما ذكروه من تهيئة

وانُقيد وقُلن وبِعْنَ أي وكذا[1] يعني يجوز فيهن ثلاث لغات[2] ولا يجوز الإشمام في مثل أُقيم أصله أُقْوِمَ لانعدام ضمّة ما قبل الياء[3] ولا يجوز بالواو أقوم أيضا؛ لأنّ جواز الواو لانضمام ما قبل حرف العلّة في الأصل وهو ليس بموجود في أقيم[4] وسوّي في مثل قُلن وبِعْنَ بين المعلوم والمجهول[5] ....

الشفتين من غير تلفّظ كما صرّح به "السعد التفتازاني" حيث قال: وحقيقة هذا الإشمام يعني: الإشمام في «بيع» أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحوَ الضمّة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحوَ الواو قليلاً؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، وهذا مراد النحاة والقرّاء لا ضمّ الشفتين فقط مع كسرة الفاء كسراً خالصاً كما في الوقف، ولا الإتيان بضمّة خالصة بعد ياء ساكنة، انتهى. فظهر من ذلك كلّه أنّ ما ذكروه غير صحيح. ١٢ ف.

(١) أي: فيما اتّصل به ما يسكن لامه، وحذف العين للساكنين من نحوِ «اخترن» و«انقدن» فالكسر فيما اتّصل له ما يسكن لامه فرع على لغة «قيل» بالكسر الخالص، والضمّ فيه فرع على لغة «قول» و«بوع» بالضمّ الخالص. ١٢ ش.

(٢) كسر ما قبلها في كلّ المطّردة، وضمّه في كلّها، والإشمام في كلّها. ١٢ ش.

(٣) وتوضيحه: إنّما جاز الإشمام في مثل «قيل» لضمّة الفاء وكسرة العين، وليس كذلك في «أقيم» وذلك لأنّ أصله «أُقْوِمَ» بسكون القاف وكسر الواو، فنقل كسرة الواو إلى ما قبلها، فصار الواو ياءً لكسرة ما قبلها فلا يشمّ فيه. ١٢ ح.

(٤) أي: ليس بموجود في «أقيم»؛ إذ قد عرفتَ أنّ أصل «أُقِيْمَ»: «أُقْوِمَ» بسكون القاف، بخلاف «قيل» و«بيع»؛ فإنّ الأصل فيهما قبل الإعلال الضمّ كما عرفته، فلذلك حسن الواو والإشمام فيهما دون «أُقِيمَ» و«اُسْتُقِيمَ»، هذا. ولو قال المصنّف: «ولا يجوز الإشمام والواو لعدم ضمّ ما قبل الواو» لكان أحصر، لكنّه فصلهما ولَم يلتفت إلى اشتراكهما في الدليل تسهيلاً على المبتدي. ١٢ ف.

(٥) أمّا في «قلن» فعلى لغة «قُوْلَ» في المجهول؛ إذ تقول في المعلوم: «قال، قالا، قالوا، قالت، قالتا، قلن» بضمّ القاف وسكون اللام، وفي المجهول على تلك اللغة: «قول، قولا، قولوا، قولت، قولتا، قلن» بضمّ القاف

اكتفاءً بالفرق التقديريّ[1] وأصل يُقَال «يُقْوَلُ» فأعلّ مثل إعلال يخاف[2].

وسكون اللام أيضاً، فوقع التسويّة بين المعلوم والمجهول، وأمّا على لغة «قيل» في المجهول فلا تسويّة بينهما؛ إذ في المعلوم: «قلن» بضمّ القاف، وفي المجهول تستعمل بكسرها، وأمّا في «بعن» فعلى لغة «بيع» في المجهول، تقول في المعلوم: «باع، باعا، باعوا، باعت، باعتا، بعن» بكسر الباء، وفي المجهول على تلك اللغة: «بيع، بيعا، بيعوا، بيعت، بيعتا، بعن» فوقعت التسويّة بينهما، وأمّا على لغة «بوع» في المجهول فلا تسويّة؛ إذ تقول على هذه اللغة في المعلوم: «بعن» بكسر الباء، وفي المجهول: «بُعْن» بالضمّ. ١٢ ش.

(١) وذلك لأنّ «قلن» من الماضي المعلوم في الأصل: «قَوَلْنَ» بفتحتي القاف والواو، فقلبت الواو ألفاً ثمّ حذفت لاجتماع الساكنين، ثم ضمّ القاف ليدلّ على الواو المحذوفة، فصار: «قُلْنَ»، وأمّا «قُلْنَ» مجهولاً أصله: «قُوِلْنَ» بضمّ القاف وكسر الواو، فأسكنت الواو للخفّة فاجتمع الساكنان، فحذفت الواو لالتقاء الواو مع اللام ساكنين، فصار أيضاً: «قلن»، فافترقا تقديراً وإن كانا مشتركين لفظاً. ١٢ ح ملخّصا.

(٢) وهو نقل حركة الواو إلى ما قبلها وقلبها ألفاً بعدها. ١٢ ح.

الباب السادس في الناقص[1]

ويقال له: ناقص لنقصانه في الآخر[2] وذو الأربعة؛ لأنّه يصير على أربعة أَحْرُف في الإخبار، نحو: رميتُ وهو لا يجيء من باب فعِل يفعِل[3] تقول في إلحاق الضمائر: رَمٰى رَمَيَا رَمَوْا إلى آخره أصل «رَمٰى» رَمَيَ فقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها كما في «قال»[4] وأصل «رَمَوْا» رَمَيُوْا فقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها[5] فصار: رَمَاوْا فاجتمع الساكنان فحذفت

---

(١) قيل: هو في استعمال علماء هذا الفنّ عبارة عمّا كان في آخره حرف علّة، ويرد عليه اللفيف مقروناً كان أو مفروقاً مثل: «طوى» و«وفى»؛ لأنّه يصحّ أن يقال: ما كان في آخره حرف علّة، مع أنّه لا يقال في استعمالهم إنّه ناقص، فالأولى أن يقال: ما كان في آخره حرف علّة وكان غير لفيف. ١٢ ف.

(٢) إمّا من بعض الحركات كما في حالة الرفع، نحو: «يرمي» أو من الحروف كما في حالة الجزم، نحو: «لَم يرم». ١٢ ش.

(٣) بكسر العين فيهما، هذا بالاستقراء هكذا قال "الشيخ صدر الدين" في "شرح الجلاليّ". ١٢ ح.

(٤) يعني كما يقلب حرف العلّة في ماضي الأجوف الواويّ ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها نحو: «قال»، كذلك تقلب في الناقص اليائي ألفا لتلك العلّة. ١٢ ف وأقول ولا يبعد أن يكون أصل «قال» المذكور «قَيَلَ» من القيلولة فيكون التشبيه تامّا. ١٢

(٥) وإنّما قلبت ألفاً حينئذ؛ لئلاّ يلزم أربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنتان تحقيقيّتان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان تقديريّتان هما الياء لأنّها مركّبة من كسرتين، ولَم يعتبروا حركة ما بعدها؛ إذ لا اعتبار بالحركة الطرفيّة لكونها في محلّ التغيير، وثلاث حركات متواليات ليست في تلك المرتبة من الثقل، ولهذا جوّزوا: «ضرب» ولَم يجوّزوا: «ضَرَبَتَ»، وكذلك الواو مع ما قبلها. ١٢ ش.

الألف[1] فصار: رَمَوْا[بفتح الميم] وكذلك رَضُوْا[2] إلاّ أنّه ضُمّ الضاد فيه بعد الحذف[أي حذف اللام] حتّى لا يلزم الخروج من الكسرة إلى الواو[3] وأصل «رَمَتْ» رَمَيَتْ فحذفت الياءُ[بعد قلبها ألفاً] كما[حذفت وقلبت] في رموا[4] وتحذف[الياءُ] في رمتا وإن لم يجتمع الساكنان[حقيقةً]؛ لأنّه يجتمع الساكنان تقديراً وتمامه مرّ في قُولاَ[5] ولا يعلّ[الياءُ] في «رَمَيْنَ» كما مرّ في «القَوْل»[6] المستقبل يَرمِي إلخ.

---

(١) لأنّ الواو علامة الفاعل فحذفها مخلّ بالمقصود، ولأنّه لو حذفت لَم يدلّ عليها شيء، وإنّما بقي فتحة الميم ولَم تبدل إلى الضمّة مع اقتضاء الواو ضمّة ما قبلها لمجانستها إيّاها؛ لأنّ الميم ليست بما قبلها على الحقيقة، كما مرّ في أوّل فصل الماضي. ١٢ ف.

(٢) أصله: «رَضِيُوْا» بضمّ الياء بعد أن قلبت الواو ياءً من الواويات، فأسكنت الياء تخفيفاً لثقل الضمّة عليها سيّما إذا كان قبلها كسرة فالتقى ساكنان، ثم حذفت الياء كما حذفت في «رموا» دون الواو لأنّها علامة، فصار: «رضوا» بكسر الضاد، ولَم تقلب الواو ياءً لسكونها وكسر ما قبلها؛ لأنّها ضمير، والضمائر لا تتغيّر كما لا تحذف. ١٢ ف.

(٣) وهو مستثقل، فإنّ أصله «رَضِوُوْا» بدليل الرضوان، قلبت الواو ياءً لتطرّفها وانكسار ما قبلها، فصار: «رَضِيُوْا» فاستثقلت الضمّة على الياء فحذفت فاجتمع ساكنان، فحذفت الياء لدفعه دون الواو؛ لأنّه ضمير، فصار: «رضوا» بكسر الضاد وسكون الواو، فضمّ الضاد لتصحّ واو الجمع إذ لو لم يضمّ لقلب ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، أو لئلاّ يلزم الخروج من الكسرة إلى الواو، فصار: «رَضُوْا». ١٢ ش.

(٤) وهو قلب الياء ألفاً وحذف الألف لالتقاء الساكنين، وعيّنت الألف للحذف؛ لأنّ التاء علامة التأنيث. ١٢ ح.

(٥) حيث قال هناك: ويحذف الألف في «دعتا» وإن حصلت الحركة بألف الفاعل؛ لأنّ التاء ليست من نفس الكلمة، بخلاف اللام في «قُوْلا». ١٢ ش.

(٦) كما مرّ في القول من أنّ حروف العلّة إذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها، إلاّ إذا انفتح ما قبلها لخفّة الفتحة والسكون. ١٢ ف.

أصله يَرْمِيُ [بضم الياء] أسكنت الياء لثقل الضمّة [فصار يَرْمِيْ] (١) ولا يعلّ [الياءُ بإسكانه] في مثل ترميان؛ لأنّ حركته [هي الفتحة] خفيفة و أصل «يَرْمُوْنَ» يرمِيُونَ [بضم الياء] فأسكنت الياء (٢) ثمّ حذفت [الياءُ] لاجتماع الساكنين (٣) [فصار يرمُون]، وسوّيَ بين الرجال [لفظاً] والنساء [أي جمعه] في مثل يَعْفُوْنَ (٤) اكتفاء بالفرق التقديريّ [وهو حاصل]؛ لأنّ الواو في النساء أصليّة [لكونها لام الفعل] والنون [ضمير الجمع] علامة التانيث (٥) ومن ثمّ لا تسقط [النون] في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَن يَعْفُونَ﴾ [أي المطلقات] (٦) [البقرة: ٢/٢٣٧] وأصل «ترمِين»

---

(١) فإن قلتَ: ذكر الضمّة هاهنا غير مستقيم؛ إذ الضمّة من ألقاب البناء والمضارع معرب، فلو قال: «لثقل الرفع» لكان أولى؛ لأنّه من أنواع الإعراب؟ قلنا: الضمّة والفتحة والكسرة مع التاء مشتركة بينهما، وبغير التاء مختصّة بالبناء. ١٢ ح.

(٢) لاستثقالهم الضمّة عليها، إمّا بإسقاطها وإمّا بنقلها إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان. ١٢ف.

(٣) أو تقول: لَمّا أسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت فصار: «يرمون» بكسر الميم وسكون واو، ثم أبدلت كسرة الميم إلى الضمّة صيانةً لواو الجمع، وكلام المصنّف هاهنا ظاهر في إعلاله الأوّل؛ إذ لم يتعرّض لإبدال كسرة الميم إلى الضمّة، إلاّ أنّه يحتمل الثاني أيضاً بقرينة قوله في إعلال «رامون»: ثم ضمّ الميم لاستدعاء الواو الضمّة. ١٢ش.

(٤) أي: في كلّ فعل مضارع ناقص واويّ على وزن «يفعل» بضمّ العين، فيقال: «الرجال يعفون» و«النساء يعفون» اكتفاءً بالفرق التقديريّ. ١٢ ف.

(٥) لأنّها على وزن «يفعلن» بخلاف المذكّر، فإنّه على زنة «يَفْعُوْنَ» محذوف اللام، ومن ثمّ أي: من أجْل أنّ النون فيها ضمير الجمع لا علامة الرفع... إلخ. ١٢ ح.

(٦) فإن قلتَ: لِمَ لم يبيّن في أثناء بحث اليائيّات اشتراك لفظيّ جمع المذكّر الغائب وجمع المؤنّث الغائبة في مثل «يعفون» مع أنّه من الواويّات؟ قلتُ: لمناسبة مثل «يعفون» لِما قبله ولِما بعده، أمّا لِما قبله فلكونه جمعاً للمذكّر الغائب، مثل: «يرمون»، وأمّا لِما بعده فلكونه مشتركاً، مثل: «ترمين» مع أنّ المصنف لم يذكر في باب الناقص بحث الواويّات على التفصيل حتّى يبيّن مثل «يعفون» فيه بل قاس الناقص الواويّ على الناقص

«ترمِين» فأسكنت الياء ثمّ حذفت لاجتماع الساكنين وهو مشترك في اللفظ مع جماعة النساء[1] وإذا دخلت الجازم تسقط الياء علامةً للجزم نحو: لم يرم[2] ومن ثَمّ[3] تسقط في حالة الرفع علامةً للوقف في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾[4] [الفجر:٨٩/٤] وتنصب إذا دخلتَ الناصبَ نحو: لن يرميَ لخفّة النصب[5] ولم ينتصب في مثل لن يخشى؛ لأن الألف لا يحتمل الحركة[6]، الأمر: ارمِ إلى آخره. أصله اِرمِيْ فحذفت الياء علامةً للوقف وأصل «اِرْمُوْا»: ارمِيُوا

اليائيّ وقال: «وحكم «غزا» ومثل «رمى يرمي» في كلّ الأحكام. ١٢ ف.

(١) مشترك. أي: لم يفرّق لفظاً اكتفاءً بالفرق التقديريّ؛ فإنّ أصله إذا كان جمع النساء: «ترمين» بكسر الميم وسكون الياء مثل «تَضْرِبْنَ» فوزنه «تَفْعِلْنَ». ١٢ ش.

(٢) إنّما تسقط الياءُ لقوّة العامل وقيامها مقام الحركة، نحو: «لَم يرم» أصله: «يرمي»، بيانه: أنّ الحركة في الناقص قد سقطت قبل دخول الجازم، وبعد دخوله يوجد الياء مقام الحركة فأسقطت بدخول العامل كما سقطت الحركة لكونها جزءً منه. ١٢ ح.

(٣) أي: من أجل أنّ الياء تسقط علامةً للجزم كالحركة في الصحيح. ١٢

(٤) أصله: «يسرى» سقط الياء للوقف في الناقص سقوطَ الحركة في الصحيح، نحو: «لِيَضْرِبْ». ١٢ ش ملخَّصا.

(٥) أي: الفتح على حرف العلّة، نحو: «لن يرمي» و«لن يغزو» بفتح الياء والواو. ١٢ ف.

(٦) جواب دخل مقدّر تقديره: إنّ قولكم: «وتنصب حرف العلّة إذا دخل النواصب لخفّة النصب» منقوض بمثل «لن يخشى»؛ إذ حرف العلّة فيه ساكن مع الناصب، وتحقيق الجواب: أنّ أصله «يَخْشَيُ» بفتح الشين وضمّ الياء، فقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، والألف لا يحتمل الحركة أصلاً حتّى يصير مفتوحاً فبقيت ساكنةً مع الناصب أيضاً، وكذلك كلّ فعل ناقص عين مضارعه مفتوحة، نحو: «لن يرضى». ١٢ ف.

فأسكنت اليـاء ثمّ حذفت لاجتماع الساكنين وأصل «اِرْمِي» اِرْمِيِي فأسكنت الياء الأصليّة ثمّ حذفت لاجتماع الساكنين و بنون التاكيد المشدّدة اِرْمِيَنَّ اِرْمِيَانِّ اِرْمُنَّ اِرْمِـنَّ اِرْمِيَـانِّ اِرْمِيْنَانِّ، وبالخفيفة اِرْمِـيَنْ اِرْمُنْ اِرْمِنْ، الفاعل: رامٍ إلخ. أصـله: رامِيٌ فأسكنت اليـاء في حـالتي الرفـع والجـرّ[(١)] ثمّ حـذفت لاجتمـاع الـساكنين[(٢)] ولا تَسكُن في حالـة النصب لخفّـة النصب[(٣)] أصـل «رامون» رامِيُون فأسكنت الياء ثمّ حذفت لاجتماع الساكنين ثم ضمّ المـيم لاستدعاء الواو الضمة[(٤)] وإذا أَضفتَ التثنية إلى نفسك فقلتَ رامِيايَ في حالة الرفع[(٥)] ورامِيَّ في حالتي النصب والجر[(٦)] بإدغام علامـة النصب والجـرّ في ياء

---

(١) لاستثقال الضمّة والكسرة على الياء. ١٢ ش.

(٢) لاجتماع الساكنين أي: من الياء والتنوين؛ لأنّه نون ساكنة تتبع حركة الآخر أي: تأتي بعد الحركة لا كنون «حسن» فإنّها قبل الحركة، فإذا صار الميم آخراً تتبع حركته وتأتي بعدها وليست بعارضة لحرف كالحركة بل هي حرف مستقلّ زيدت علامةً للتمكن، والعلامة لا تحذف. ١٢ ش.

(٣) لخفّة النصب، أي: الفتحة على الياء، وإنّما قال: «النصب» للمشاكلة، وهذا كثير في كلامهم مرّ. ١٢ ش.

(٤) ولم يبق كسر الميم على حاله؛ لئلاّ يلزم الخروج من الكسرة إلى الواو، ولئلاّ يلزم قلب الواو ياءً لسكونها وكسرة ما قبلها فيه. ١٢ ح.

(٥) لأنّ أصله في تلك الحالة «رامِيان» كما بيّن في النحو، فلمّا أضيف إلى الياء سقطت النون؛ لأنّها توزن بتمام الكلمة، والإضافة توزن بعدم تمام الكلمة بدون المضاف إليه فيكون بينهما تضادّ، فإذا قصد إلى أحدهما وجب ترك الآخر فصار: «رامياي».١٢ف.

(٦) رامِيَّ: بثلاث ياءات أصله: «رامِيِيْنَ» فلمّا أضيف إلى ياء المتكلّم سقطت النون فصار: «رَامِـيَّ»

الإضافة[1] وإذا أضفت الجمعَ إلى نفسك فقلت راميَّ في جميع الأحوال وأصله في حالة الرفع رَامُويَ فأدغمت؛ لأنّه اجتمع الحرفان من جنس واحد في العلّية[2] المفعول: مَرْمِيّ إلخ. أصله مَرْمُوْي فأدغم[3] كما أدغم في رامِيّ وإذا أضفت التثنية إلى ياء الإضافة فقلتَ: مرمِيَّايَ في الرفع وفي حالة النصب والجرّ مَرْمِيَّيَّ بأربع يَاءاتٍ[4] وإذا أضفت الجمع إلى ياء المتكلّم

بفتح اليائين وتشديد الثانية. ١٢ ش وف ملخّصا.

(١) أصله: «راميين» في حالتي النصب والجر، فلمّا أضيف إلى ياء المتكلّم سقطت النون فاجتمعت ثلاث ياءات هي لام الكلمة وعلامة النصب والجرّ وياء المتكلّم، فأدغمت ياء العلامة في ياء المتكلّم فصار: «رامِيَيَّ». ١٢ ش.

(٢) أي: في كونهما حرفي علّة وسبقت إحداهما الأخرى بالسكون فقلبت الواو ياءً كما هو القاعدة، فصار: «رَامُيْيَ» وجعل الواو ياء لا الياء واوا للخفّة ولاستدعاء المدغم فيه فأدغم الياء الأولى في الثانية، فصار: «رَامُيَّ» ثمّ كسر الميم لأجْل الياء، فصار: «رامِيَّ»، وأمّا في حالتي النصب والجرّ فأصله: «رامِيِيْنَ» بكسر الميم والياء الأُولى الأصلية وسكون الياء الثانية التي هي علامة النصب والجرّ فأسكنت الياء لثقل الكسرة عليها فالتقى الساكنان فحذفت الأولى لأن الثانية علامة فصار «رامِينَ» بياء واحدة ساكنة فلمّا أضيف إلى ياء المتكلّم سقطت النون فصار رامِيْيَ بيائين أُولٰهما ساكنة وثانيتهما مفتوحة فوجب إدغام الأولى في الثانية بالضرورة فصار «رامِيَّ». ١٢ ش وف ملخّصا.

(٣) أي: أدغم الواو في الياء بعد قلبه بالياء لسكونه. ١٢ ح.

(٤) لأنّ أصله: «مَرمِيَّيْنِ» بفتح الياء الأولى وتشديدها وسكون الياء الثانية، ففيه ثلاث ياءات فلمّا أضيف إلى ياء المتكلّم صارت أربعة وحذفت نون التثنية ثمّ أدغم ما قبل ياء الإضافة الّتي هي علامة في ياء الإضافة فصار: «مَرْمِيَّيَّ» بياءين مفتوحتين مشدّدتين. ١٢ ف.

فقلتَ: مَرْمِيِّيَّ أيضاً بأربع يَاات في كلّ الأحوال[1] (أي الظرف) الموضع: مَرْمىً[2] الأصل (في مرمًى) فيه أن يأتي على وزن مَفعِلٍ (لأنه من يفعِل) إلاّ أنّهم فرّوا عن توالي الكسرات (ففتحوا العين)، الآلة: مِرْمىً[3]، المجهول: رُمِيَ يُرمٰى إلخ. ولا يعلّ رُمِيَ لخفّة الفتحة[4] وأصل «يُرمٰى» يُرْمَيُ (بضم الياء) فقلبت (لتحركها وانفتاح ما قبلها) الياء (قلبت) ألفاً كما في رَمَيَ (معروف) وحكم غزا (الناقص الواوي) يغزو مثل: رمى يرمي في كل الأحكام (التي ذكرت في الياء) إلاّ أنّهم يُبَدِّلون الواوَ ياءً في نحو: أَغْزَيْتُ (أصله أغزوت) تبعاً

---

(١) أي: في حالة الرفع والنصب الجرّ، أمّا في حالة الرفع فأصله: «مَرمِيُّوْنَ» فلمّا أضيف إلى ياء المتكلّم وسقطت النون صار: «مَرْمِيُّوْيَ» فأعلّ كما في «رَامُوْيَ» فكسرت الياء الأصليّة لصيانة الياء المقلوبة، وأمّا في حالتي النصب والجرّ فأصله: «مَرْمِيِّيْنَ» فصار بعد الإضافة إلى ياء المتكلّم: «مَرْمِيِّيْيَ» فأدغمت الثالثة في الرابعة، فصار: «مَرْمِيِّيَّ» بكسر الياء الأولى وفتح الثانية المشدّدتين. فالجمع مثل التثنية في كون كلّ منهما بأربع ياءات لا في الحركات والسكنات في الأصل. ١٢ ش وف ملخّصا.

(٢) أصله: «مَرْمِيٌ» بكسر الميم و بضمّ الياء وتنوينها، إلاّ أنهم قد فرّوا عن توالي الكسرات لأن الياء كسرتان ففتحوا العين في الموضع من الناقص سواء كان عين مضارعه مكسورا أو مفتوحا أو مضموما. فصار «مَرْمَيٌ» بفتح الميمَين، فاستثقلت الضمّة على الياء فأسكنت فالتقى ساكنين الياء والتنوين فحذفت الياء فاتّصل التنوين بما قبله، فصار: «مرمًى» لكنّه يكتب بالياء للدلالة على الياء المحذوفة. ١٢ ف.

(٣) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية، أصله: «مِرْمَيٌ» فأعلّ مثل «مَرْمَىٌ». ١٢ ش.

(٤) جواب سؤال هو أن يقال: إنّ «رُمِيَ» وجد فيه الياء المفتوحة فينبغي أن يسكن لاستثقال الحركة عليه. فأجاب بقوله: لخفّة الفتحة وكسر ما قبله فلا وجه لجعله ساكناً كذا قالوا، وأنا أقول: «رُمِيَ» مبنيّ والأصل فيه: أن يبنى على حاله بلا ضرورة، ولا ضرورة هاهنا فبقي على الأصل، لا يقال هذه العلّة موجودة في المعلوم أيضاً فلِمَ أعلّ ثمّه؟ لأنّا نقول: موجب التغيّر فيه تحرّك الياء وفتحة ما قبلها، وذا هاهنا لا يوجد، تأمّل. ١٢ ح.

لـ«يُغزي»[1] مع أن الياء من حروف الإبدال[2] وحروفها: إِسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ صَالَ زَطٌّ[3]، الهمزة أبدلت وجوباً مطرداً[4] من الألف في نحو صحراء لأنّ همزتها ألف في الأصل كألف سكرى[5] ثمّ زيدت قبلها ألف لمدّ الصوت ثم جعلت همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زائدة[6] ....

(١) أصله: «يُغْزِوُ» قلبت الواو ياءً لتطرّفها وانكسار ما قبلها كما مرّ في أوائل باب الأجوف، وإنّما أخّر الواويّ عن اليائيّ مع أنّ الأصل تقديم الواويّ لقوّة الواو؛ لأنّ الواويّ لا يجيء من أوّل الدعائم واليائيّ يجيء منه، وليفرّع عليه بحث الإبدال لمناسبة إبدال الواو ياءً. ١٢ ش.

(٢) هي الحروف الّتي تبدّل بعضها ببعض تارةً وجوباً وتارةً جوازاً، وهاهنا وقعت الواو رابعةً وكانت حركة ما قبلها مخالفة لها فقلبت بالياء، والإبدال جعل حرف مكان حرف غيره لا للإدغام، فخرج بقولنا: «مكان حرف» تعويض همزة «ابن» و«اسم» وبقولنا: «غيره» رَدُّ واو «أب» و«أخ» في النسبة وبقولنا: «لا للإدغام» جعل الطاء مكان تاء الافتعال لإرادة الإدغام. ١٢ ح وش ملخّصا.

(٣) هي خمسة عشر حرفاً، الاستنجاد: «ياری واعانت ومدد خواستن» واليوم: ظرف، الصَّوْلَة: «حمله كردن وبيبت نمودن»، الزط: جيل من الناس في أرض الروم والهند، والزطي: كـ«الروميّ» و«الهنديّ»، وبالضمّ: جيل من عوام الهند، والاستعمال مخالف بالقياس لمعناه بالفتح. ١٢ ح.

(٤) أي: إبدالاً واجباً لا يجوز غيره، مطّرداً غير موقوف على السماع في إيجاده أي: قياساً. ١٢ ش.

(٥) يعني: أنّ أصل «صحراء»: «صحرى» بألف التأنيث كـ«سكرى» و«عطشى»، إلاّ أنّه لَمّا زيدت قبلها ألف للبناء والمدّ جعلت ألف التأنيث همزةً. ١٢ ف.

(٦) اعلم: أنّ الهمزة في «صحراء» منقلبة من ألف التأنيث كألف «حبلى» و«سكرى»، والأصل فيها القصر للتأنيث، فزادوا قبلها ألفا أخرى للمدّ وتوسّع اللغة وتكثيراً لأبنية التأنيث، فيصير لها بناءان ممدودة ومقصورة، وحينئذ يجتمع الألفان ولَم يمكن حذف إحداهما؛ لأنّ الأولى للمدّ والثانية للتأنيث، وليس لهما حينئذ مدلول ولا تحريك الأولى لفوات الغرض وهو مدّ الصوت، فيتعيّن حركة الثانية بقلبها همزة كذلك

ومن ثَمّ(۱) لا يجوز جعلها همزةً في صحارٰى(۲) يعني: لو كانت في الأصل همزة لجاز صحاريُ بالهمزة في صورةٍ مّا كما يجوز في نحو: خَطِيَّة(۳) ومن الواو وجوباً مطّرداً في نحو: أواصل(٤) ....

(أي جعل همزة صحراء — الهمزة — لا مبدلة — بروزن مصابيح — بعد الياء — أي من صور استعمالاته — جعل الهمزة — بالبائين المدغمين — أبدلت الهمزة)

نقل من شروح "الشافية". ۱۲ ح.

(۱) أي من أجْل كون همزة «صحرآء» ألفا في الأصل وليست أصلية. ۱۲ ش.

(۲) بفتح الراء جمع «صحراء» فإذا أردت أن تجمعها أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء كما تكسر بعد ألف الجمع في مصابيح ومساجد وجعافر فينقلب الألف التي بعد الراء ياء لكسرة التي قبلها وينقلب ألف التانيث أيضا لاستدعاء الياء ويدغم إحدى اليائين في الأخرى فصار «صحاريّ» بياء مشددة ثمّ حذفوا الياء المدغمة للتخفيف كما في «سَيْد» وأبدلوا من الياء الباقية ألفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار «صحارٰى». ۱۲ ش ملخَّصا.

(۳) أي: قولهم: «خطيئة» بياء بعده همزة مفتوحة، وإنّما جاز هذه نظراً إلى الأصل؛ فإنّ «خطيّة» بيائين كان في الأصل «خطيئة» بالهمزة، والشاهد على هذا المقام استعمالهم؛ فإنّ «الخطيّة» تجمع تارةً بـ«الخطيّات» بيائين، ومرةً بـ«الخطيئات» بالهمزة بعد الياء الساكنة، بخلاف «صحراء»؛ فإنّها لا تجمع أصلاً على «صحاراء» بهمزة بعد الألف، فلو كانت الهمزة فيها أصليّة كـ«خطية» لكان جائزاً بالهمزة في الجمع المكسّر؛ لأنّ التكسير يردّ الأشياء إلى أصلها كالتصغير لا مطلقاً. اعلم: أنّ «صحاري» بسكون الياء لا بالتشديد؛ لأنّك إذا جمعت «صحراء» أدخلتَ بين الحاء والراء المهملتين ألفاً وكسرت ما بعدها كـ«مساجد» فانقلبت الألف الّتي كانت بعد الراء ياءً لكسرة ما قبلها وألف التأنيث الّتي صارت همزةً بالياء أيضاً، فصار: «صحاريي» بيائين، ثم حذفت الأولى وأبدلت الثانية ألفاً لئلاّ تحذف الياء عند التنوين كياء «جوار»، ثم تبدل كسرة الراء بالفتحة للفرق بين الزائدة وبين المنقلبة عن ألف التأنيث كألف «مرمى» و«مغزى»؛ فإنّك تقول في جمعهما: «المراميّ» و«المغازيّ»، وبعضهم لا يحذفون الأولى بل الثانية فيقولون: «صحاري»، وعند دخول التنوين بحذف الياء وكسر الراء: «صحار» كـ«جوار»، لكنّ المشهور بفتح الراء والألف استعمالاً، تأمّل فإنّه من مزلّة الأقدام. ۱۲ ح.

(٤) أصله: «وواصل» على وزن «فواعل» جمع «واصلة» أي: فيما اجتمع فيه واوان متحرّكان متواليان سواء وقعتا

فراراً عن اجتماع الواوات[1] و في نحو: قائل[2] كما مرّ[3] و في نحو كساء[4] لوقوع الحركات المختلفة على الواو ومن الياء وجوباً مطّرداً، نحو: بائع[5] كما مرّ[6] وجوازاً مطّرداً من الواو المضمومة في نحو: أُجُوه وأَدْؤُر لثقل الضمّة على الواو[7] ....

في أوّل الكلمة أو في وسطها أو في آخرها فالأوّل نحو: «أواصل»، وإنّما وجب إبدال الهمزة من الواو هاهنا فراراً عن اجتماع الواوات. ١٢ ف.

(١) عند العطف مع أنّ الواوين إذا تحرّكتا أحسن لهما من الاستثقال الحاصل بقلب أولاهما همزةً. ١٢ ش.

(٢) أي: في اسم الفاعل من الأجوف الواوي. ١٢ ش.

(٣) أي: كما مرّ من أنّ الواو في اسم الفاعل من «قال» لَمّا قلبت ألفاً اجتمع ألفان ولا يمكن إسقاط أحدهما لئلا يلتبس بالماضي فحرّكت الأخيرة، فصارت همزةً، فإبدال الهمزة وإن كان من الألف بالذات لكنّها مبدلة من الواو باعتبار أنّ الألف واو في الأصل، فافهم. ١٢ ف.

(٤) أي: في اسم معرب آخره واو قبله ألف وأصله «كساو». ١٢ ش ملخّصا.

(٥) أي: في اسم الفاعل من الأجوف اليائيّ. ١٢ ش.

(٦) أي: كما ذكره في الأجوف، إلاّ أنّ تلك الألف لَمّا كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما هنا قصراً للمسافة، كما صرّح صاحب "المغرب" بهذا التعليل حيث قال: لأنّ الهمزة إنّما أبدلت من الألف المبدلة من الواو والياء، وأشار إلى المذهبين فإنّ بعض النحويين يزعم أنّ الهمزة منقلبة عن الألف الّتي هي بدل عن الواو والياء في «قائل» و«بائع» و«كساء»، وبعضهم يزعم أنّ الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء أوّلاً من غير واسطة، فأشار هنا إلى المذهب الأخير؛ إذ المتبادر من عبارته هنا إبدالها من نفس الواو والياء، وأشار في الأجوف إلى المذهب الأوّل حيث قال: فقلبت الواو ألفاً ثم جعلت همزةً. ١٢ ش.

(٧) أي: أبدلت الهمزة بطريق الجواز المطّرد من الواو المضمومة المفردة الواقعة في أوّل الكلمة، وإنّما قلنا: المفردة احترازاً عن مثل «أواصل» لوجوب الإبدال فيه لتعدّد الواو، نحو: «أجوه» لثقل الضمّة على الواو

ومن الواو الغير المضمومة[1] (أصله وَحِّد وَحّد)، نحو: إشَاحٍ وأَحِدْ أَحِّدْ في الحديث[2] (أي الهمزة أبدلت) ومن الياء في (جوازا غير مطرد) «قَطع اللهُ أَدَيْه» (أصله يديه) لثقل الحركة على الياء (الضعيفة) ومن الهاء (أبدلت) نحو: ماء أصله ماه[3] ومن ثمّ (من أجل أصله المذكور) يجيء جمعه مياه[4] (أي الهمزة أبدلت) ومن الألف نحو: فقد هيجت شوق المشتئق[5] ....

أصله: «وجوه» جمع وجه، فإن شئت همزت الواو وقلتَ: «أجوه» وإن شئت تركتَها على حالها وقلتَ: «وجوه»، وكذلك «أُوْرِيَ» أصله: «وُوْرِيَ» مجهول «وَارٰى»، فالواو الثانية في «وُوْرِيَ» إنما هي منقلبة عن ألف «وَارٰى» فلم يجب همزة الأول؛ لأنّ الثانية غير لازمة، ألا ترى أنّك إذا بنيت الفعل للفاعل الّذي هو أصل قلتَ: «وارى» بخلاف الواو الثانية من «وواصل»؛ فإنّها لازمة فكان واو «وُوْرِىَ» واواً مفردةً مضمومةً في أوّل الكلمة كما في «أجوه». ١٢ ف.

(١) قوله: ومن الواو الغير المضمومة، شروع في القسم الثالث وهو ما يمتنع اطّراداً إبدال الهمزة من حروف اللين، وإنّما لَم يقيّد هاهنا بقوله: «جوازاً غير مطّرد» استغناء بِما سيأتي في آخر الباب من أنّ الموضع الذي لم يقيّد من الصور المذكورة يكون جائزاً غير مطّرد، وقس عليه ما عداه من الصّور الّتي لَم تقيّد بشيء. ١٢ ف.

(٢) أصله: «وحّد وحّد» فأبدلت الهمزة من الواو تخفيفاً، وسبب ورود هذا الحديث أنّ النبي عليه الصلاة والسلام رآى سعد بن أبي وقاص يشير بإصبعيه في التشهّد فقال عليه السلام: «أحّد أحّد» أي: أشر بإصبع واحدة. ١٢ ف.

(٣) بل كان في الأصل: «مَوَهٌ» فقلبت الواو ألفاً؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصار: «مَاهٌ» ثم قلبت همزة لقرب المخرج. ١٢ ح ملخّصا.

(٤) وتصغيره: «مُوَيْهٌ» وذلك لأنّ التصغير والتكسير يردّان الكلمة إلى أصلها، فلو لَم يكن الهاء فيه أصليّة لَما تعود فيهما، فعلم منهما أنّ الهمزة فيه مبدلة من الهاء. ١٢ ح.

(٥) المشتئق: بكسر الهمزة أصله: «مشتاق» اسم فاعل، فلمّا زال المانع من الحركة عاد إلى أصله وهي الكسرة، وهذا أيضاً شاذّ؛ لأنّه يزيد ثقلاً، صدره: يا دارَسلمٰى بِدَكَادِيْكِ الْبُرَقِ * صَبْراً فقدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتِئِق.

وهو أيوب السختياني — أي أبدلت — جوازاً

ونحو: قراءة مَن قرأ: ﴿وَلاَ الضَّأَلِّينَ﴾ (١) [الفاتحة: ٧/١] ومن العين،

أي الهمزة والهاء والألف والعين — جوازاً

نحو: أُباب بحرٍ ضاحكٍ زَهُوقٍ (٢) لاتّحاد مخرجهنّ، والسين، أبدلت من

السين والتاء

التاء، نحو: اِسْتَخَذَ أصله اتَّخَذَ عند سيبويه (٣) لقربهما في المهموسية (٤). التاء

والدكاديك: جمع دكداك وهي الرمل المتراكم، والبرق: بضمّ الباء وفتح الراء جمع برقة وهي أرض غليظة فيها حجارة ورمل، صبراً أي: أعطي صبراً، هيجت: حركت وزادت، يريد بالمشتئق نفسه. ١٢ ش بتصرّف.

(١) وقراءة عمرو بن عبيد: «ولا جَأَنٌّ» بفتح الهمزة فيهما؛ إذ لا مقتضي للعدول عن الفتح الخفيف أصله: «الضَّآلِّيْنَ» بالألف؛ لأنّه اسم فاعل، وإنّما أخّر الإبدال من الألف عن الإبدال من الهاء مع أنّ المناسب أن يقدّم الإبدال من الألف عليه لئلاّ يقع الفصل بينهما وبين أختيها؛ نظراً إلى أنّ الإبدال من الهاء في «ماء» لازم كما ذكرنا، والإبدال من الألف في «المشتئق» غير لازم، ولازم الإبدال في بابه مقدّم على غيره، فإن قيل: فعلى هذا يلزم أن يقدّم الإبدال من الهاء على الإبدال من الواو والياء؛ إذ الإبدال فيهما غير لازم؟ قلنا: الإبدال فيهما وإن كان غير لازم إلاّ أنّه ليس بشاذّ؛ إذ الحركة مطلقاً عليهما ثقيلة، بخلاف الإبدال من الهاء؛ فإنّه شاذّ كالإبدال من الألف في نحو «المشتئق»؛ إذ لا تخفيف فيهما بل فيهما ثقل، وإنّما جعل إبدال الهمزة من الألف من غير المطّرد وإن كان أصحاب هذه اللغة طردوه جداً كما طردوه في الهرب عن التقاء الساكنين، وأنّ كونه في لغة ضعيفة لا ينافي كونه مطّرداً؛ نظراً إلى عدم اطّراده في جميع اللغات. ١٢ ش.

(٢) أُباب: أصله: عباب وهذا الإبدال أشدّ لكونه في غاية القلّة ولذا أخّره والعباب ارتفاع الماء، وضحك البحر كناية عن إملائه وتموّجه، و«زهوق» أي: عميق. ١٢ ش ملخّصا.

(٣) على ما حكى المبرّد عن بعض العرب كما مرّ، أبدلت الأولى سيناً، ومن أنكر كون السين من حروف الإبدال أنكر كون أصله «اتّخذ» بل يقول: إنه «استفعل» من «اتّخذ يتّخذ». ١٢ ش ملخّصا.

(٤) ومن أنكر كون السين من حروف الإبدال أنكر أنّ أصله: «اتّخذ»، في "الصحاح": حكى المبرّد أنّ بعض العرب يقول: «استخذ فلان أرضاً» يريد «اتّخذ» فيبدل من إحدى التاءين سيناً كما أبدلوا التاء مكان السين في قولهم: «ستّ»، ويجوز أن يكون أراد «استفعل» من «اتّخذ يتّخذ» فحذف إحدى التاءين تخفيفاً كما

أبدلت[جوازاً] من الواو، نحو: تُخَمة[أي الواو والتاء] [(١)] وأخت[أي أبدلت التاء] [(٢)] لقرب مخرجهما ومن الياء نحو: ثنتان واسنتوا[(٣)] حتّى لا يقع الحركة على الياء[الضعيفة] ومن السين،[أبدلت التاء][مطلقاً] نحو: ستّ[جوازاً] أصله سدس[(٤)] ونحو ع: عَمرو بن يَربُوع شِرار النات[(٥)]، ومن الصاد[أبدلت التاء][جوازاً] نحو: لِصتٌ[(٦)]

قالوا: «ظلت» من «ظللت»، انتهى كلامه. ١٢ ف.

(١) أصله: وخمة، أبدلت تاءه من الواو، ومعناها عدم انهضام الطعام في المعدة، و«أخت» أصله: «أخو» قلبت الواو في المؤنّث تاء وأسكنت الخاء؛ تنبيهاً على أنّ التاء ليست للتأنيث لانفتاح ما قبلها. ١٢ ح.

(٢) أصله: «أخو» بالتحريك كـ«أخ» فإنّ أصله أيضاً: «أخو» بالتحريك، حذفت اللام منهما على غير القياس؛ لكثرة استعمالهما وهو الواو؛ لأنّك تقول في التثنية: «أخوان»، ولَم يعوّض عنه للمذكّر وعوّض للمؤنّث فرقاً بينهما، ولَم يعكس لكثرة استعمال المذكّر، ولأنّ التعويض فرع كالمؤنّث، وخصّ التاء للتعويض لمجيئه للتأنيث، وضمّ الهمزة في «أخت» دون «أخ»؛ لأجل التاء الّتي ثبتت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثيّ، فكأنّ الضمّ جعل دليلاً على أنّ التاء عوّض عن الواو؛ ولأنّ التاء ثابتة في الوصل والوقف، وأنّها بمنزلة الحرف الأصليّ وأنّ الاسم بها كالثلاثيّ، قيل في تثنيته: «أختان» بالتاء دون «أخوان» بالواو وإن كانت التثنية ترد على الأصل، وأمّا «الأخ» فلمّا لَم يعوّض عن الواو فيه شيء فكأنّه لَم يكن فيه واو من الأصل، وأنّه ثنائيّ فلم يحتج فيه إلى الدليل. ١٢ ش.

(٣) ثنتان، أصله: «ثنيان» من «ثنيت» يعني: «دو چندان ساختم»، واسنتوا أصله: «أَسْنَيُوْا» على وزن «أَفْعَلُوْا» يعني: «استاوند سالى درجائے» حتّى لا تقع الحركة على الياء الضعيفة. ١٢ ح.

(٤) فتبدل السين الأخيرة تاءً فاجتمع التاء والدال فجعلت الدال التاء لِما مرّ فأدغمت فصار: «ستٌّ». ١٢ ح ملخَّصا.

(٥) أصله: «الناس» قلبت السين تاءً، والمصرع الثاني: **يا قاتلَ اللهُ بني السعلات من غير أعِفّاء ولا أكيات،** ومنه: ﴿قل أعوذ برب النات﴾ في قراءة شاذّة، وأصل أكيات «أكياس» جمع «كيس». ١٢ ح وش ملخّصا.

(٦) أصله: «لصّ» وهو السارق، وإنّما أبدلت التاء من السين والصاد فيهما أي: في «النات» و«لصتٌ»... إلخ. ١٢ ف ملخَّصا.

لقربهنّ [التاء والسين والصاد] في المهموسية ومن الباء [أبدلت التاء جوازاً] نحو: الذعالة[(١)] [منها] النون أبدلت من الواو، [جوازاً] نحو: صنعاني[(٢)] لقرب النون من حروف العلة[(٣)] [أبدلت النون جوازاً] ومن اللام نحو: لعنّ[(٤)] لقربهما [اللام والنون] في المجهوريّة، [وفي المخرج أيضاً] والجيم [منها] أبدلت [جوازاً] من الياء المشدّدة[(٥)]، نحو: أبو عَلجٍّ[(٦)] حتّى لا يقع الحركات المختلفة على الياء [الضعيف]، وأبدلت الجيم من الياء الغير المشددة حملاً على المشددة[(٧)]، ....

---

(١) أصله: «الذَعالب»، لكثرة استعماله، جمع «ذعلبة» بكسر الذال وهي الناقة السريعة، وأمّا «الذعاليب» فجمع «ذعلوب» بضمّ الذال وهي قطعة حزمة. ١٢ ش.

(٢) الصنعاء ممدود وهي قصبة اليمن، فإذا نسب إليه فالقياس أن يقال: «صنعاويّ» بالواو؛ لأنّ الاسم الممدود إذا نسب إليه فقياسها قلب الهمزة واواً كـ«زكراويّ» و«خنفاويّ»، وكذلك «بهرانيّ» أصله: «بهراء» بالمدّ وهي قبيلة من قضاعة، فالقياس أن يقال: «بهراويّ» لكنّ النون أبدلت من الواو فيهما فصار: «صنعانيّ» و«بهراني».١٢ف.

(٣) في الامتداد؛ لأنّ في النون غنّة يمتدّ إلى الخيشوم كحروف العلّة يمتدّ إلى مخارجها، وهو القياس. ١٢ ح.

(٤) أصله: «لعلّ» وهو حرف من الحروف المشبّهة بالفعل، فأبدلت النون المشدّدة من اللام المشدّدة. ١٢ ف.

(٥) في الوقف لاشتراك الجيم والياء في المخرج؛ لكونهما في وسط اللسان واشتراكهما في صفة الجهر، قال "أبو عمرو": قلت لرجل من بني حنظلة: مِمّن أنت؟ فقال: «فقيمج»، أصله: «فقيميّ»، وفقيم اسم قبيلة، فقلت: من أيّهم؟ فقال: «مرّج» بتشديد الراء، أصله: «مرّي» وقد يجري الوصل مجرى الوقف. ١٢ ش.

(٦) أصله: «أبو علي» في قوله: خَالِيْ عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلجٍّ * المُطعِمانِ اللحمَ بِالعَشجِّ * وَبِالغَداةِ كُتَلَ البَرْنجِّ * يُقلَعُ بِالوَدِّ والصِّيْصِجِّ. أصله: بالعشي والبرنيّ أجود التمر، والصِّيْصِيُّ: القرن، والكتل: بضمّ الكاف وفتح التاء المجتمع، الواد: الواتد، أدغم التاء في الدال. ١٢ ش.

(٧) وإنّما قال: «حملاً على المشدّدة»؛ لأنّ إبدال الجيم من الياء المشدّدة كثير شائع في استعمال الفصحاء سواء كانت متطرّفة في الوقف كـ«فقيمج» أوفى الوصل كـ«أبي علج»، أو غير متطرّفة كـ«أجل» بمعنى: أيل، وسواء

نحو: لاهُمَّ [أي اللهم] إن كنت قبلتَ حَجَّتِجْ [أي حجتي] (١)، فلا يزال شاحج [أي الحمار] ياتيك بِجْ [أي بي] (٢) الدال [جوازاً] أبدلت من التاء، نحو: فُزْدُ [أصله فزت] واجْدَمَعُوْا [أي الدال والتاء] (٣) لقرب مخرجهما. الهاء أبدلت [جوازاً] من الهمزة، [لاتحادهما في المخرج] نحو: هَرَقْتُ [أصله أرقت] (٤) ومن الألف [أبدلت الهاء] نحو [جوازاً]: حَيَّهَلهُ وأَنَهْ (٥) [أبدلت الهاء] ومن الياء [جوازاً] في هذه [أصله هاذي]

كان في النثر كالمثال الأوّل أو في الشعر كالمثال الثاني والثالث في قوله: **كأنّ في أذنابهنّ الشُوَلِ * مِنْ عَبَس الصيفِ قُرُونَ الإجَّل.** الشول: جمع شائل وهو المرتفع، والعبس: ما يتعلّق بأذناب الإبل من أبوالها وأبعارها فجفّ عليها في الصيف، والإجّلُ: أصله: إيَّل وهو الوعل، شبّه البعرات المتعلّقة بأذناب الإبل في الصيف بقرون الإبل، وأمّا إبدال الجيم من الياء المخفّفة فلا يحفظ ذلك إلاّ في الشعر، ولذلك قيل: إنّ هذا الإبدال حسن بشروط ثلاثة: تشديد الياء، والوقف، والشعر. فإن اختلّ أحدها فهو قليل. ١٢ ش.

(١) لاهم، أصله: «اللّهم» حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، معناه «بارخدايا» يعنى بزرگ خدايا، پس لفظ «بار» در، بعض لغات بمعنى بزرگ آيد، وزياده كردند فارسيان الف را در قول خودكه «خدايا» براۓ مدصوت عوض از منادى كه درعربى «يا» ودر فارسى «اى» در اول او باشد قوله: إن كانت زائدةً أوردها لتحسين الكلام، معناها: يا ربّي إن قبلت. وحجتج: أصله: حجّتي، الحجّة: بالكسر للمرّة من الشواذّ والقياس بالفتح إلاّ أنّه لم يسمع من العرب ويدل على ذلك ذو الحجّة اسم الشهر العربيّ والمصراع الثاني. ١٢ ح.

(٢) بِجْ: أبدلت الجيم المخفّفة من الياء المخفّفة حملاً على الياء المشدّدة. ١٢ ف ملخّصا.

(٣) قوله: «فُزْدُ» أصله: «فُزْتُ» متكلّم الواحد من الفوز، وقوله: «اِجْدَمَعُوا» أصله: «اجتمعوا» جمع المذكّر للماضي المعلوم من الاجتماع، قلبت التاء فيهما دالاً. ١٢ ح.

(٤) «هرقت» من «أرقتُ الماءَ»، وأمّا من قال: «أَهْرَقْتُ الماءَ» فليس الهاء بدلاً حينئذ وإنّما هي زائدة على خلاف القياس. ١٢ ف.

(٥) اعلم: أنّ «حيّهل» مركّب من «حيّ» و«هَلَ» مبنيّ على الفتح، يقال: «حَيَّهَلَ الثريدَ» أي: ايت الثريدَ، وقد جاء «حيّهلاً» بالتنوين، وفي الحديث: «إذا ذكر الصالحون فحيّهلاً بعمر» أي: أسرع بعمر رضي الله تعالى عنه أنّه منهم، وجاء «حيّهلا» بالألف أيضاً، وجاء متعدّياً بنفسه وبالباء و«على» و«إلى» من حروف الجارّة كما تقول: «حيّهل الثريد وبالثريد وعلى الثريد وإلى الثريد»، وقيل: حيّهل: اسم فعل وهو ايت، وفي الأذان:

أمة الله[1] (أي مناسبة الهاء) لمناسبتها بحروف العلّة في الخفاء ومن ثَمّ[2] لا تمنع الإمالة في مثل «لن يضربها»[3] وتمنع في أكلت عنباً[4] (أي أبدلت الهاء) ومن التاء وجوباً مطّرداً في نحو طَلْحَه[5] للفرق بينها وبين التاء التي في الفعل[6]، الياء أبدلت من الألف

حيّ على الصلاة، أي: ايت الصلاة، فقوله: «حيّهله» أصله: «حيّهلا» بالألف دون الهاء، وكذلك أصل «أَنَهْ»: أنا، فأبدلت الألف بالهاء وهذا لأنّ الأكثر في الاستعمال الوقف على «حيّهلا» و«أَنَا» بالألف دون الهاء فظهر أنّ الأصل فيهما الألف. ١٢ ح وش ملخّصا.

(١) أصله: «هذي»؛ لأنّه ثبت أنّ الياء للتأنيث في باب «تضربين» و«اضربي»، ولهذا عدّ كثير من النحاة الياء من علامة التأنيث. ١٢ ش.

(٢) أي: ومن أجل أن الهاء مناسبة بحروف العلة في الخفاء. ١٢ ف

(٣) قوله: الإمالة، وهي في اللغة مصدر قولك: «أملت الشيء إمالاً» إذا عدلتَ به إلى غير الجهة التي فيها، وفي الاصطلاح: أن تنحى الفتحة نحو الكسرة، أي: هو عدول الفتحة عن استوائها إلى الكسرة، وذلك بأن تشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة، ومن جملة الأسباب المقتضيّة لإمالة الفتحة أن يقع الكسرة قبل الفتحة الممالة إمّا بلا واسطة حرف، نحو: «عِمَاد» أو بواسطة حرف ساكن، نحو: «شِمْلاَل»، ولا يجوز بواسطة المتحرّك، نحو: «عِنَباً» إلاّ إذا كانت الفتحة الممالة على الهاء، نحو: «أن يَنْزِعَهَا»؛ وذلك لأنّ الهاء خفيفة فكأنها معدومة، فكأنّك قلتَ: «أن ينزعا» فتميل فتحة العين إلى الكسرة لكون ما قبلها مكسوراً، فجاز إمالة فتحة الهاء فيه بناءً على أنّ الهاء كأنّها معدومة، فكأنّك قلتَ: «يضربا» فوقع الكسرة قبل الفتحة الممالة بلا واسطة وقال في الحنفية: يعني لو كان المضارع منصوبا بدخول الناصب عليه يجوز فيه الإمالة ولا يجوز إذا كان مرفوعاً. ١٢ ف وح ملخّصا.

(٤) فإنّ ما قبل الألف فيه الباءُ المفتوحة، وهي ليست بخفيّ فالفاصل بين الألف والكسرة النونُ والباءُ المفتوحان، فلا يجوز أن يجعل كالمعدوم. ١٢ ح.

(٥) أي: في الاسم المفرد الذي في آخره تاء التأنيث. ١٢ ش.

(٦) نحو: «ضربت هند»، والتخفيف لِمَا كثر تأنيثه أولى، وقيل: أعطي التخفيف بالقلب للاسم وبالتسكين للفعل

(كما في التصغير) (تصغير مفتاح) (أي أبدلت الياء) (أصله موقات)
وجوباً مطرداً نحو: مُفَيْتِيح ومن الواو وجوباً مطّرداً نحو: ميقات[1]

(أي الواو والألف) (أي أبدلت الياء) ([2]أي أبدلت)
لكسرة ما قبلهما ومن الهمزة جوازاً مطّرداً نحو: ذيب ومن أحد حرفي

(أيضاً جوازاً) (أبدلت الياء) (جوازاً) (أصله دنار بدليل دنانير)
التضعيف نحو: تَقَضِّيَ الْبَازِي[3] لما مرّ ومن النون، نحو أَناسيّ[4] ودينار لقرب

(أي أبدلت الياء) (جوازاً) (بالنسبة إلى الياء) (أي قبل العين)
الياء من النون، ومن العين نحو: ضَفَادِي[5] لثقل العين وكسرة ما قبلها

للتعادل، ولم يعكس؛ لئلاّ يلتبس بالضمير المنصوب. ١٢ ف.

(١) أي: فيما إذا كان الواو ساكناً وما قبلها مكسوراً. ١٢ ش.

(٢) أصله: «ذئب» أي: فيما يكون الهمزة ساكنةً وما قبلها مكسوراً، للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها وقد مرّ في المهموز، ولذا لَم يذكره. ١٢ ش.

(٣) تقضّي البازي، في قول العجاج: **إِذَا الكِرَامُ ابْتَدَرُوا البَاعَ بَدَرْ * تَقَضِّيَ الْبَازِي إِذا البازي كَسَرْ.** أصله: تقضّض، فاستثقلوا ثلاث ضادات فأبدلوا من إحداهنّ ياءً كما مرّ في المضاعف، قال الجوهريّ: لَم يستعملوا القضّ من «تفعّل» إلاّ مبدلاً. قوله: ابتدروا أي: عجلوا الباع قدر مد اليدين، وربما يعبّر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا، بدر أي: أسرع، وتقضّي بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفعّل، أصله: «تقضّض» أبدلت الياء من الضاد لِما ذكر، وخصّت الأخيرة بالإبدال؛ لأنّ الثقل إنّما نشأ منها، وإنّما خصّت الياء؛ لأنّ الأصل في الإبدال حروف العلّة لكثرة دورها، والواو ثقيل بالنسبة إلى الألف والياء، وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسوراً كما في «تصدية» فيمن جعلها من صدّ يصدّ، وقد يكون مضموماً كما في «تقضّي البازي» فلا يصلح الألف للإبدال حينئذ فتعيّن الياء، ولأنّها لام الفعل وهو المحلّ للتغيير، وكسرت الضاد المضمومة لأجل الياء كما في «التمنّي» و«الترجّي»، وانتصابه على أنه مفعول مطلق لـ«بدر» أي: أسرع ذلك الممدوح إلى الشرف إسراعاً مثل إسراع البازي عند نزوله من الهواء على الصيد كاسراً جناحيه. ١٢ ش.

(٤) أصلها: «أناسين» جمع الإنسان مثل سَرَاحِيْنَ جمع سِرْحَانٍ، قلبت النون ياءً فأدغمت فصار على وزن «حَوَارِيّ». ١٢ ح.

(٥) بسكون الياء؛ لأنّه حكاية من قوله: **ومنهل ليس له حوازق * وبضفادي جمه نقانق.** المنهل: المورد

ومن التاء نحو: ايتصلت (أي أبدلت الياء جوازاً)[1]؛ لأنّ أصله (أصل الياء) واو (ساكنة)[2] ومن الباء (أي أبدلت الياء) نحو: الثّعالي[3]

ومن السين (أي أبدلت الياء جوازاً) نحو: السادي[4] ومن الثاء (أي أبدلت الياء جوازاً) نحو: الثالي[5] لكسرة ما قبلها (أي الباء والسين والثاء).

الواو أبدلت من الألف وجوباً مطّرداً نحو: ضَوارِب (جمع ضاربة) لقربهما (أي الواو والألف) في العلية

والمشرب، الحوازق: جمع حازقة وهي الجانب، الجم: ما اجتمع من ماء البئر، النقانق: جمع نقنقة وهي صوت الضفدع، المعنى: ربّ مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الوارد إليه بل كلّها سهلة لمن يرده والضفادع ماءه المجتمع الأصوات بإضافة الضفادي إلى الجم والجم إلى الضمير المنهل أصله: ضفادع جمع ضفدع بكسر الدال وسكون الفاء. ١٢ ش.

(١) أصله: بالواو العاطفة في قوله: قَامَ بِهَا يُنشِدُ كلَّ مُنشَدِ * وَايْتَصَلَتْ بمثل ضَوءِ الفَرْقَدِ. الفرقد: الكوكب. ١٢ ش.

(٢) إنّ الواو والياء إذا وقعتا قبل تاء الافتعال تقلبان تاء وتدغمان في تاء الافتعال، نحو: «اتّعد» و«اتّسر»، فكذلك هاهنا أصله: «اوْتَصَلَ» فقلبت الواو تاءً ثم أبدل الياء من تلك التاء فصار: «ايتصل». ١٢ ف.

(٣) الثعالي في قوله: كَأَنَّ رَحْلِيْ عَلىٰ شَغْوَاءَ حَادِرَة * ظَمْيَاءَ قَدْ بُلَّ مِنْ طَلٍّ خَوافِيْهَا * لَهَا أَشَارِيْرُ مِنْ لَحمٍ مشرحة * مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِن أَرَانِيْهَا. الشغواء: العقاب، الحادرة: المكتنزة الصلبة، شبّه راحلته في سرعتها بعقاب وظمياء، معناه: ما تضرب إلى السواد عطشى إلى دم الصيد، والطل: مطر ضعيف، والخوافي: ريش جناحها، وإذا بلّها الطل أسرعت، والضمير في «لها» للعقاب، أي: لها في وكرها، أشارير: جمع أشرارة بِرَاءَيْنِ غير معجمتين وهي قطعة من القديد، مشرحة: مقطعة، الوخز: الشيء القليل، يعني: أنّها تصيد لفرخها الثعالب والأرانب، أصل الثعالي والأراني: الثعالب والأرانب. ١٢ ش.

(٤) السادي، في قوله: إذا مَا عُدَّ أربعةٌ فِسَالٌ * فَزَوْجُكِ خَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِيْ. أصله: سادس، الفسال: جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس، يعني: إذا عدّ أربعة من أراذل القوم فزوجك خامسها وأبوك سادسها. ١٢ ش.

(٥) الثالي، في قوله: قَد مَرّ يومانِ وهذا الثالِي * وَأنتِ بالهجرانِ لا تُبالِي. أصله: الثالث، يعني: مضى يومان وهذا اليوم الثالث، وأنت لا تبالي ولا تكترث بالفراق. ١٢ ش.

واجتماع الساكنين[1] ومن الياء نحو: مُوقِن لضمّة ما قبلها[2] ومن الهمزة جوازاً مطّرداً نحو: لُوم لما مرّ. الميم أبدلت من الواو نحو: فم أصله: فوه[3] لاتّحاد مخرجهما[4] ومن اللام نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «وَلَيْسَ مِنَ امْبِر امصِيَامُ في امْسَفَر»[5] لقربهما في المجهوريّة ومن النون الساكنة نحو: عَمْبَرٍ ومن المتحرّكة في نحو وكَفّك المخضّب البنام[6]

(أي أبدلت الواو وجوباً — أصله مُيقن — أي أبدلت الياء — أصله لؤم — في المهموز — جوازاً — أصله البرّ — أصله الصيام — أصله السفر — الميم واللام — وهي مخرجهما — أبدلت الميم — أصله عنبر — أي النون)

(١) اجتماع الساكنين عند جعلها جمعاً وهو إدخال ألف التكسير بعد ألف الوحدان فالتقى الساكنان على غير حدّهما ولا يمكن حذف إحداهما للالتباس، فقلبت الأولى منهما واواً كما في التصغير، فحذفت التاء مع التنوين لمنع الصرف، فوزنه «فَوَاعِلُ». ١٢ ح.

(٢) إنّما لم يذكر قيد الوجوب والاطّراد هاهنا اكتفاءً بما علم مِمّا مرّ في باب الأجوف بقوله: إنّ حرف العلّة إذا سكنت جعلت من جنس حركة ما قبلها للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها، نحو: «مِيْزَانٌ» أصله: «مِوْزَانٌ»، و«يُوْسَرُ» أصله: «يُيسَرُ». ١٢ ف.

(٣) فحذفوا الهاء حذفاً غير قياسيّ كما حذفوا حروف العلّة لمشابهتها في خفائها إيّاها، ولَم يكن في كلامهم اسم متمكّن على حرفين ثانيهما واو. ١٢ ف.

(٤) لاتّحاد مخرجهما الكليّ أو لقرب مخرجهما الجزئيّ فكأنهما متّحدان مخرجاً جزئيّاً؛ لأنّه لو لَم تقلب ميماً وجب أن تقلب ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها وأن يحذف لالتقاء الساكنين التنوين والألف، فيلزم أن يصير الاسم المتمكّن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم، وإنّما عدّه من الجائز حيث سكت عن التقييد مع أنّه لازم؛ لأنّ لزوم قلب الواو ميماً إنّما حصل من حذف الهاء وليس لحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال، فيكون جائزاً لا واجباً. ١٢ ش.

(٥) تقديره: ليس من البِرّ الصيام في السفر. ١٢

(٦) في قوله: **يَا هَالُ ذَاتَ المنطق التِمْتَامِ * وَكَفّك المخضّبِ البَنَامِ**. أصله: البنان، هال: مناديّ مرخم أصله: «هالة» اسم امرأة، التمتام: الذي يكثر التاء في كلامه، والواو في «وكفك» للقسم على سبيل الاستعطاف

لقربهما في المجهوريّة ومن الباء نحو: ما زلتُ راتما لاتّحاد مخرجهما، الصاد أبدلت من السين نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ﴾[1] [لقمان: ٣١/٢٠] لقرب مخرجهما، الألف أبدلت من أختيهما وجوباً مطردا نحو: قال وباع ومن الهمزة جوازاً مطّرداً نحو: راس كما مرّ[2]، اللام أبدلت من النون نحو: أُصَيْلَال[3] ومن الضاد نحو: الطَجَع[4] لاتّحادهن في المجهوريّة، الزاء أبدلت من السين نحو: يزدِل[5] ومن الصاد

وليس بقسم على الحقيقة، المخضب: من الخضاب صفة «كفك» ومضاف إلى البنام، البنان: أطراف الأصابع. ١٢ ش.

(١) أصله: أسبغ أي: أتمّ، فأبدل الصاد من السين. ١٢ ف.

(٢) أي: كما مرّ في باب المهموز من أنّ الهمزة إذا كانت ساكنةً وما قبلها متحرّكاً تبدّل إلى حرف يناسب حركة ما قبلها للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها. ١٢ ف.

(٣) أصيلال، في قوله: وَقَفْتُ فِيها أُصَيْلَالاً أُسائِلُها * عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِن أَحَدِ. المعنى: وقفت بدار الحبيبة أحياناً وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها أحد يجيبني. أصله: «أُصَيْلَانٌ» تصغير أُصْلَانَ وهو جمع أَصِيْل كـ«بَعِير وبُعْرَانٌ» والأصيل: هو الوقت بعد العصر إلى المغرب، صغّر أصلان فقيل: «أصيلان» ثم أبدل من النون لام فقيل: «أصيلال». ١٢ ش بتصرّف.

(٤) وتمامه، في قوله: لما رآى أن لا دَعَةَ ولا شِبَعَ * مَالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ حِقْف فَالْطَجَعَ. رآى: أي: الذئب، الدعة: سعة العيش، الحقف: الرمل المجتمع، الطجع أصله: اضطجع. ١٢ ش ملخّصا.

(٥) أصله: يسدل، والأصل فيه أنّ السين إذا وقعت ساكنة قبل الدال أبدلت جوازاً بالزاء، كقولك: «يزدل ثوبه» أصله: «يسدل»؛ وذلك؛ لأنّ السين حرف مهموس والدال مجهورة، فكرهوا الخروج عنها إليها فقرّبوا إحداهما من الأخرى بإبدال السين زاءً لقرب مخرجهما. ١٢ ح.

نحو: قول الحاتم الطائي هكذا فَزْدِيْ أَنَهْ[1]، الطاءُ أبدلت من التاء وجوباً مطرداً في الافتعال[2] نحو: اضطرب أصله اضترب وفي فَحَصْطُ أصله فحصتُ[3] لقرب مخرجهما التاء والطاء والموضع الذي لم يقيدْ أي الإبدالُ فيه من الصور المذكورة من بحث الإبدال إلى هاهنا يكون أي الإبدالُ جائزاً غيرَ غير مطرد أي غير قياسي[4].

---

(١) أصله «فصدى» و«أنا» تاكيد لياء الإضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما واتّحادهما في الصفير. والقصّة أنّ الطائي المعروف إذا أسر وقيّد تحت خيمة فنزل ممّن أسره ضيف ولم يكن عنده طعام ليضيف الضيف به فأمر حاتما أن يفصد له جملا يشوي اللحم ويعطم الضيف وكان عادة العرب في الجاهلية إذا نزل عليهم الضيف ولم يكن عندهم طعام فصدوا جملا فصبّوا الدم على النار ليجمد ويصير كالكبد الشوي ثمّ طعموا فنحر حاتم ذلك الجمل فقال الآمر ما أمرتك بالنحر بل بالفصد فلم نحرته فقال حاتم «هكذا فزدي أنه» أصله «هكذا فصدي أنا» أي لا أفصد الجمل بل أنحر للضيف فقال له من أسره: من أنت؟ قال أنا حاتم الطائي فخلاه من أسره. ١٢

(٢) كما مرّ من أنّ تاء الافتعال إذا وقعت بعد أحد الحروف الأربعة التي هي الحروف المطبقة المستعلية وهي الصاد والضاد والطاء والظاء يقلب وجوباً طاء مهملة؛ لِما بين حروف الإطباق وبين التاء من التضادّ والتنافر وجمع المتضادّين ثقيل، فطلبوا حرفاً من مخرج التاء ليوافق التاء في المخرج ويوافق الحروف المطبقة في الإطباق ليسهل النطق وهو الطاء. ١٢ ف.

(٣) أصله: «فحصت» من باب «فتح» أي: فتشت، أي: فيما إذا كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة تشبيهاً لتاء الضمير بتاء الافتعال في أنّها كجزء من الفعل، ولهذا قال سيبويه: وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلب؛ لأنّ هذا الضمير لازم كتاء الافتعال في اللزوم. ١٢ ش.

(٤) أي: سماعاً لا يقاس عليه إلاّ مثل «موقن»، فإنّ إبدال الواو من الياء فيه واجب مطّرد مع أنّه لم يقيّد به لعلّة ذكرناها ثمّ فلا يرد أن يقال في هذا القول خبط؛ لأنّ الإبدال في مثل «موقن» واجب مطّرد مع أنه لم يقيّده بشيء. ١٢ ف.

من الأبواب السبعة

الباب السابع في اللفيف[1]

يقال له: اللفيف للفّ حرفي العلّة فيه[2] (اللفيف) وهو على ضربين مفروق[3] ومقرون[4]

المفروق مثل: وقى يَقِيْ، حكم فائها (في عدم التغير) كحكم وَعَدَ يَعِدُ[5] وحكم لامها كحكم

رَمٰى يَرْمِيْ[6] (أي كحكم الماضي والمضارع) وكذلك حكم أخواتهما[7]، ....

---

(١) وهو في اللغة: ما اجتمع من الناس من قبائل شتّى، ومنه قوله تعالى: ﴿جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفاً﴾[الإسراء:١٧/١٠٤] أي: مجتمعين مختلطين، ثم نقله أرباب هذا الفنّ إلى «ما فيه حرفا علّة» لاجتماع الحرفين المعتلّين في ثلاثية، وهذا معنى قوله: يقال له «لفيف»؛ للفّ حرفي العلّة فيه. ١٢ ف.

(٢) أي: اللفيف وهو في اللغة: الخلط والاجتماع، أو يقال له: «اللفيف» للفّ الصحيح والعلّة فيه، فلا يرد مثل «عد ومشدّد العدم لزوم وجه تسميّة فيما فيه وجه التسميّة بل فيما سمّي به يجب أن يكون فيه، فافهم. ١٢ ح.

(٣) وهو ما فرّق فيه بين حرفي العلّة. ١٢ ش.

(٤) هو ما قرن فيه بين حرفي العلّة بأن لا يدخل بينهما حرف آخر. وإنّما لَم يعرّفهما؛ لإغناء اسميهما من اللفّ المعبّر عنه، وقدّم المفروق؛ لتقدّم الفاء على العين، ولأنّهما إذا اجتمعا تقوّى أحدهما بالآخر فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون أبعد عن الصحيح، بخلاف ما إذا لَم يجتمعا فهو أقرب إلى الصحيح، وما هو أقرب إلى الصحيح فهو أحقّ بالتقديم. ١٢ ش.

(٥) أي: حكم فاء «وَقٰى» كحكم فاء «وَعَدَ» وحكم فاء «يَقِي» كحكم فاء «يَعِدُ»، وحكم فاء «وعد يعد» قد مرّ في المثال. ١٢ ش.

(٦) أي: كما يعلّ حرف العلّة بقلبها ألفاً في الماضي من الناقص إذا كان مفتوح العين؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، كذلك يعلّ حرف العلّة بقلبها ألفاً في الماضي من اللفيف إذا كان مفتوح العين لذلك، وكما يسكن الياء في المضارع من الناقص إذا كان مكسور العين لثقل الضمّة على الياء، كذلك يسكن في المضارع من اللفيف؛ لثقل الضمّة عليها. ١٢ ف.

(٧) أخواتهما من التثنية والجمع ومن الأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة. ١٢ ف.

الأمر: قِ[1] قِيَا قُوْا قِي قِيْنَ و تقول بنون التاكيد (الثقيلة) قِيَنَّ قِيَانِّ قُنَّ قِنَّ قِيَانِّ قِيْنَانِّ

وبالخفيفة (أي النون الخفيفة) قِيَنْ قُنْ قِنْ، الفاعل: وَاقٍ (أصله واقي)، المفعول مَوْقِيٌّ[2]، الموضع: موقًى (أي الظرف) (كمرمى)،

الآلة: مِيقًى[3]، المجهول: وُقِيَ (كرُمي) يُوقَى (يرمى)، والمقرون[4] (أي اللفيف) نحو: طَوٰى يَطْوِيْ إلى آخرهما،

حكمهما (أي حكم لامهما) كحكم الناقص ولا يعلّ عينهما (في الإعلال) لما مرّ في باب الأجوف[5] (أي الماضي والمضارع)، الأمر:

اِطْوِ (مثل ارم) اِطْوِيَا اِطْوُوْا اِطْوِيْ اِطْوِيَا اِطْوِيْنَ و تقول بنون التاكيد (الثقيلة): اِطْوِيَنَّ اِطْوِيَانِّ

اِطْوُنَّ اِطْوِنَّ اِطْوِيَانِّ اِطْوِيْنَانِّ، وبالخفيفة (أي النون التاكيد): اِطْوِيَنْ اِطْوُنْ اِطْوِنْ وتقول في الأمر

---

(١) أصله: «اِوْقِيْ» على وزن «اِضْرِبْ» وإعلاله كإعلال أخواته، وأتقن قواعد بابي المثال والناقص. ١٢ ش.

(٢) حاله في الأصل كمال «مَرمِيّ». ١٢ ش

(٣) أصله: «مِوْقَيٌ» بكسر الميم وبتنوين الياء، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، كما في «ميزان» ثم أعلّ كإعلال «مِرْمًى». ١٢ ف.

(٤) وهو الّذي لا يتوسّط بين حرفي العلّة حرف صحيح بل هما مقرونان، ولذلك سمّي لفيفاً مقروناً، والقسمة العقليّة تقتضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لِما مرّ في المفروق، لكن لَم يجئ ما يكون عينه ولامه ياءً فبقي ثلاثة أقسام، ولا يجيء اللفيف المقرون بالاستقراء إلاّ من «علم يعلم» في نحو: «قوي يقى» و«ضرب يضرب» نحو: طوٰى يَطوي. ١٢ ف.

(٥) لِما مرّ في باب الأجوف، أي: من لزوم اجتماع الإعلالين وهو غير جائز، ولقائل أن يقول: لو أعلّ العين وصحح اللام في «طوى» لَم يجتمع الإعلالان فقال: «طاي يطاي»، يجاب عنه: بأنّه يلزم فيه أمران: أحدهما رفع لام المضارع وهو أمر مرفوض بالإجماع، والثاني أنّهم أجمعوا على أنّ الإعلال بالأطراف أسبق؛ لكون الطرف مظنّة الخطر والآفة فالتغيّر فيه أولى، وأمّا العين فمحلّ قويّ فكان الوقوع فيها مخلصاً من التغيّرات باعتبار القوّة. ١٢ ح.

من رَوِيَ يَرْوٰيْ[1] : اِرْوَ اِرْوَيَا اِرْوَوْا اِرْوَيْ اِرْوَيَا اِرْوَيْنَ، وبنون التاكيد الثقيلة: اِرْوَيَنَّ اِرْوَيَانِّ اِرْوَوُنَّ اِرْوِيِنَّ اِرْوَيَانِّ اِرْوَيْنَانِّ وبالخفيفة أي النون التاكيد اِرْوَيَنْ اِرْوَوُنْ اِرْوِيِنْ وإذا أردتَ أن تعرف أحكام نوني التاكيد في الناقص واللفيف[2] فانظر إلى حروف العلّة التي في آخر الكلمة إن كانت أصليّة محذوفة علامةً للجزم في الواحد تَرُدُّ ذلك الحرف؛ لأنّ حذفها كان للسكون[3] أي السكون وهو انعدم بدخول النون[4] وتُفتح ذلك المردودة لخفة الفتحة، نحو: اِطْوِيَنْ أي الياءُ فيه وأُغْزُوَنْ أي الواو فيه وارْوَيَنْ كما[5] تردّ وتفتح الياء فيه في نحو واغْزُوَا وارمِيَا اِطْوِيَا وإن كانت حروف العلة ضميراً فانظر فيما قبلها أي قبل حروف العلة إن كان مفتوحاً تُحرِّك ذلك الحرفُ حينئذ لطروّ حركتها وخفة أي خفة حركة ما قبلها وهي الفتحة، نحو: اِرْوَوُن بضم الواو وارْوَيِن بكسر الياء[6] كما في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَنسَوُاْ الْفَضْلَ﴾[7] [البقرة:

---

(١) من باب «علِم» من الريّ وهو ضدّ العطش لا من الرواية من باب «ضرب» لئلا يتكرّر المثال. ١٢ ش.

(٢) وإنّما خصّصهما؛ لكون أحكام اتّصال النونين بغيرهما ظاهراً. ١٢ ش.

(٣) أي: ليكون آخر الأمر ساكناً؛ إذ الحرف الأخير من الناقص كحركة الحرف الأخير من الصحيح، فيكون إسكان الناقص بحذف الحرف الأخير كما يكون إسكان الصحيح بحذف حركة الحرف الأخير. ١٢ ف.

(٤) لأنّ بدخول النون يبنى على الفتح؛ للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح. ١٢ ش.

(٥) كما (تردّ) في «اطويا» في بقاء حرف العلّة وقد حذفت من «اِطْوِ» لأجل السكون، فإذا أزال السكون بالداخل دعا المحذوف وإن كانت ضميراً كالواو في جمع المذكّر والياء في المخاطبة الواحدة. ١٢ ح.

(٦) **قوله: [إِرْوَوُنْ]** بضمّ الواو الثاني الذي هو ضمير جماعة الذكور وفتح الواو الأوّل هو عين كلمة، وقوله: «إِرْوَيِن» بكسر الياء التي هي ضمير الواحدة وفتح الواو. ١٢ ف.

(٧) أصلها: «تَنْسَوْا» بسكون الواو، فلمّا التقى الساكنان الواو واللام، حرّكت الواو بالضمّة؛ لتجانسها إيّاها وطروّ حركتها وخفّة ما قبلها. ١٢ ح.

٢٣٧/٢] وإن كان غير مفتوح تحذف لعدم الخفة فيما قبلها[(١)] نحو: اِطوُن كما في نحو: أُغْزُوا القومَ[(٢)] ويَا امرأةُ أُغْزِي القومَ[(٣)]، الفاعل: طاوٍ ولا يعلّ واوه كما في طَوٰى و تقول: من الريّ[(٤)] رَيَّان رَيَّانَانِ رِوَاء[(٥)] رَيّا رَيَّيَانِ رِوَاء[(٦)]

(١) لأنه ليس بمفتوح مع أنّ الحركة الّتي قبلها تدلّ عليها كضمّة الواو في نحو: «اِطْوُنْ». ١٢ ف.

(٢) يعني: يحذف حرف العلّة الّتي هي الضمير بدخول نون التأكيد؛ لالتقاء الساكنين، كما يحذف عند الاتّصال إلى ساكن آخر غير نون التأكيد؛ لالتقاء الساكنين، لكن في اللفظ لا في الكتابة، والفرق ما مرّ من أنّ نون التأكيد في حكم داخل الكلمة فتكون الكلمة معها مبنية كالمركّب، بخلاف المفعول فإنّه فضلة في الكلام. ١٢ ف.

(٣) يعني: إذا كان حرف العلّة ضميراً يكون النونان كالكلمة المنفصلة فكما أنّ الفعل المعتلّ اللام إذا اتّصل بالكلمة المنفصلة يتحرّك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير إذا كان ما قبله مفتوحاً وبحذف إذا كان ما قبله غير مفتوح، فكذلك إذا اتّصل بالنونين يعني: إذا كان ما قبل الضمير مفتوحاً يتحرّك الضمير بحركة مناسبة له، وإذا كان غير مفتوح يحذف؛ لأنّ تخلّل الضمير يمنعهما عن اتّصالهما بالفعل. ١٢ ش.

(٤) بالكسر والفتح، وإنّما قلنا: «في الصفة المشبّهة»، ولَم نقُل: «في اسم الفاعل»؛ لأنّ «الريّ» من أفعال الطبيعة فلم يجئ منه إلاّ الصفة المشبّهة الّتي ليست على زنة فعله، ولذلك أفرده بالذكر ولَم يكتف بذكر الفاعل من «طَوٰى». ١٢ ف.

(٥) يعني: أنّ النعت من «رَوِيَ» على حد «سمع» يأتي على «فعلان» والتثنية على «فعلانان»، كما تقول: «رَجُلٌ رَيَّانٌ» أصله: «رَوْيان» قلبت الواو ياءً فأدغمت، و«رَيَّانَانِ» في المذكّر، وأمّا في المؤنّث فيجيء على «فعلى» و«فعليان»، تقول: «امرأة رَيّا» و«امرأتان رَيَّيَانِ»، وأمّا الجمع فيهما فعلى وزن «فِعَال»، نحو: «رِوَاءٌ» أصله: «رِوَايٌ» قلبت الواو همزةً كما في «كِسَاءٌ» مشتركاً بينهما أي: بين المذكّر والمؤنّث، والفرق بينهما بالقرينة. ١٢ ح.

(٦) أي: كجمع المذكر يعني يستوي الجمعان في اللفظ على وزن «عطشانٌ»، عطشانانِ، عِطَاش وعَطْشٰى عَطْشَيَانِ عِطَاش. ١٢ ف

أيضاً ولا تجعل واوهما ياءً كما في سِياطٍ حتى لا يجتمع الإعلالان[1] قلبُ الواو التي هي عين ياءً وقلبُ الياء التي هي لام همزةً[2] وتقول في تثنية المؤنث[3] في النصب والخفض رَيَّيَيْنِ مثل عَطْشَيَيْنِ[4] وإذا أضفتَ إلى ياء المتكلّم قلتَ: رَيَّيَيَّ بخمس ياءات الأولى منقلبة عن الواو الّتي هي عينُ الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن ألف التانيث والرابعة علامة

---

(١) جواب سؤال مقدّر وهو أن يقال: ينبغي أن تقلب الواو رِواءً بالياء لوجودَ علّة القلب فيها وهي سكون الواو في الواحد وفتحها في الجمع بعد الكسرة، فأجاب بما ترى. ١٢ ح.

(٢) وهذا القلب أيضاً إعلال في اصطلاحهم، ألا يرى إلى قول الزمخشري في "المفصّل": وأمّا قولهم: «رِوَاءٌ» مع سكونها في «رَيَّانٌ» انقلابها، فلئلاّ يجمعوا بين الإعلالين: قلب الواو الّتي هي عين ياءً وقلب الياء الّتي هي لام همزةً، وإلى قوله في موضع آخر منه: وإعلال اسم الفاعل من نحو «قال» و«باع» أن تقلب عينه همزة، وإلى قول "ابن الحاجب": وصحّ «رِوَاءٌ» جمع «رَيَّانٌ»؛ كراهةَ إعلالين، وهذا الإطلاق في كلامهم أكثر من أن يحصى، وأمّا قولهم: «الإعلال تغيير حرف العلّة للتخفيف» فلا ينافيه؛ لأنّ في اجتماع حروف العلّة في «رَوْيٌ» مع كون الياء عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ما ليس في الهمزة ولهذا أطلقوا الإعلال على قلب الألف همزةً في «قائل» مع غاية الخفّة في الألف؛ لأنّ اجتماع الألفين أثقل من الهمزة، واعلم أنّ اجتماع الإعلالين إنّما لا يجوز إذا كانا من جنس واحد وكانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولَم يكونا في محلّ واحد، فخرج بالقيد الأوّل نحو «يقال»، وبالثاني نحو «قِهْ»، وبالثالث نحو «يُدْعٰى» أصله: «يُدْعَوُ» قلبت الواو ياءً ثم الياء ألفاً، واعتمدوا في ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع وعلى لفظ الإعلالين؛ فإنّه حكم ليس بتعريف، فلا يكون قولهم: «اجتماع الإعلالين ممتنع» كلاماً من غير رؤية. ١٢ ش.

(٣) أي: عَطْشَيَانِ وهو تثنية «عَطْشٰى» المؤنّث. ١٢

(٤) «رَيَّيَيْنِ» بأربع ياءات، وهو مثل «عَطْشَيَيْنِ» في الوزن؛ لأنّه بياءين. ١٢ ف.

النصب والخامسة ياء المتكلّم (هي للإضافة)[1]، المفعول: مَطويّ (اسم)، والموضع (أصله مطووي): مَطْوىً (أي الظرف)[2]، والآلة مِطْوىً[3]، والمجهول: طُويَ يُطْوٰى (اسم) وحكم لام هذه الأشياء[4] كحكم الناقص (أي لامه) وحكم عينهنّ كحكم طَوَى يَطْوِي (أي عينه) في (في عدم الإعلال) التي (أي الكلمة التي) اجتمع فيها إعلالان بتقدير إعلالها (أي إعلال فيهن) وفي التي (أي الكلمة التي) لم يجتمع فيها إعلالان يكون حكمها (أي حكم العين) أيضاً كحكم «طوى» (أي كحكم عينه) للمتابعة[5] نحو: طويا وطاويانِ (وكذا راويان)[6].

---

(۱) أدغمت الأولى في الثانية المفتوحة والرابعة في الخامسة المفتوحة والثالثة مخففّة مفتوحة. ۱۲ ش ملخَّصا.

(۲) «مطوىً» على «مِفْعَلٌ» بالفتح، قلبت الياء ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين: الألف والتنوين. ۱۲ ح.

(۳) أصله: «مطوى»، أعلّ كإعلال «مرمى». ۱۲ ش.

(٤) أي: الفاعل والمفعول والموضع والآلة ومجهول الماضي ومجهول المضارع من اللفيف المقرون. ۱۲ ش.

(٥) أي: للمتابعة لـ«طوى»، ونظيره أنّه لا يعلّ قِوَاماً تبعاً لِـ«قَاوَمَ». ۱۲ ف.

(٦) يعني: إن لَم يجتمع الإعلالان في «طاويان» على تقدير الإعلال لكن صحّت الواو فيه ولَم تقلب تبعاً لـ«طاوٍ»؛ لأنّ الواحد أصل مقدّم، والتثنية فرع مؤخّر عنه. ۱۲ ح.

فهرس الموضوعات لمراح الأرواح

دعوة للسنن

يتم بحمد الله تعالى تعليم وتعلّم السنن والآداب في البيئة المتدينة لمركز الدعوة الإسلامية العالمي الغير السياسي، الرجاء منكم الحضور في **الاجتماعات الأسبوعيّة** المليئة بالسنن التي تعقدها مركز الدعوة الإسلامية في بلادكم عقب صلاة المغرب كلّ يوم الخميس، وقضاء الليل كلّه فيها بالنيات الحسنة بقصد إرضاء الله وابتغاء وجهه، والسفر في **قوافل المدينة** مَعَ عشّاق الحبيب المصطفى صلّى الله تعالى عليه وسلّم بقصد حصول الثواب، ومحاسبة النفس يوميًّا بطريق ملء **كُتَيِّب جوائز** المدينة (جَدْوَل الأعمالِ التربوية)، وتسليمه إلى المسؤول خلال العشرة الأيّام الأولى من كلّ شهرٍ، وذلك سيجعلكم تطبّقون السنّة، وتكرهون المعاصي وتفكّرون في الثبات على الإيمان إن شاء الله عزّوجلّ.

وعلى كلّ مسلم أن يضع هذا الهدف نصب عينَيه: **علي محاولةُ إصلاحِ نفسي وجميعِ أناسِ العالَم** إن شاء الله عزّوجلّ، حيث يلزمني العملُ بجوائز المدينة للإصلاحِ النفسي، والسفرُ مَعَ قوافلِ المَدينةِ لمحاولة إصلاح جميع الناس في العالَم إن شاء الله عزّوجلّ.

المركز العالمي جامع فيضان المدينة سوق الخضار القديم حي سودا غران كراتشي، باكستان.

الهاتف: ٣٤٩٢١٣٨٩-٠٢١، التحويلة: ١٢٨٤

مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع

www.dawateislami.net Email: ilmia@dawateislami.net